الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قســـم علـــــم النفـــس

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم النفس الاجتماعي

اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية

دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية قسم العلوم الإجتماعية

- جامعة قالمة 8 ماي 1945 -

اعداد الطلبة:

- العيدي مروة.
- سعيدي سهيلة.

تحت اشراف الاستاذة:

- د. قرايرية حرقاس وسيلة

السنة الجامعية 2017/2016

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قســـم علـــــم النفـــس

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم النفس الاجتماعي

اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية

دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية قسم العلوم الإجتماعية

- جامعة قالمة 8 ماي 1945 -

اعداد الطلبة:

- العيدي مروة.
- سعيدي سهيلة.

تحت اشراف الاستاذة:

- د. قرايرية حرقاس وسيلة

السنة الجامعية 2017/2016

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجليل وجهك و عظيم سلطانك، الحمد لله وحده على توفيقه لنا في العمل وما التوفيق إلا من عنده سبحانه وتعالى.

نتوجه بجزيل الشكر والعرفان، وخالص التقدير والامتنان إلى أستاذتنا الفاضلة الدكتورة " حرقاس وسيلة" على ما أسدته لنا من وافر الاهتمام وما قدمته لنا من توجيهات سامية وملاحظات دقيقة

نسأل الله عزّ وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتها.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيع ساهمت في تحفيزنا للمضي قدما نحو انجاز هذا العمل.

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ، ب، ج
الجانب التمهيدي للدراسة	
الفصل الأول: مدخل الى الدراسة	
1. الاشكالية	6
2. أهمية الدراسة	8
3. أهداف الدراسة	9
4. أسباب اختيار الموضوع	9
5. تحديد مصطلحات الدراسة	10
6. الدراسات السابقة	17
7. تعقيب على الدراسات السابقة	24
الجانب النظري للدراسة	
الفصل الثاني: الاتجاهات النفسية	
تمهيد	27
1. تطور مفهوم الاتجاه و المفاهيم المتصلة به	28
1.1. تطور مفهوم الاتجاه	28
1 .2.بعض المفاهيم المتصلة بالاتجاه	29
1.2.1. الاتجاه والرأي	29
2.2.1. الاتجاه والميل	30

3.2.1. الاتجاه والقيمة	30
4.2.1. الاتجاه والسمة	31
5.2.1. الاتجاه والمعتقد	31
6.2.1 الاتجاه والعاطفة	31
2.أهمية دراسة الاتجاهات النفسية	32
3.خصائص الاتجاهات النفسية	33
4.مكونات الاتجاهات النفسية	34
1.4. المكون الوجداني أو الانفعالي	34
2.4. المكون المعرفي	35
3.4 المكون السلوكي	35
5.مراحل تكوين الاتجاهات	35
1.5. المرحلة الادراكية أو المعرفية	36
2.5. مرحلة نمو الميل نحو شيء ما	36
3.5. مرحلة الثبوت والاستقرار	36
6.أنواع الاتجاهات	36
1.6. من حيث الموضوعية	36
2.6. من حيث درجة الشمولية	37
3.6. من حيث درجة الظهور	37
4.6. من حيث الهدف	37
5.6. من حيث درجتها	38
7.عوامل تكوين الاتجاهات	38
1.7. العوامل الحضارية	38
2.7 العوامل الأسرية	39
3.7. الفرد نفسه	39

4.7. السلطات العليا	39
5.7. رضا وحب الآخرين	39
8. تغيير الاتجاهات	41
8 .1. العوامل التي تلعب دورا في تغيير الاتجاه	42
1.1.8 .مصدر المعلومات	42
2.1.8.طبيعة المعلومات	43
3.1.8 .المميزات الشخصية للمتلقي	43
4.1.8. تغيير معايير الجماعة	43
5.1.8. القيام بسلوك مغاير	43
2.8. العوامل التي تجعل تغيير الاتجاه صعبا	44
9. وظائف الاتجاهات	45
1.9. الوظيفة التكيفية	45
2.9. الوظيفة التنظيمية	45
3.9. الوظيفة الدفاعية	46
4.9. وظيفة تحقيق الذات	46
10. النظريات المفسرة لتكوين و تغيير الاتجاه	47
1.10. النظريات المفسرة لتكوين الاتجاهات	47
1.1.10. نظريات التحليل النفسي	47
2.1.10. النظرية السلوكية	48
3.1.10. النظرية المعرفية	48
4.1.10. النظرية الاجتماعية	49
2.10. نظريات المفسرة لتغيير الاتجاهات	50
1.2.10. نظرية التوازن المعرفي	50
2.2.10. نظرية فستنجر للتنافر المعرفي	50

3.2.10. نظرية الصراع لجانسي	51
11. قياس الاتجاهات	52
1.11. مقياس بوجرداس للمسافة الإجتماعية	52
2.11. طريقة تيرستون	53
3.11. مقياس ليكرت	54
4.11. طريقة جتمان	55
5.11 المقارنة الزوجية	56
خلاصة	57
الفصل الثالث: المرأة الشرطية	
تمهيد	59
1 .خروج المرأة لميدان العمل	60
1.1. خروج المرأة للعمل في العالم	60
2.1 .خروج المرأة للعمل في الجزائر	63
2. دوافع خروج المرأة لميدان العمل	66
1.2 الدوافع الشخصية	67
2.2 . الدوافع الاجتماعية	67
3.2 الدافع الاقتصادي	67
4.2 الدافع السياسي	68
3.عمل المرأة في ميدان الشرطة	68
1.3 تطور الوظيفة الشرطية عبر العصور	69
1.1.3 الوظيفة الشرطية في المجتمعات القديمة	69
2.1.3. الوظيفة الشرطية في المجتمعات الإسلامية	71
4. نبذة عن الشرطة النسائية	72
1.4 الشرطة النسائية في الدول العربية	74

2.4 الشرطة النسائية في الجمهورية الجزائرية	76
5. التكوين النسوي في ميدان الشرطة	78
1.5. التكوين الأولي " الإبتدائي"	79
2.5. التكوين المستمر	79
3.5. التكوين المتخصص	79
6. النصوص التشريعية لمهنة الشرطة النسائية	80
1.6. القيم المهنية والأخلاقية للعمل الشرطي	80
2.6. حقوق الشرطية	81
3.6. واجبات الشرطية	82
7. خصوصيات العمل في ميدان الشرطة	82
1.7. عوامل الضغط النفسي والمرأة الشرطية	82
1.1.7 العوامل النفسية	86
2.1.7 العوامل الاجتماعية	87
3.1.7 العوامل المهنية	89
8. صورة المجتمع عن المرأة الشرطية	90
9. المشكلات والصعوبات التي تواجه المرأة الشرطية في العمل	93
خلاصة	95
الجانب الميداني للدراسة	
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
تمهيد	98
1.التذكير بفرضيات الدراسة	99
2.مجالات الدراسة	100
1.2. المجال المكاني	100
2.2.المجال الزماني	100

3.الدراسة الاستطلاعية	102
1.3. الأهداف الرئيسية للدراسة الاستطلاعية	102
2.3. أدوات جمع البيانات في الدراسة الاستطلاعية	102
1.2.3. الملاحظة	102
2.2.3. المقابلة	103
3.3. مراحل الدراسة الاستطلاعية	103
4.3. عينة الدراسة الاستطلاعية	104
5.3. نتائج الدراسة الاستطلاعية	108
4.منهج الدراسة النهائية	108
1.4. تعريف المنهج	108
5.الدراسة الأساسية	109
1.5. مجتمع الدراسة	109
6.عينة الدراسة و خصائصها	111
1.6. تعريف العينة	111
2.6. عينة الدراسية الأساسية	111
3.6. خصائص العينة	112
7.أدوات جمع البيانات	114
1.7. كيفية بناء الاستمارة	114
2.7. كيفية تصحيح الاستمارة	115
8.تحديد الخصائص السيكو مترية لاستمارة الاتجاهات نحو المرأة الشرطية	119
1.8. الصدق	119
2.8. صدق المحكمين	119
3.8. تعريف الثبات	120
9. الأساليب الاحصائية	122

1.9. برنامج spss	123
2.9.التكرار	123
3.9.النسبة المئوية	123
4.9. المتوسط الحسابي	123
5.9. الانحراف المعياري	124
6.9. الاختبار t للعينات المستقلة	124
خلاصة الفصل	125
الفصل الخامس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	
تمهيد	127
1. عرض نتائج الدراسة الميدانية	128
1.1. عرض النتائج العامة للاستجابات الكلية للأفراد	128
2.1. عرض النتائج على ضوء الفرضيات	144
1.2.1.عرض نتائج الفرضيات الجزئية	144
2.2.1. عرض نتائج الفرضية العامة	147
2. مناقشة نتائج الدراسة	148
1.2. مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات	148
1.1.2. مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الجزئية الأولى	148
2.1.2. مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الجزئية الثانية	150
3.1.2. مناقشة النتائج على ضوء الفرضية العامة	151
2.2. مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة	153
3. النتائج العامة	158
خلاصة الفصل	159
الخاتمة	161
اقتراحات في ضوء الصعوبات	162

قائمة المصادر و المراجع
الملاحق
الملخص

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	جدول يمثل توزيع افراد عينة الدراسة الاستطلاعية حسب الجنس.	104
2	جدول يمثل توزيع افراد عينة الدراسة الاستطلاعية حسب التخصص.	105
3	جدول يمثل عينة الدراسة الاستطلاعية لحساب ثبات استمارة الاتجاهات نحو المرأة الشرطية حسب الجنس.	106
4	جدول يمثل عينة الدراسة الاستطلاعية لحساب ثبات استمارة الاتجاهات نحو المرأة الشرطية حسب التخصص.	107
5	جدول يمثل مجتمع الدراسة حسب التخصص.	110
6	جدول يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس.	112
7	جدول يمثل توزيع افراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التخصص.	113
8	جدول يمثل أرقام البنود الإيجابية و البنود السلبية ومجموعها.	115
9	جدول يمثل بدائل استمارة الاتجاهات نحو المرأة الشرطية والدرجات المعطاة للبنود الايجابية والسلبية.	117
10	جدول يمثل كيفية تفسير درجات استمارة الاتجاهات نحو الشرطية.	119
11	جدول يمثل أرقام البنود الفردية والبنود الزوجية في طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستمارة	121
12	جدول يمثل الاستجابات الكلية لمقياس الاتجاه نحو المرأة الشرطية حسب تسلسل البنود	128
13	جدول يمثل نتائج اختبار (T) لحساب الفروق في الاتجاه بين الجنسين(ذكور/اناث)	145
14	جدول يمثل نتائج اختبار (T) لحساب الفروق في الاتجاه بين التخصصين(علم النفس/علم الاجتماع)	146
15	يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاتجاه.	147

فهرس الأشكال

فهرس الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	شكل يمثل وظائف الاتجاهات	46
2	شكل يمثل توزيع افراد عينة الدراسة الاستطلاعية حسب الجنس.	105
3	شكل يمثل توزيع افراد عينة الدراسة الاستطلاعية حسب التخصص.	106
4	شكل يمثل توزيع أفراد العينة الدراسة الاستطلاعية لحساب ثبات الاستمارة الاتجاهات نحو المرأة الشرطية حسب الجنس.	107
5	شكل يمثل عينة الدراسة الاستطلاعية لحساب ثبات استمارة الاتجاهات نحو المرأة الشرطية حسب التخصص.	108
6	شكل يمثل مجتمع الدراسة وفق التخصصات.	110
7	شكل يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس.	112
8	شكل يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة و فقا لمتغير التخصص.	113
9	شكل يمثل أرقام البنود الإيجابية والبنود السلبية ومجموعها	116
10	شكل يمثل بدائل استمارة الاتجاهات نحو المرأة الشرطية والدرجات المعطاة للبنود الايجابية والسلبية.	117
11	شكل يمثل عدد البنود الفردية والزوجية في طريق تجزئة النصفية لقياس ثبات الاستمارة	121

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان
1	ملحق يمثل دليل المقابلة.
2	ملحق يمثل أسماء الاساتذة المحكمين و الرتبة العلمية الخاصة بهم.
3	ملحق يمثل استمارة التحكيم المقدمة (للمحكمين قبل التعديل).
4	ملحق يمثل استمارة الاتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية في صورته النهائية.
5	ملحق يمثل نتائج الثبات.
6	ملحق يمثل مخرجات spss

المقدمة

مقدمة:

حظي موضوع الاتجاهات باهتمام كبير في دراسات علم النفس الاجتماعي، فالاتجاه له صلة وثيقة بحياة الإنسان بأفكاره وقيمة وثقافته وسلوكه، فلكل إنسان اتجاهاته الخاصة به نحو القضايا السياسة والاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسلوكية، وهذه الاتجاهات جاءت بعد مراحل التنشئة الاجتماعية، والظروف الخاصة التي مر بها الفرد وبعد خبراته السابقة وطبيعة المجتمع الذي نشأ فيه وغيرها من العوامل التي تسهم في تكوين الاتجاهات لدى الأفراد، ولاشك في أن تغير الذي طرأ على المجتمع عموما، وتغير دور المرأة خصوصا يستدعي البحث في طبيعة اتجاهات أفراد المجتمع وبالأخص الفئة المثقفة فيه والمتمثلة في شريحة الطلبة نحو المرأة الشرطية.

لقد عرفت دائما بجهادها وكفاحها المستمر، فقد عملت على التخلص من أدوارها التقليدية التي فرضت عليها بحكم العادات والتقاليد، ففرضت بذلك نفسها في مجالات عديد كالتعليم، الطب، الهندسة والشرطة، فقد اقتحمت كل المجالات التي كانت حكرا على الرجل فقط باعتبار انه لا فرق بينهما.

وتبين الحياة الاجتماعية أن النساء العاملات سواء اللاتي تؤدين عملا داخل البيت أو خارجه يتحملن الكثير من الأعباء، فوضع المرأة يتأثر بالعلاقات والأوضاع الاجتماعية التي تفرض العمل على كل فرد في المجتمع، وهناك من النساء اللاتي استطعن التوفيق بين أدوارهن مع القدرة على تحقيق الذات، إلا أن هناك أيضا من فشلن في ذلك ولم يحالفهن النجاح، ومن ثم التعرض لضغوط نفسية واجتماعية وغيرها التي تعكس حالة التوتر الذي يؤثر بدوره على مردود الفرد، ودخول المرأة لسلك الشرطة لأكبر دليل على التحدي والقدرة على تأدية كل الأعمال بالرغم من أن مهنة الشرطة كانت حكرا على الرجل .

فهذه المهنة (الشرطة) تختلف في طبيعتها عن المهن الأخرى، وهي تحتاج إلى الكثير من الصبر وبذل الجهد والقوة والصمود، من أجل تحقيق الأهداف النبيلة المتمثلة في توفير الأمن للفرد وخدمته، وقد تكون الاتجاهات لوظيفة المرأة الشرطية عامل و دافع ايجابي بما قد تكون عامل سلبي يؤثر على أدائها لمهامها، وهذا نظرا لطبيعة علمها والى كبر المسؤولية التي تتحملها لكونها تؤدي أكثر من دور، وهي ربة بيت وموظفة تساهم في ترقية المجتمع والحفاظ على أمنه وسلامته، إذن فالمرأة الشرطية تحتاج الى الكثير من المساندة والتشجيع والجو المناسب حتى تستطيع تأدية عملها بكفاءة وتتمكن من مساندة أخيها الرجل على أحسن وجه، فالمرأة الطموحة هي التي لا تعترف بالحوافز ولا بالتعقيدات المختلفة، فكل يوم طموحات تبين بها المرأة أكثر جدارتها، وقد ارتأينا في دراستنا هذه تقضي اتجاهات الطلبة الجامعين نحو المرأة الشرطية كما سلف الذكر، وذلك لمعرفة ما إذا كان المستوى العلمي العالي للطلبة الجامعيين يجعل نظرتهم مختلفة في نظرة العامة باعتبارهم أكثر أفراد المجتمع معرفة وثقافة وعلما، ولمحاولة التعرف على اتجاه هذه الفئة نحو الشرطية اتبعنا الخطة التالية:

الفصل الاول: الفصل التمهيدي مدخل الدراسة تناول هذا الفصل اشكالية الدراسة، التساؤلات، الفرضيات، أهمية الدراسة وأهدافها، وتحديد المصطلحات، وأخيرا الدراسات السابقة والتعقيب عليها.

اما **الفصل الثاني** فكان موضوعه الاتجاهات حيث تم التطرق بداية الى كيفية تطور مفهوم الاتجاه ومفاهيم المتصلة به وأهمية دراسته، ثم تطرقنا إلى خصائص الاتجاه، مكوناته، ومراحل تكوينه، كما تطرقنا ايضا الى أنواعه وعوامل تكوينه، بعد ذلك تناولنا تغيير الاتجاه، وظائفه إضافة الى النظريات المفسرة له وطرق قياسه.

الفصل الثالث: تناولنا فيه موضوع المرأة الشرطية، حيث تم الاشارة إلى خروج المرأة لميدان العمل ودوافع خروجها له، كما تطرقنا إلى عمل المرأة في ميدان الشرطة، ونبذة عن الشرطة النسائية، إضافة

الى تكوينها في هذا الميدان والنصوص التشريعية الخاصة بها وخصوصيات العمل في هذا الميدان، وأشرنا الى ضغط النفسي و المرأة الشرطية، و صورة المجتمع عن المرأة الشرطية، واخيرا ذكرنا المشكلات والصعوبات التي تواجهها في العمل.

الفصل الرابع: قمنا في هذا الفصل بوضع الاجراءات المنهجية للدراسة، حيث تضمن الدراسة الاستطلاعية واجراءاتها بالإضافة الى عينة الدراسة، المنهج المتبع في الدراسة، أدوات الدراسة، وكذلك الأساليب الاحصائية المستخدمة في دراستنا.

الفصل الخامس: يعتبر هذا الفصل هو أهم فصل في الدراسة حيث خصص لغرض النتائج التي تم التوصل اليها من خلال دراستنا وفقا للفرضيات الموضوعة مسبقا، كما تمت مناقشة وتفسير النتائج المتحصل عليها على ضوء الفرضيات، وكذلك على ضوء الدراسات السابقة، وأخيرا وليس أخرا قمنا بوضع استنتاج عام للدراسة وأخيرا خلاصة لهذا الفصل و مجموعة من التوصيات.

الجانب النظري

الفصل التمهيدي: مدخل الدراسة

1. الاشكالية.
2. أهمية الدراسة.
3. أهداف الدراسة.
4. أسباب اختيار الموضوع.
5. تحديد مصطلحات الدراسة.
6. الدراسات السابقة.
7. التعقيب على الدراسات السابقة.

خلاصة

1. الاشكالية:

في أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20، وبعد أن توسعت النهضة الصناعية التي أوجدت أسلوبا جديدا للحياة طور معه الدور التقليدي للمرأة ، حيث أصبح لها قضية ألا وهي قضية المرأة العربية، وازدادت قضيتها حدة بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد أن افتقدت الملايين من الأيدي العاملة، استغلت المصانع والمعامل حاجة المرأة الماسة للعمل مقابل أجر ضئيل مقارنة مع الرجل الذي يعمل معها في نفس المصنع.

أصبح العمل بالنسبة للمرأة من ضروريات الحياة ، وذلك لسد احتياجاتها بالدرجة الأولى، لأن العمل يرفع من شعورها بالقيمة والأمن والاستقرار الذاتي ومساعدة الزوج والأسرة ككل بالدرجة الثانية، هذا ما دفعها بقوة لتثبت مكانتها وتقف جنبا إلى جنب مع الرجل في ميادين شتى، كالتعليم والصحة.

ولم تكتفي بهذا فقط، بل نافسته في وظائف تستدعي القوة والخشونة والغياب عن البيت لأوقات طويلة مكسرة بذلك كل الحواجز التي تقف عائقا أمام انوثتها، مقتحمة عدة قطاعات من أبرزها قطاع الشرطة.

والشرطية هي تلك المنخرطة في سلك الأمن، والتي تعمل تحت شعاره ونظامه فتكون مكلفة بالسهر على حفظ النظام العام وتطبيق قانون الدولة.

إن النساء الشرطيات لهن دوافعهن وأسبابهن الخلفية للانضمام لهذا السلك الهام، قد تكون خلفيات مشتركة أو متباينة والمتمثلة من جهة في الفروق الاجتماعية والمعيشية والنفسية لهذه الشريحة، فبالعودة إلى التنشئة الاجتماعية لهذه المرأة وطفولتها ونشأتها داخل الأسرة والمستوى التعليمي والرصيد المعرفي، كل هذا يسمح بمعرفة الدوافع الرئيسية والأسباب الحقيقية وراء انخراطها في سلك الشرطة، ومن جهة اخرى أرادت أن تثبت للمجتمع أنه بإمكانها أن تشارك الرجل كرسيه في ظل مجتمع محافظ على تقاليده وعاداته حتى مع التطورات التي شهدتها الجزائر على جميع الأصعدة، وهذا ما أثر في نظرة أفراده لعمل

المرأة في هذا الميدان، أو بالأحرى الميدان الخاص بالرجل، وهذه النظرة ما هي إلا تعبير عن استعدادات نفسية وميولات نابعة عن مجموعة من الأفكار التي لها العديد من الخلفيات، وهذا ما يعرف (بالاتجاه)، والاتجاه ما هو إلا استجابة للظروف والمتغيرات البيئية التي تحيط بالفرد وتعتمد كثيرا على المحيط الذي ينمو فيه، وبالأخص مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتي تلعب الدور الرئيس في غرس الكثير من الإتجاهات لديه، والتي من خلالها يستجيب للمثيرات والمواضيع والمواقف الحياتية بصفة عامة، وتختلف تلك الاستجابات باختلاف شرائح المجتمع بجميع مستوياتها العمرية والثقافية وحتى الدينية.

وتعتبر شريحة الشباب هي نخبة المجتمع، وإن قلنا الشباب فنحن نخص بالذكر الطلبة الجامعيين كونهم قد وصلوا إلى درجة معينة من الوعي والإدراك لما يحيط بهم، وتعتبر دراسة الاتجاهات ذات أهمية خاصة ، لأنه من خلالها يمكن التعرف على استجابات والتقييمات الإيجابية أو السلبية للأفراد والتنبؤ بها.

فالجانب المعرفي للفرد يلعب دورا كبيرا في تحديد سلوكاته، وإن قلنا الطالب الجامعي فإننا نشير إلى التخصص الذي يدرسه، أي المعارف التي إكتسبها خلال مساره الدراسي، ونحن في دراستنا هذه إخترنا قسم العلوم الاجتماعية تخصص علم النفس وعلم الاجتماع، كونهما من التخصصات التي تكسب طالبيها القدرة على فهم الرغبات والدوافع النفسية والاجتماعية للأفراد لإمتهانهم هذه المهنة دون أخرى.

ومن هنا أصبح من الضروري دراسة اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية، كون الاتجاهات لها دور في تحديد السلوك الموجه، وبالتالي فإن ما تعكف هذه الدراسة على تناوله ومحاولة إظهاره يمكن أن نلخصه في هذه التساؤل الرئيسي التالي:

- ماهي طبيعة اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية؟

الأسئلة الفرعية:

- هل توجد فروق دالة احصائيا بين اتجاه الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية تعزى لمتغير الجنس(ذكر/انثى)؟
- هل توجد فروق دالة إحصائيا بين اتجاه الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية تعزى لمتغير التخصص(علم النفس/علم الاجتماع)؟

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

الفرضية العامة:

- اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية سلبية.

الفرضيات الجزئية:

- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين اتجاه الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية تعزى لمتغير الجنس(ذكر/انثى).
- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين اتجاه الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية تعزى لمتغير التخصص(علم النفس/علم الاجتماع).

ملاحظة: لأن المرأة حديثة العهد في هذا القطاع ، ولاقى مقاومة من طرف المجتمع خاصة من طرف الرجال، ولهذا توقعنا أن تكون الاتجاهات سلبية.

2. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الشريحة التي تناولناها ألا وهي الشرطيات وتزايد أعدادهن.

بالإضافة إلى أن أغلب البحوث التي تناولت عمل المرأة كانت دراسات بصورة عامة دون تخصيص قطاع معين، خاصة قطاع الأمن (الشرطة) ، نظرا لطبيعة المرأة المختلفة عن الرجل من الناحية البيولوجية والنفسية والأعباء الاجتماعية التي تقع على المرأة، ومن ناحية أخرى الأعراف والعادات والتقاليد التي يضعها المجتمع والتي تفرض نوعا من القيود على نوعية القطاع الذي يجب أن تعمل فيه المرأة.

3. أهداف الدراسة:

إن لكل دراسة أهداف تنطلق منها وتسعى إلى الوصول إليها وتحقيقها لتكون دراسة ناجحة، ومع وصول المرأة الجزائرية إلى مجالات عديدة في العمل يصبح من الضروري التعرف على اتجاهات الطلبة نحو عمل المرأة في هذه المجالات وبالتحديد في مجال الشرطة ، والتعرف على المكانة الاجتماعية وعليه تهدف هذه الدراسة إلى:

- التأكد من فرضيات البحث والاجابة عن التساؤلات الواردة في الاشكالية.
- معرفة فيما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الشرطية تعزى لمتغير الجنس(ذكور/اناث).
- معرفة فيما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الشرطية تعزى لمتغير التخصص(علم النفس/علم الاجتماع).

4. أسباب اختيار الموضوع:

ان خروج المرأة للعمل لسد احتياجاتها وتلبية متطلبات الحياة ومشاركتها في بعض المهن كالتربية والتعليم والصحة أصبح أمرا اعتياديا.

لكن بمجرد كسرها لكل الحواجز واقتحامها القطاع الأمني بتحديد الشرطة ، خرجت بهذا عن الاعتيادي وأصبحت محل أنظار واهتمام العامة وموضوع للنقاش، ولكونها ظاهرة جديدة في مجتمعنا، هذا ما دفع بنا لدراسة هذا الموضوع والإلمام بجوانبه ونذكر منها:

- **الأسباب الذاتية:**

- الرغبة الذاتية لدراسة هذه الظاهرة بحكم أننا ننتمي إلى جنس الاناث ونهتم بمواضيع المرأة.
- إيماننا بقدرات المرأة على النجاح والتفوق.

- **الأسباب الموضوعية:**

- الاقبال الكثيف لطلبة علم النفس وعلم الاجتماع على مسابقات في ميدان الشرطة.
- زيادة عدد النساء العاملات في الشرطة.
- عمل المرأة في الشرطة وما نتج عن هذه الظاهرة من اتجاهات سلبية وإيجابية في المجتمع.
- تسليط الضوء على ضرورة الاهتمام بالمرأة العاملة في الشرطة نظرا لدورها في المجتمع.
- الطالب الجامعي له دور كبير في إحداث تغيير لنظرة المجتمع تجاه المرأة الشرطية بحكم المستوى التعليمي والثقافي الذي توصل إليه.

5.تحديد مصطلحات الدراسة:

1.5 الاتجاه:

- **لغة:**

قصد جهة معينة يقال (اتجه القبلة) أي التوجه نحو الكعبة المشرفة لأداء فريضة الصلاة ، والاتجاه مصدر للفعل "اتجه"، يقال اتجه الشخص اليه: أي أقبل بوجهه عليه وقصده واتجه له. (خليفة، محمود، ص7)

- اصطلاحا:

فمصطلح الاتجاه يعني الميولات والاستعدادات المكتسبة التي تظهر في سلوك الفرد والجماعة عندما تكون بصدد تقييم شيء أو موضوع بطريقة منسقة ومتميزة، أو قد ينظر إليها على أنها تعبير محدد عن القيمة، ولهذا تشمل على نوع القيم الإيجابية أو السلبية والاستعداد نحو الاستجابات، لموضوعات او مواقف بطريقة محددة ومعرفة مسبقة، وتمثل الاتجاهات نظاما من المعتقدات والمشاعر والميول السلوكية تنمو في الفرد باستمرار نموه وتطوره".(حجاب، ص18)

فالاتجاه النفسي من وجهة نظر" بوجاردس" هو محصلة ضغوط البيئة الاجتماعية والمادية والبشرية على الفرد، وذلك من خلال المعايير والعادات والتقاليد التي تمثل هذه القوى وهذه الضغوط. (السيد، عبد الرحمن، 1999، ص 250)

وهناك بعض التعاريف التي اتفقت مع تعريف "بوجاردس" للاتجاه مثل تعريف "شرام"، تعريف "انجلس"، تعريف" كرش"، تعريف" وليم مورجان" وغيرها من التعاريف التي ركزت على أنه ميل مكتسب واستعداد للاستجابة السلبية أو الايجابية ويتضح أن كل هذه التعاريف اعتبرت الاتجاه بمثابة ميل او نزوع للاستعداد نحو الاستجابة، وأنها موجهه للسلوك المرتبط بالبيئة، كما أن هذه الأراء تضفي على الاتجاه بعض المعايير الاجتماعية سواء كانت ايجابية او سلبية والتي ترتبط بمدى قرب أو بعد الاتجاه عنها. (الدسوقي، 2004، ص134)

ويعرفه" جوردن ألبورت" الذي يعتبر الاتجاه حالة من استعدادات عقلية ونفسية وعصبية تتكون لدى الفرد من خلال الخبرة والتجربة التي يمر بها الفرد وتؤثر هذه الحالة تأثيرا ملحوظا على استجابات الفرد أو سلوكه إزاء جميع الأشياء والمواقف التي تتعلق بهذه الحالة ومعنى ذلك أن الاتجاه حالة استعداد للنشاط الجسمي والعقلي تعد الفرد وتهيئه لاستجابات معينة. (العيسوي، 2006، ص14)

ان معرفة اتجاه الفرد نحو موضوع معين يقود الى التنبؤ بوجهة سلوكه في حالة تعرضه لمنبه معين وتوافر حرية الفعل امامه والاستجابة تكون تقويمية. (الكبيسي، 2000، ص 34)

- **التعريف الاجرائي للاتجاهات:**

الاتجاهات ظاهرة سيكولوجية، وهي استعداد للاستجابة لموضوع أو موقف معين بطريقة معينة، فهي تعني استعداد الطالب الجامعي للاستجابة لموضوع عمل المرأة في الشرطة والانطباع الذي يحمله عنه، ويكون هذا الاتجاه يحمل منحى إيجابي او سلبي.

2.5 الطلبة الجامعيين:

هم فئة التي تحصلت على شهادة البكالوريا، والتحقت بالجامعة والتي تضم مختلف التخصصات والتي تسمح للطالب بالحصول على شهادات جامعية، تساعده على شق مساره العملي.

3.5 العمل:

هو الطاقة المصروفة أو الجهد المبذول من طرف الفرد العامل داخل المنظمة لتأدية مهمة أو نشاط محدد وفق شروط معروفة. (العلاوي، 2012، ص 14)

كما يقصد به كذلك في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية المعنى الشامل، حيث يتضمن أي نوع من أنواع العمل البدني أو العقلي أو عمل الآلة أو القوى المادية لتحقيق هدف اقتصادي مفيد، كما انه وظيفة اجتماعية تتحقق فيها شخصية الفرد. (بدوي، 1982، ص447)

ويعرف العمل ايضا: أنه وسيلة من وسائل التعبير عن الذات يحاول بها الفرد أن يحقق أهدافه وأن يشبع رغباته وحاجاته، ويتيح للفرد فرصة لاكتشاف ميوله ورغباته كما يفسح المجال لنشاطه وتصريف انفعالاته الزائدة.

كذلك مفهوم العمل لا يقتصر على العمل الفردي المنظم فقط وانما يشمل العمل الجماعي أيضا. (سليمان، 2007، ص 52)

4.5 المرأة العاملة:

تعرف كاميليا عبد الفتاح: أن المرأة العاملة هي المرأة التي تعمل خارج البيت وتحصل على أجر مادي مقابل عملها، وهي التي تقوم بدورين هامين في الحياة، دور ربة بيت ودور عاملة. (عبد الفتاح، 1972، ص104)

ويعرفها "إبراهيم جوبر" على أنها المرأة التي تجمع بين العمل خارج البيت ومسؤوليات الأسرة، أي أنها امرأة متعددة الأدوار ويتعدى نشاطها المنزل (تريكي، حجام، ص54)

فالمرأة العاملة هي من تقوم بجهد إرادي تؤجر عليه خارج بيتها في مؤسسة أو قطاع حكومي مقابل أجرا ماديا. (ابراهيمي ، 2015، ص 191)

- **التعريف الاجرائي للمرأة العاملة:**

هي المرأة الموظفة في أحد القطاعات العامة أو الخاصة مقابل أجر شهري أو راتب.

5.5 الأمن:

هو جميع النواحي الحياتية التي تهم الإنسان كالاكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار الحياتي بالإضافة إلى تقديم الخدمات الأساسية التي تقيه من العوز والمرض والفقر وتمكنه من مواجهة الأحداث الطارئة والقدرة على العمل والانتاج. (المكران، 2004، ص144)

ويقصد بالأمن: هو الاطمئنان وعدم الخوف وهو يعني الإجراءات الأمنية التي تتخذها الدولة لتأمين أفرادها ومنشآتها ومصالحها .

فهو الشعور الذاتي للفرد بعدم الخوف والاطمئنان النفسي وعدم الاضطراب. (مرسي، 2004، ص 65)

ويعرف الأمن بأنه العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فهي قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية. (الدويري، 2013، ص 67).

قطاع الشرطة: هي عبارة عن أجهزة أمنية بوزارة الداخلية تتولى حفظ الأمن والنظام في كافة المجالات. (المكران، 2004، ص 144)

6.5 الشرطة:

- **معنى الشرطة في اللغة:**

الشرطة في اللغة تعني المختار من كل شيء ورجل شرطي (بضم الشين وتكون الراء مفتوحة) منسوب إلى الشرطة والجمع شرط (بضم الشين وفتح الراء)، وشرطة الجند البارزون فيهم المصنفون بالشجاعة أو المختارون الذين يبدؤون القتال ويتهيؤون للموت جهادًا في سبيل الحق أو ينالون النصر

وقد سموا بذلك لأنهم أشرطوا أنفسهم بأشرطة أو علامات خاصة يعرفون بها، وغالبا ما تكون هذه الأشرطة والعلامات باللون الأحمر في شكل عصائب للرأس أو للذراع، ومن ذلك أخذت الشرطة تمييزها باللون الأحمر ، فوضعت شرائط حمراء في قبعات كبار الضباط وقادة الشرطة، وعلامات في صدورهم على جانبي العنق، ووضعت شرائط باللون الأحمر في أذرعة المختصين منهم بحفظ الأمن والنظام في الجيوش والتنظيمات العسكرية. (عبد الكريم، ص 20)

ولقد اتفقت معاجم اللغة العربية جميعها على تفسير كلمة الشرطة بما كان يتميز به رجالها من "شرط" أي علامات ظاهرة تميزها عن غيرهم، وكان لكلمة "شرطة" معنى آخر إذا كانت تطلق على أول كتيبة من الجيش تشهد الحرب. (مرسي، 2004، ص10)

فكلمة بوليس (police) مشتقة أصلا من لفظة polita الاغريقية وتعني هذه الكلمة عند الاغريق (المدينة) ثم أصبحت تطلق على الجهاز الذي يصون أمن المدينة. (سعد، 2014، ص 18)

والمراد بالشرطة حفظة الأمن في البلاد، وصاحب الشرطة رئيسها ولقد استخدم العرب كلمة الشرطة منذ فجر الإسلام واشتقوها من مادة عربية ذات معنى عربي أصيل، وقد أكد الباحثون أن الخليفة الرابع علي بن أبي طالب كرم الله وجهه هو أول من أطلق لفظ الشرطة على العسس ،ويسمى

صاحبها بصاحب الشرطة وهكذا نجد أن كلمة الشرطة عربية الأصل والجذور ومهمتها هي الأمن فقط. (المقيد، 2009، ص 15)

- **اصطلاحا:**

تعرف الشرطة بأنها الهيئة النظامية المكلفة بحفظ الأمن والنظام وتنفيذ أمر الدولة وأنظمتها. (مرسي، 2004، ص 12)

عرفها JQ.Wilson: في كتابه إدارة الشرطة بما معناه "الشرطة " هي أعداد من الرجال والنساء مدربون تدريبا خاصا لمساعدة الدولة مساعدة مستمرة وفعالة على مدار الساعة لإقرار النظام العام. (سعد، 2014، ص 18)

- **التعريف الاجرائي:**

الشرطة هم عناصر مدربة تقوم بمهمة حفظ الأمن والنظام في الدولة وحماية المواطنين وممتلكاتهم، أي خدمة الشعب والوطن كل حسب مهامه.

- **المرأة الشرطية:**
- **اصطلاحا:**

المرأة الشرطية مصطلح حديث حيث بدأ في الظهور في البلدان العربية في مطلع السبعينات والرجل الشرطي، المرأة الشرطية، والجمع شرطيات، ويطلق عليه كذلك مصطلح الشرطة النسائية على العاملات في الشرطة من الاناث، واعتمدت بعض الدول العربية ادارات مستقلة للشرطة النسائية، وكذا معاهد تدريب كوادر الشرطة النسائية مثل الأردن التي أنشأت ادارة مستقلة للشرطة النسائية ، وأسست كذلك معهد لتأهيل وتدريب منسوبات الشرطة النسائية، وكذلك الحال بالنسبة لجمهورية السودان، وقد

كان مصطلح الشرطة النسائية شائعا في الدول الأوروبية والولايات المتحدة في بداية القرن العشري، وبدأ يترسخ بعد الحرب العالمية الثانية.

ومصطلح الشرطة النسائية يعني عمل الاناث في الشرطة ضمن إدارات مخصصة للنساء وتشرف عليها نساء أيضا، ولا غرور في أن تتعامل هذه الإدارات المستقلة مع تلك الإدارات التي يعمل بها رجال ضمن الشرطة. (المقيد، 2009، ص 17).

- **التعريف الاجرائي:**

هي المرأة التي تعمل في سلك الشرطة التابع لقطاع الأمن.

6. الدراسات السابقة:

نتناول في هذا العنصر ما تحصلنا عليه من دراسات عربية وأجنبية علما بأننا لم نستطيع إيجاد دراسات جزائرية.

1.6 دراسات عربية:

لقد تباينت الدراسات النفسية والاجتماعية التي تناولت عمل المرأة من حيث الإيجابيات والسلبيات ومن هذه الدراسات نذكر ما يلي:

1.1.6 دراسة الدكتور عبد الرحمن(1979) : " أوضاع واتجاهات المرأة نحو العمل".

وتناولت دراسة أوضاع واتجاهات المرأة نحو العمل وكانت على عينة تبلغ أفرادها 38 إلى 63 من النساء المهنيات والنتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- الموافقة بنسبة 81% على مبدأ العمل.

- من الأسباب التي تدعوا إلى العمل:
  - الرغبة في مساعدة الأسرة.
  - الاعتماد على النفس.
  - اثبات كفاءة المرأة وجدارتها.

2.1.6 ودراسة الدكتور قنديل كاظم: "أثر عمل المرأة في شخصيتها وأسرتها"

وكان هدف الدراسة هو معرفة أثر عمل المرأة في شخصيتها وأسرتها والمجتمع، وشملت هذه الدراسة المرأة العاملة، وكان يبلغ عدد أفراد العينة 130 امرأة.

وتوصلت إلى النتائج التالية:

- أن الاتجاهات إيجابية نحو المرأة العاملة.
- المؤيدات لعمل المرأة أكثر من المعارضات.
- أن 14.4% منهن يرين أن المرأة الماكثة بالبيت هي أقدر على رعاية الأبناء، 22.5% منهن يرين أن المرأة العاملة هي الأقدر على رعاية الأبناء. (العبيدي، ولي، 2009، ص487).

3.1.6 دراسة صقر بن محمد المقيد(2005): "اتجاهات العاملات في الشرطة النسائية نحو عمل الشرطة النسائية في الدول العربية"

تناولت الدراسة مسيرة الشرطة النسائية في معظم الدول العربية، وقد احتوت على عدة فروض منها:

- عمل المرأة لا يتعارض مع أنوثتها ولا سببا في عنوستها.
- عمل المرأة في الشرطة لا يمكن أنت يؤدي لخلافات زوجية ولا إلى إهمال المرأة لأولادها.

البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة والتي تتمثل:

عينة الدراسة تمثلت في العاملات في الشرطة النسائية في الدول العربية في مجال البحث خلال العام (2004، 2005) وتشتمل على الرتبة العسكرية، الحالة الاجتماعية، عدد سنوات العمل في الشرطة، طبيعة العمل، أوقات العمل، المستوى التعليمي، عمل الزوج، عمل الأب بالنسبة لغير المتزوجات ،ويمثل مثلت المتزوجات 60% من عينة الدراسة والعازبات 43.9% ثم المطلقات بنسبة 4.3% بينما حلت نسبة الأرامل حيث بلغت 0.8%.

نتائج الدراسة:

وجاءت نتائج الدراسة مشجعة للغاية ولعل أهمها:

- معظم أبناء المبحوثات متوفقين في دراستهم.
- اتجاه العاملات في الشرطة النسائية في الدول العربية حول العمل الشرطي هو اتجاه قوي وايجابي ومشجع للغاية.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية نحو العمل الشرطي تغري لاختلاف كل من الخبرة، طبيعة العمل، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية.
- غالبية أزواج وأباء العاملات في الشرطة النسائية هم من العاملين ويعمل معظمهم في وظائف حكومية.
- الدرجة الجامعية ليست شرطا ضروريا للعاملات في سلك الشرطة النسائية.
- عدم الرضى التام عن الزي الخاص بمستويات الشرطة النسائية.

- عدم وجود علاقة بين العمل في الشرطة النسائية والعنوسة، كما أنه لا يوجد هناك تعارض بين العمل الشرطي والأنوثة إضافة إلى أن عمل المرأة الشرطية لا يؤدي إلى اهمال بيتها وأولادها، وأكدت على تفوق أبناء عاملات الشرطة.

4.1.6 دراسة عمر الطيب ومحمد الطيب وآخرون2001: "ايجابيات وسلبيات عمل المرأة في الشرطة" زمالة أكاديمية الشرطة العليا، دورة الزمالة الخامسة.

تناولت هذه الدراسة إيجابيات وسلبيات عمل المرأة في الشرطة، وترجع أهميتها أن المرأة أصبحت ترتاد العمل الشرطي حيث أصبح المجال واسعا بعد التوسع الكبير الذي شهدته الشرطة السودانية.

أهداف الدراسة:

-للبحث عن الإيجابيات والسلبيات، والأثار الناتجة عن أداء المرأة في العمل الشرطي.

وقد احتوت الدراسة على عدة فروض منها:

-عمل المرأة بالشرطة حقق الكثير من الإيجابيات، كما حقق الكثير من السلبيات.

-إن المرأة بالشرطة لعبت دورا في بعض الإدارات المتخصصة.

نتائج الدراسة:

- لا يوافق ضباط الشرطة على عمل المرأة بالشرطة.
- إن عمل المرأة بالشرطة له سلبيات.
- فشلت المرأة الشرطية في العمل الجنائي بالأقسام.
- لا يوافق ضباط الشرطة بظهور المرأة الشرطية في الطرقات لتنظيم حركة المرور.

كما إقترحت الدراسة ما يلي:

- تطوير معهد التدريب النسوي ودعمه بالكوادر البشرية المؤهلة حتى يتمكن من التدريب المطلوب لعمل اتلمراة في الشرطة.
- أن يكون توظيف المرأة متوافقا مع حاجة الشرطة التي عملها وفي اطار ما يتطلبه الشرع ولا يتأتى ذلك من خلال افراد الشؤون الادارية لهيكل خاص لعمل المرأة بالشرطة مثل الطب والتمريض ورياض الأطفال والادارات.(عبد الله، 2014، ص19- 22)

5.1.6 دراسة جاسم ورؤوف (1981): " اتجاهات طلاب كلية التربية نحو ممارسة المرأة للعمل"

التي هدفت إلى التعرف على اتجاهات طلاب كلية التربية نحو ممارسة المرأة للعمل، وحاولت إجراء مقارنة في تلك الاتجاهات تبعا لمتغيرات التخصص الدراسي (علمي – انساني) والصف الدراسة (أول – رابع) والسكن (ريف – مدينة).

وتكونت العينة من (270) طالبا تم اختيارهم بالطريقة العشوائية من بين طلبة الفروع العلمية والانسانية، ومن الصفين الأول والرابع في كلية التربية بجامعة البصرة ويمثلون نسبة 20% من المجتمع.

ولقياس الاتجاهات ،استخدم الباحثان مقياس اتجاهات الطلبة نحو ممارسة المرأة للعمل الذي أعده وحيد (1978)، ويتكون من (68) فقرة لكل من خمسة بدائل هي (موافق جدا، موافق، لا رأي لي، غير موافق، غير موافق اطلاقا).

وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون والاختبار التائي في المعالجة الاحصائية للبيانات.

نتائج الدراسة:

- أن الطلاب لديهم اتجاهات ايجابية نحو ممارسة المرأة للعمل، وتبين عدم وجود فرق دال بين طلبة الفروع الإنسانية وأقرانهم في الفروع العلمية.
- كما أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة في اتجاهات الطلبة نحو عمل المرأة تبعا لمتغير الصف الدراسي وكان الفرق لصالح طلبة الصف الأول، ولم تظهر النتائج وجود فرق دال في اتجاهات الطلبة نحو ممارسة المرأة للعمل يعزي إلى متغير السكن.(البرواري، 2013، ص 122)

2.6 دراسات أجنبية:

1.2.6 الدراسة فيجا(1998) بعنوان: "العاملات في الشرطة النسائية كما يراها نظراؤها الرجال"

عينة الدراسة:

- ضباط عاملين مع نساء.

نتائج الدراسة:

- أفراد قوى الأمن أقوى بين الرجال عما هو عليه بين النساء ولا ينظر الرجال إلى النساء كأعضاء فريق مساوي لهم حيث يسيطر عليهم مفهوم القوة الجسدية ومازال هناك مفهوم سائد يفيد أن الضباط الأمنيين من العنصر النسائي أكثر ملائمة للمواقف العاطفية ضمن أعمال القوى الأمنية ،حيث يترتب على هذا الفهم تكليف النساء بأعمال هامشية من الأعمال الإجتماعية المنوطة بقوى الأمن على اعتبار أنه من غير المألوف عمل النساء في مجال القوى الأمنية لاعتبارات الجنس.

يؤكد الرجال أن النساء يفشلن في تأكيد جدارتهن في توقعاتهم كجنس لطيف في اختيار العمل المناسب ويعرضن أنوثتهن للأخطار ،إلى جانب ذلك تكون الأخطار بدرجة كبيرة إذا كانت المرأة متزوجة أو لديها أطفال ويتضح هذا من خلال واقعة وفاة الصحفية فبروتيكا في 1988.

- تعرض ضباط الشرطة من العنصر النسائي لحالات تشبه تلك التي تعرضت لها الصحفية، فكثير من العناصر النسائية من قوى الأمن تعرضت لها في ظروف وحالات تراجيدية.
- وفي دراسة قام بها كل من السيد "هولداوي والسيد باركر" عام 1998، خلصت إلى النتائج التالية:

- ثلث العاملين في القوى الأمنية من الرجال يرون أن المرأة التي تبقى في البيت ترعى أولادها أفضل من الأم العاملة.
- نسبة 7% من الشرطيات اللاتي أنجبن يرين أن على اللائي يطلبن إجازات الولادة عليهن ألا يتوقعن العودة مرة أخرى إلى العمل مقارنة بنسبة 8% من النساء ،و19% من الرجال يوافقون على أنه من الصعب على الأمهات من مزاولة أعمال خطيرة ،مقابل نسبة 4%من النساء ضد هذا الرأي. (المقيد، 2009، ص197)

2.2.6 دراسة سيليزر وآخرون (1996): "مشاركة المرأة في المهام العسكرية"

تمثلت عينة الدراسة في 1080 فردا يمثلون 9 مناطق في جنوب افريقيا تزيد أعمارهم عن 18 سنة، وعبر حوالي 48% من أفراد هذه العينة عن رغبتهم في مشاركة المرأة في المهام العسكرية.

نتائج الدراسة:

- شجع 46% من أفراد العينة الإشتراك في مثل هذه المهام، وأظهر 6% من أفراد العينة عدم تقريرهم بالموافقة أو عدم الموافقة على مشاركة المرأة في الأعمال العسكرية.
- نسبة الإناث اللاتي يفضلن اشتراك المرأة في الأعمال العسكرية أعلى منها عند الرجال.
- كما أن نسب البيض الذين يؤيدون عمل المرأة في المجالات العسكرية أعلى منها عند السود.
- أن الأفراد ذوي المستويات التعليمية الأعلى يؤيدون عمل المرأة في المجالات العسكرية أكثر من هؤلاء ذوي المستويات التعليمات الأقل.(الزبيدي، والحمادي، 2012، ص 103- 104)

• من خلال ما تم عرضه من الدراسات السابقة ، يتضح أنه هناك بعض أوجه التشابه مع موضوع الدراسة الحالية ،مما ساعدتنا على بناء الاستمارة المستخدمة في الدراسة.

7. تعقيب على الدراسات السابقة:

1.7 الدراسات العربية:

- تناولت دراسة عمر الطيب ومحمد الطيب إيجابيات وسلبيات عمل المرأة في الشرطة وهذه الدراسة متفقة مع دراستنا، كونها تناولت متغيرا منها (عمل المرأة في الشرطة)، حيث تضمنت فرضيتين وعدة نتائج كان مفادها أن عمل المرأة في الشرطة يلقى سلبية كبيرة.

- ايضا دراسة صقر بن محمد المقيد موافقة جدا مع دراستنا لاحتوائها على متغيرين وهما(الاتجاهات والشرطة النسائية) تضمنت فروض ونتائج كان مفادها أن اتجاهات العاملات في الشرطة نحو عمل الشرطة النسائية ايجابية وبقوة وهذه النتيجة طبيعية ومتوقعة.

- وفي دراسة جاسم ورؤوف حول اتجاهات طلاب كلية التربية نحو المرأة للعمل هي الأخرى تحتوي على متغير من دراستنا (الاتجاهات الطلاب) ولكن كانت تجاه عمل المرأة بصفة عامة، لا تحتوي هذه الدراسة على فرضيات كانت النتائج إيجابية نحو ممارسة المرأة للعمل.

- دراسة الدكتور عبد الرحمن تناولت هذه الدراسة متغير واحد من دراستنا (عمل المرأة)، ليست لها فرضيات وكانت النتائج إيجابية، بحكم أن العينة هي نساء مهنيات.

و في دراسة الدكتور قنديل كاظم تناولت أثر عمل المرأة في شخصيتها وأسرتها والمجتمع، هذه الدراسة ليست لها فرضيات، وخلصت نتائج الدراسة الى أن المؤيدات لعمل المرأة أثر من المعارضات.

2.7 الدراسات الاجنبية:

- في دراسة فيجا بعنوان " العاملات في الشرطة كما يراها نظراؤها الرجال " تناولت متغير من دراستنا وهو (العاملات في الشرطة)، لا تحتوي هذه الدراسة على فرضيات، وإنما تحتوي على نتائج خلصت الى أن الرجال يرون عمل المرأة في الأمن غير مناسب لها مقارنة بالرجال، وهذه النتيجة كانت أيضا لدراسة "هولداي والسيد باركم" والتي خلت هي الأخرى من الفرضيات.

- و في دراسة سيلزر وأخرون تناولت رغبة أفراد في مشاركة المرأة في مهام العسكرية، ليست لهذه الدراسة فرضيات، وكانت نتائج الدراسة أن نسبة المؤيدين لعمل المرأة في المهام العسكرية أكثر بكثير ممن لم يوافقوا، وأن نسبة الإناث اللاتي يفضلن اشتراك المرأة في الأعمال العسكرية أكثر من الرجال.

الفصل الثاني: الاتجاهات النفسية

تمهيد

1- مفهوم الاتجاهات والمفاهيم المجاورة له.

2- أهمية دراسة الاتجاهات النفسية.

3- خصائص الاتجاهات.

4- مراحل تكوين الاتجاهات.

5- أنواع الاتجاهات.

6- عوامل تكوين الاتجاهات.

7- تغير الاتجاه.

8- وظائف الاتجاهات.

9- النظريات المفسرة للاتجاهات النفسية.

10- قياس الاتجاهات.

خلاصة

تمهيد:

ترجع عادة سلوك الفرد في تفاعله الاجتماعي خلال مختلف المواقف الاجتماعية إلى محددات السلوك، حيث نجد ما يسمى بـ "الاتجاه" من أبرز المحددات لما تحدثه من تأثير مباشر على السلوك.

وقد اعتبره علماء الدراسات السلوكية والنفسية من أهم مواضيع علم النفس الاجتماعي، لما تسمح له الاتجاهات النفسية نحو الأفراد والجماعات والمؤسسات والمواقف والموضوعات الاجتماعية من إمكانية التنبؤ باستجابة الفرد والجماعة بالنسبة لمختلف هذه المفاهيم رغم صفة الثبات النسبي التي تتصف بها.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم الاتجاه وما يتعلق به في مختلف عناصر الفصل.

1. تطور مفهوم الاتجاه والمفاهيم المتصلة به:

1.1 تطور مفهوم الاتجاه:

ترجع كلمة الاتجاه تاريخيا إلى أصلين، الأول اشتق: من الأصل اللاتيني والذي يشير الى معنى اللياقة وقد ظهر هذا الاستخدام لأول مرة عند هيربرت سبنسر عندما تحدث عن الاستعداد للفعل كأمر ضروري للوصل إلى الحكم الصحيح وظل هذا الاستخدام شائعا واتخذ مضمونات متعددة مثل الاستعداد العلمي والتقليدي والنظري والتطبيقي.

أما الثاني: فإنه يرتبط باستخدام كلمة posture والتي تعني وضع الجسم عند التصوير وتطور استخدام هذا المصطلح فأصبح يشير إلى الوضع المناسب للجسم للقيام بأعمال معينة، ويتضمن مصطلح الاتجاه نظرة خاصة إلى العالم، فاستخدمته مدرسة الجشطالت بهذا المعنى في محاولتها لتفسير السلوك في حدود الخصائص التنظيمية للمجال النفسي ولهذا يتضح الخلاف بين استخدام السلوكين واستخدام الجشطالتيين لمفهوم الاتجاه، فبينما يؤكد أصحاب الاتجاه الأول على التعليم، فيكون الاتجاه في هذه الحالة ميلا للاستجابة أو استعدادا لها، ويؤكد أصحاب الاتجاه الثاني على العمليات الإدراكية مما يجعل الاتجاه يبدو كأنه يحدد نظرة معينة للعالم، وإذا استخدم المصطلح استخداما اجتماعيا صرفا فإنه يشير إلى مدى الاستجابة عن طريق العلاقات والواجبات والآراء الاجتماعية. (غيث، 2006، ص 26)

فالاتجاه عبارة عن تكوين فرض لا يمكن ملا حظته مباشرة لكن يستدل عليه من خلال السلوك الملاحظ أو الاستجابة اللفظية التي تعكس الرأي لكن هذه الملاحظات لا يمكن أن تعني الاتجاه بل يمكن أن تستخدم كمؤشرات أو مقاييس أو تعريفات إجرائية (طه، وآخرون، ص11).

إذن فالاتجاه هو درجة من التفضيل، أو الاستهجان لموضوع ما، له وزن اجتماعي تكون بفضل عوامل سابقة منها تراكم معتقدات ومعارف وما ترتب عليها من مكافأة وعقاب وتحت هذه الدرجة يمكن للفرد إصدار سلوك معين نحو أو ضد موضوع الاتجاه. (زكري، وآخرون، 2012، ص 65)

2.1 بعض المفاهيم المتصلة بالاتجاه:

تعتبر الاتجاهات النفسية الاجتماعية من أهم نواتج عملية التنشئة الاجتماعية، ويتكون لدى كل فرد، وهو ينمي اتجاهات نحو الأفراد والجماعات والمؤسسات والمواقف والموضوعات مثل: الدين، الزواج المبكر، المرأة العاملة...الخ. (المعايطة، 2007، ص 146)

فالاتجاه هو الحالة الوجدانية القائمة وراء رأي الشخص أو اعتقاده فيما يتعلق بموضوع معين من حيث رفضه لهذا الموضوع أو قبوله ودرجة هذا الرفض أو القبول. (ابراهيم، 2016، ص 82)

وهناك العديد من المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الاتجاه، ومن أبرزها:

1.2.1 الاتجاه والرأي:

الرأي هو تنظيم خاص للخبرة المعرفية الادراكية فقط سواء كانت هذه الخبرة منقولة أو مباشرة وواضح من هذا أن الرأي يخلو من المكون العاطفي أو الانفعالي الذي يميز الاتجاه النفسي ويعطيه خصائصه الأخرى.

سوف نشير ايضا إلى علاقة الاتجاه النفسي بالرأي العام فنقول أن هناك الكثير من المحاولات لتعريف ووصف الرأي العام وكان ذلك من خلال وظيفته كضغط الاجتماعي فالبعض يرى أن الرأي العام يعني سيادة قوة المجتمع والتي بدونها لا يكتب قانون أو تقوم الحكومة والبعض الآخر يقول بأن

الرأي العام هو درجة من الاقتناع السائد في جماعة ما ويكون من القوة بحيث يوجه سلوك أفرادها (السيد، عبد الرحمن، 1999، ص 257).

فالرأي هو وسيلة التعبير اللفظي في الاتجاه وبالمقارنة فإن الرأي هو الوحدة البسيطة والاتجاه هو الوحدة الأكثر تركيبا (ابراهيم، 2016، ص 83).

2.2.1 الاتجاه والميل:

يعبر الميل عن استجابات الفرد ازاء موضوع معين من حيث التأييد أو المعارضة وهناك فرق اساسي بين الميل والاتجاه فالميل هو ما نحب أو نفضل بينما الاتجاه يتعلق بما نعتقد لأنه ليس كل ما نحبه نعتقد فيه والعكس صحيح أي أن الاتجاه يعبر عن عقيدة بينما الميل يعبر عن شعور وقد يحدث أحيانا أن يصبح الميل اتجاها إذا ظهرت ضرورة اجتماعية استدعت خلق اتجاه ايجابي نحو موضوع معين لخدمة هدف سياسي أو قومي مثلا. (شفيق، 1997، ص 122).

3.2.1 الاتجاه والقيمة:

ويختلف الاتجاه عن القيمة والتي هي أكثر اتساعا واكثر تجريدا فالقيم بنقصها شيئا محدد تنصب عليه وهذا هو جوهر الاتجاه أي ارتباطه بموضوع محدد فالخدمة الاجتماعية أو الخير والجمال كلها قيم للفرد تعمل كمستويات مجردة لاتخاذ القرار والتي عن طريقها ينمي الفرد اتجاهاته فاتجاه الفرد نحو مبنى ضخم جميل قد يتأثر بالدرجة التي توجد بها قيمة الجمال عند هذا الفرد فإذا كان الجمال قيمة قوية كان صعود عشرة درجات للسلم في مدخل هذا المبنى لا يؤثر في اتجاهه الايجابي نحو هذا المبنى (الطواب، 2007، ص 209- 210).

4.2.1 الاتجاه والسمة:

السمة هي صفة أو خاصية للسلوك تتصف بقدر من الاستقرار ويمكن ملاحظتها وقياسها وتحتوي الشخصية على أنواع عديدة من السمات وأشار جيلفورد إلى أن الاتجاهات نوع من هذه السمات المتعلقة بالموضوعات أو المسائل الاجتماعية.

وإذا كان جيلفورد قد تعامل مع الاتجاهات على انها بمثابة سمات شخصية فإن شاجيز قد ميز بينهما على اساس ان الاتجاه مرجعا نوعيا محدد خاصا به بينما السمات لا مرجع لها فهي توجيهات مهمة للفرد.

5.2.1 الاتجاه والمعتقد:

ان المعتقدات تتعلق بالجانب المعرفي أو المعلوماتي بينما ترتبط الاتجاهات بالجانب الوجداني أو الانفعالي فعلى الرغم من ان المعتقدات تسهم في تشكيل وتكوين اتجاهات الفرد فإنها تنتمي إلى المكون المعرفي بينما تنتمي الاتجاهات إلى المكون الوجداني فقد يعتقد الفرد في موضوع ما لم تتكون عنه بعد مشاعر ايجابية او سلبية اي ان المعتقدات نحو موضوع ما يمكن أن توجد دون وجود الاتجاه نحو هذا الموضوع والعكس ليس صحيح. (خليفة، محمود، ص35)

6.2.1 الاتجاه والعاطفة:

ينبغي التمييز بين الاتجاه والعاطفة، فالعاطفة تمتاز بأنها شخصية وذاتية فعاطفة حب الأم نحو أبنائها تختلف عن اتجاه الأم نحو عملها مثلا، فالاتجاه أكثر عمومية وشمولا، والعاطفة تقتصر على الجانب الشعوري الوجداني، أما الاتجاه فيشتمل على جوانب عقلية ومعرفية وإدراكية وسلوكية متعددة، فالاتجاه العربي نحو القومية العربية يتضمن كل ما لديك من معلومات تاريخية وسلالية وجغرافية وثقافية

عن العرب وكل ما تشعر به نحو أبناء أمتك وكل ما أنت على استعداد لعمله من أجلها وكل ما انت على استعداد لقبوله عنها. (العيسوي، 1974، ص 196).

2. أهمية دراسة الاتجاهات النفسية:

اكتسب مفهوم الاتجاه قيمة كبيرة في ميدان البحوث النفسية الاجتماعية، بوصفه وسيلة للتنبؤ بسلوك الأفراد، أي تتم الاستعانة به للكشف مسبقا عما يمكن أن يفعلوه في موقف بعينه لأن الاتجاه إذا لم يحدد السلوك فإنه على أقل تقدير، يعبر عن خاصية لأنماط سلوكية بعينها استدل عليها من استجابات الفرد نحو موضوع الاتجاه كما يؤثر بدرجة كبيرة في التفكير الاجتماعي، أي الطرق التي يقوم بها فرد ما الآخرين ويعالج معلومات عنهم، فالاتجاه حالة داخل الفرد تطول مدتها أو تقصر، أو ميل نفسي يعبر عنه بواسطة تقويم شيء ما هو موضوع الاتجاه والذي يكون أي شيء قابل للتمييز ويتصوره العقل سواء كان مجرد (فكرة ما) أو عيانيا، أكان جمادا كمكان ما ومشابه، أو كان فعل ما منفردا أو ضرب سلوكي (نمط حياة صحي مثلا) أو كان كائنا حيا فردا (نجم رياضي مثلا) أو جماعة (منتخب لعبة ما)، ويختلف مسمى الاتجاه بتنوع موضوعه، فإذا كان فكرة مجردة سمي قيمة واذا كان جماعة من الأفراد سمي الاتجاه الايجابي نحوهم تجاذب وتفضيل متبادل أما السلبي فيسمى تعصبا وهكذا، مما يعني أن الاتجاه وسيلة لفهم الظواهر النفسية الاجتماعية كالانتماء والتجاذب والتعصب والصراع بين الأفراد والجماعات... وما شابه، الأمر الذي يزيد من أهمية دراسة الاتجاهات، ويحصي حسين (1991) هذه الأهمية كما يلي:

- استيعاب الاتجاهات لتأثير الظروف السياق الاجتماعي الذي يتعامل معه الفرد، سواء كان هذا التعامل مباشرا أو غير مباشرا.

- إطلاق الاتجاهات لقوى الترغيب والترهيب وقوى التجذيب والتنفير في معالم الخبرة الاجتماعية وما يعمل فيها من جوانب إيجابية وأخرى سلبية.
- تحدد الاتجاهات الكيفية التي يستجيب بها الأفراد لمواقف الخبرة التي يمرون بها.
- انتظام الاتجاهات في علاقة تفاعلية بينها وبين مختلف عناصر البناء النفسي (مثل السمات الشخصية والقيم الأساسية)، ومن ثم تمكينها، بحكم هذه الصورة التفاعلية من بيان حدود الاتساق أو اختلال الاتساق في أنساق الأفراد النفسية.
- تمكن الاتجاهات من رسم حدود الصلة بين قيم المجتمع العامة وتوجهات الأفراد النوعية.
- تعد مؤشرات للاستقرار النسبي في سلوك الأفراد .(السيد، وآخرون، 2004، ص 45)

3. خصائص الاتجاهات النفسية:

تتلخص أهم خصائص الاتجاهات النفسية الاجتماعية فيما يلي:

- الاتجاه له علاقة بين الفرد وموضوع ما من الموضوعات البيئية وقد يكون هذا الموضوع شخصيا أو فكرة أو حادثا أو وضعا أو شيئا.
- الاتجاهات تكوينات فرضية يستدل عليها من السلوك الظاهري للفرد، فالطالب الذي يملك اتجاها ايجابيا نحو مادة دراسية معينة يصرف المزيد من الجهد والوقت لدراستها.
- الاتجاهات متعلمة يكتسبها الفرد عبر عملية التنشئة وقد يتم تعلم بعض الاتجاهات على نحو لا شعوري أو غير قصدي.
- تتباين الاتجاهات في ثباتها وتغيرها فالاتجاهات التي يكتسبها الفرد في مراحل حياته الأولى والاتجاهات العاطفية أكثر ثباتا من الاتجاهات ذات الصبغة العاطفية الأضعف مثلا.
- الاتجاهات تتعدد وتختلف حسب المثيرات التي ترتبط بها.

- الاتجاهات تعتبر نتاجا للخبرة السابقة وترتبط بالسلوك الحاضر وتشير إلى السلوك في المستقبل.
- الاتجاه تغلب عليه الذاتية أكثر من الموضوعية من حيث محتواه.
- الاتجاهات إقداميه، تجنبيه فتجعل الفرد يقترب من موضوعاتها إذا كانت إقداميه، فالاتجاه الاقدامي نحو الدين مثلا يدفع بصاحبه إلى ممارسة تعليمات الدين وشعائره، وقد تتسم الاتجاهات بالتجنبية أو السلبية فتجعله يتجنبها ويرغب عنها.
- الاتجاهات قابلة للقياس بأدوات وأساليب مختلفة ويمكن ملاحظتها.
- قابلة لأن تكون سلبية أو ايجابية أو بين هذين الطرفين ثلاثية الأبعاد أي لها أبعاد معرفية ووجدانية وسلوكية حركية.
- قابلة للتغيير والتطوير تحت ظروف معينة.(جابر، 2004، ص 271)
- يمكن التعبير عنها بعبارات تشير إلى نزاعات انفعالية.
- قد تكون قوية وتظل قوية على مر الزمن وتقاوم التعديل والتغيير وقد تكون ضعيفة يمكن تعديلها واو تغييرها.
- توضح وجود علاقة بين الفرد وموضع الاتجاه.
- يمكن اخفاؤها. (عبد الهادي، 2011، ص186).

4. مكونات الاتجاهات النفسية:

يتركب الاتجاه من ثلاثة مكونات هي:

1.4 المكون الوجداني أو الانفعالي:

ويسمى أحيانا المكون العاطفي، وهذا المكون يقوم على مشاعر الفرد وعواطفه وانفعالاته نحو موضوع الاتجاه، بمعنى أن المكون الوجداني يتصل بمشاعر الحب والكراهية التي يوجهها الفرد نحو

موضوع الاتجاه إليه وإذا نفر موضوع اتجه عنه أي أن المكون الوجداني للاتجاه هو درجة تقبل الشخص لموضوع ما، أو نفوره من هذا الموضوع. (ربيع، 2011، ص 266)

2.4 المكون المعرفي:

ويتضمن المعتقدات والآراء ويمكن أن نطلق على هذا الجانب اسم الجانب الادراكي أو الجانب المتصل بالمعلومات المصطبغة بصبغة تقويمية لأنه يعتمد على الآراء والأحكام التي تستند الى معلومات أو وقائع أو شبه معلومات أو وقائع. (مرشد، 2006، ص 74)

3.4 المكون السلوكي:

آخر هذه المكونات السلوك الفعلي الذي يعكس الاتجاه، بمعنى التطابق التام بين ما يحمله الانسان من إتجاه وتصرفه الفعلي، بحيث يكون السلوك الاجتماعي دليل الاتجاهات النفسية للفرد يستطيع ملاحظة اي معرفة ذلك، فإذا رأينا شخصا ما يجمع القمامة من الأرض ويحرص على نظافة المحيط ويسقي الأشجار، علمنا أنه يحمل اتجاها إيجابيا نحو حماية البيئة والعكس صحيح، وعلى افتراض أن الناس في الحالة العادية يتصرفون وفق توجيه الاتجاهات التي يحملونها، لكن هذا ليس في كل الظروف، فإن هناك حالات التي يميل فيها الأفراد إلى اخفاء اتجاهاتهم ويرفضون البوح بها إما خوفا أو بتأثر من خبرة سابقة مؤلمة. (مصباح، 2010، ص252).

5. مراحل تكوين الاتجاهات:

إن عملية تكوين أو اكتساب الاتجاهات النفسية هي عملية دينامية، ويمكن حصر هذه العملية من خلال الثلاث مراحل الأساسية التالية:

1.5 المرحلة الادراكية أو المعرفية: هي المرحلة الادراكية تنطوي على اتصال الفرد اتصالا مباشرا ببعض عناصر البيئة الطبيعية والبيئية الاجتماعية وهكذا قد يتبلور الاتجاه في نشأته حول أشياء مادية كالدار الهادئة والمقعد المريح، وحول نوع خاص من الأفراد كالإخوة والأصدقاء، وحول نوع محدود من الجماعات كالأسرة وجماعة النادي وحول بعض القيم الاجتماعية كالبطولة والشرف.

2.5 مرحلة نمو الميل نحو شيء ما: وتتميز بنمو الميل نحو شيء ما، فأي طعام قد يرضي الجائع، لكن الفرد يميل إلى بعض أنواع_ خاصة من الطعام، وقد يميل إلى تناول طعامه في مطعم خاص. (زيدان، ص 169)

3.5 مرحلة الثبوت والاستقرار: وهي الثبوت في الميل على اختلاف أنواعه ودرجاته يستقر ويثبت على شيء ما، عندما يتطور إلى اتجاه نفسي، فالثبوت هو المرحلة الأخيرة في تكوين الاتجاه (الغرباوي، 2007، ص11).

6. أنواع الاتجاهات:

1.6 من حيث الموضوعية تنقسم إلى قسمين:

1.1.6 اتجاهات عامة:

وهو الاتجاه الذي يطلق عليه بصفته العمومية وهو الموقف دون استثناء ويعاب على هذا الاتجاه بعدم الدقة والصحة حيث لا تكون المعلومات التي يبنى عليها اتجاهه معلومات غير صحيحة مما يؤدي إلى أحكام غير دقيقة على الآخرين للأسباب التالية:

- تنطوي على عنصر تشويه الحقائق في إصدار الحكم حول موقف أو شخص معين.
- عنصر التعليم ينطوي على ادراك أوجه التشابه حول موقف الاتجاه دون ادراك الاختلاف.
- التعليم ينطوي على معلومات غير دقيقة مما يؤثر على صلاحية الأحكام حول المواقف والقضايا.

- نوع العلاقة بين ما يصدر الاتجاه وبين ما يوجه إليه سواء كان انسانا أو جمادا تؤثر على نوع الاتجاه.

2.1.6 اتجاهات نوعية: هي التي لا تكتسب صفة العمومية على الاطلاق دائما تأخذ صفة التحديد فيكون الاتجاه موجها نحو جزء من موضوع أو قضية محددة أو شخص معين، ويمتاز الاتجاه العام بالاستقرار والثبات على عكس الاتجاه النوعي الذي سرعان ما يتلاشى في حالة تكوين اتجاه آخر ذات علاقة بالاتجاه الأول. (السيسي، 2009، ص 179).

2.6 من حيث درجة الشمولية:

1.2.6 اتجاه جماعي: هو الاتجاه المشترك بين عدد كبير فإعجاب الناس بأبطال اتجاه جماعي.

2.2.6 اتجاه فردي: هو الاتجاه الذي يميز فردا عن آخر، فإعجاب الانسان بصديق له اتجاه فردي.

3.6 من حيث درجة الظهور:

1.3.6 الاتجاه العلني: هو الاتجاه الذي لا يجد الفرد حرجا في اظهاره والتحدث عنه أمام الآخرين.

2.3.6 الاتجاه السري: هو الاتجاه الذي يحاول الفرد اخفاءه عن الآخرين ويحتفظ به في قرارة نفسه بل ينكره أحيانا حين يسأل عنه.

4.6 من حيث الهدف:

1.4.6 اتجاه موجب: هو الاتجاه الذي ينحو بالفرد نحو شيء ما (أي إيجابي).

2.4.6 اتجاه سلبي: هو الاتجاه الذي يجنح بالفرد بعيدا عن شيء آخر (أي سلبي).

5.6 من حيث درجتها:

1.5.6 اتجاه قوي: يبدو الاتجاه القوي في موقف الفرد من هدف الاتجاه موقفا حادا لا رفق فيه ولا هوادة، فالذي يرى المنكر فيغضب ويثور ويحاول تحطيمه إنما يفعل ذلك لأن اتجاها قويا حادا يسيطر على نفسه.

2.5.6 اتجاه ضعيف: هو النوع من الاتجاه يتمثل في الذي يقف من هدف الاتجاه موقفا ضعيفا رخوا خانعا مستسلما، فهو يفعل ذلك لأنه لا يشعر بشدة الاتجاه كما يشعر بها الفرد في الاتجاه القوي.

(الغرباوي، 2007، ص13)

7. عوامل تكوين الاتجاهات:

الاتجاهات النفسية أنماط سلوكية مكتسبة أي عادات سلوكية يكتسبها الفرد عن طريق احتكاكه بالمؤثرات الخارجية في بيئته وهناك عدة عوامل يجب توافرها حتى تتكون الاتجاهات النفسية. (حبيب، 2008، ص 101)

1.7 العوامل الحضارية:

يؤكد كثير من الباحثين في العلوم الاجتماعية أهمية المؤثرات الحضارية في تحديد اتجاهات الفرد ولعل هذا يفسر كثرة الدراسات التي استهدفت البحث عن الصلة بين اتجاهات الناس والأنظمة الدينية والأخلاقية والسياسية.

إن المؤثرات الحضارية متنوعة وكثيرا ما يناقض بعضها البعض ذلك ان المسجد والمدرسة والحي وبيئة العمل لا تدعو دائما إلى نفس الاتجاهات معا يحتم على الفرد التخيير نحو واحد منها.

2.7 العوامل الأسرية:

لعل اقوى العوامل المباشرة التي يعمل على تكوين اتجاهات الفرد هي الوالدان وسائر الأعضاء الأخرى في الأسرة فالطفل يتأثر في بداية حياته بالاتجاهات نحو موضوعات معينة أو أشخاص معينين أو أعمال معينة مما يؤدي إلى اكتسابه لهذه الاتجاهات أو بعضها عن طريق التقليد والتعلم.

3.7 الفرد نفسه:

فالتنشئة الاجتماعية تلعب دورا هاما في تكوين شخصية الفرد وتميزه عن غيره من الأشخاص من خلال ما يكتسب منها من ميول واتجاهات.

4.7 السلطات العليا:

فهي تفرض على الفرد الالتزام بأمور معينة كاحترام القوانين وتنفيذها مما يؤدي إلى تكوين اتجاهات لديهم نحو هذه الموضوعات نظرا لما يترتب على عدم الالتزام بها أو الخروج عليها من عقاب وتتكون الاتجاهات في هذه الحالة نتيجة عاملين أساسيين هما الاحترام والخوف.

5.7 رضا وحب الآخرين:

ان الشخص الذي يمارس لعبة مثلا ويتقيد بقواعدها على نحو يجعله يحظى بالرضا من قبل زملائه تتكون لديه اتجاهات تتمثل في الحرص على التقيد باداب اللعب في أي نشاط رياضي وحب التعاون وحب أعضاء الفريق. (سلامة، 2013، ص 64 -65)

وهناك عوامل اخرى يشترط توفرها لتكوين الاتجاهات نوجزها في ما يلي:

- **قبول نقدي للمعايير الاجتماعية عن طريق الايحاء:**

يعتبر الايحاء من أكثر العوامل شيوعا في تكوين الاتجاهات النفسية ذلك أنه كثيرا ما يقبل الفرد اتجاها ما دون ان يكون له أي اتصال مباشر بالأشياء أو الموضوعات المتصلة بهذا الاتجاه، فالاتجاه أو تكوين رأي ما لا يكتسب بل تحدده المعايير الاجتماعية العامة التي يمتصها الأطفال عن آبائهم دون نقد أو تفكير، فتصبح جزءا نمطيا من تقاليدهم وحضارتهم يصعب عليهم التخلص منه ويلعب الايحاء دورا هاما في تكوين هذا النوع من الاتجاهات، فهو أحد الوسائل التي يكتسب بها المعايير السائدة في المجتمع دينية كانت أو اجتماعية أو خلقية أو جمالية، فإذا كانت النزعة في بلد ما ديموقراطية فإن الأفراد فيه يعتنقون هذا المبدأ.

- **تعميم الخبرات:**

فالإنسان دائما يستعين بخبراته الماضية ويعمل على ربطها بالحياة الحاضرة فالطفل مثلا يدرب منذ صغره على الصدق وعدم الكذب أو عدم أخذ شيء ليس له، أو احترام الأكبر منه عمرا... إلخ، والطفل ينفذ إرادة والديه في هذه النواحي دون أن يكون لديه فكرة عن أسباب ذلك، ودون أن يعلم أنه إذا خالف ذلك يعتبر خائنا وغير آمن ولكنه عندما يصل إلى درجة النضج يدرك الفرق بين الأعمال الأخرى التي يوصف فاعلها بالخيانة، وحينما يتكون لديه هذا المبدأ (أي المعيار) يستطيع أن يعممه في حياته الخاصة والعامة.

- **تمايز الخبرة:**

إن اختلاف وحدة الخبرة وتمايزها عن غيرها يبرزها ويؤكدها عند التكرار لترتبط بالوحدات المشابهة فيكون الاتجاه النفسي ونعني بذلك أنه يجب أن تكون الخبرة التي يمارسها الفرد محددة الأبعاد

واضحة في محتوى تصويره وادراكه حتى يربطها بمثلها فيما سبق أو فيما سيجد من تفاعله مع عناصر بيئته الاجتماعية.

- **وحدة الخبرة:**

لا شك أن الخبرة التي يصحبها انفعال حاد تساعد على تكوين الاتجاه أكثر من الخبرة التي يصحبها مثل هذا الانفعال، فالانفعال الحاد يعمق الخبرة ويجعلها أعمق اثرا في نفس الفرد وأكثر ارتباطا بنزوعه وسلوكه في المواقف الاجتماعية المرتبطة بمحتوى هذه الخبرة، وبهذا تتكون العاطفة عند الفرد وتصبح ذات تأثير على أحكامه ومعايره. (الغرباوي، 2007، ص 11- 12)

8. تغيير الاتجاهات:

ان دراسة تغيير الاتجاه بمثابة محاولة لتحديد وفهم العملية المؤدية لتبدلات الاتجاهات ومدى ارتباط هذه التبدلات والتحولات في الاتجاهات بالجوانب الشخصية والجوانب الاجتماعية والقيم وإذا كانت الاتجاهات النظرية تنظر لتغير الاتجاه من وجهات نظر مختلفة إلى حد ما فإنها جميعا تخدم في بلورة الفهم الاجرائي لتغير الاتجاه.

فالاتجاه الوظيفي ينظر للاتجاه على انه أداة لإرضاء حاجات الشخص وبذلك ينظر لتغيره باعتباره يخدم أو يساعد في تحقيق أهداف الفرد وفي حالة فقدانه كوسيلة لبلوغ الهدف يحدث تغير الاتجاه، وكما ينظر لتغير الاتجاه في ارتباطه بالموقف الذي يحاول فيه الشخص أن يؤثر على اتجاهات الآخرين وتبني الشخص لاتجاهات الآخرين عندما تكون منسجمة مع قيمه في حين ان نظرية التعلم تركز في تغير الاتجاهات على المثيرات وتركز النظرية الادراكية على ادراك الشخص للموضوع أو

الفكرة التي تكون ذات قيمة معينة له اما نظرية الاتساق والتناغم فتركز على العلاقة القائمة بين عناصر الاتجاه وما بينها من تناغم باعتبارها محدد لتغير الاتجاه.

وهذه النظريات في مجملها تكشف في علاقة الجوانب الشخصية والثقافية والاجتماعية بتغير الاتجاه وتؤكد على ضرورة فهم تغير الاتجاه من خلال المواقف المختلفة المرتبطة بالقيم الثقافية والواقع الاجتماعي لتحديد استجابة الشخص نحو هذه المواقف ومدى اتساق الاتجاه مع نزوعه السلوكي في تلك المواقف وما يمكن ان تكشفه من تفاوت بين اتجاه الشخص نحو قضية أو موقف ما والسلوك الذي يسلكه الشخص حيال تلك القضية أو الموقف المعطى.

وفي حالة دراسة تغير الاتجاه نحو القيم التقليدية واسلوب الحياة يتحدد تغير الاتجاه من واقع التفاوت بين الاتجاه المعلن والسلوك الفعلي في الموقف من ناحية، والاختيار بين البدائل المختلفة والمتمثلة بصفة اساسية في المواقف المتعلقة بالمظاهر التقليدية والمستحدثة لأسلوب الحياة وبالنسبة للتفاوت بين العناصر وعلاقته بالتغير فيتحدد من واقع التفاوت بين عنصري الادراك والأداء الوظيفي (العنصر العاطفي) من ناحية والعنصر التقويمي السلوكي من ناحية أخرى.(شتا، 2010، ص66-67)

1.8 العوامل التي تلعب دورا في تغيير الاتجاه:

1.1.8 مصدر المعلومات:

ان موقف الفرد من مصدر المعلومات الداعية إلى تغيير له أثر في أحداثه، فإذا كنت تثق في المصدر وتحترمه وتعتبره منزها عن الهوى والغرض ويرقى في نظرك إلى مستوى الحجة في مجاله ساعد هذا على تقبل التغيير والإقبال عليه بثقة واطمئنان.

2.1.8 طبيعة المعلومات:

ينبغي أن يكون للمعلومات قوة اقناعية وقدرة على التأثير وتعتمد هذه الصفة على عدة أمور منها، الحبكة الذكية للمعلومات وطولها ونقاؤها ومنطقيتها وشحنتها الانفعالية ويبدو أن للشحنة الانفعالية التي تحركها المعلومات الأثر الأكبر، فكلما كانت المعلومات مهيجة لانفعالات قوية كانت أفضل في التأثير وأقدر على التغيير، وبخاصة إذا كانت الصدمة تثير انفعال الخوف الشديد.

3.1.8 المميزات الشخصية للمتلقي:

تشير الدراسة إلى أن الأفراد الأقل ثقافة أكثر تأثرا بالمعلومات وأقبل للتغيير بفعلها .

4.1.8 تغيير معايير الجماعة:

لأن الفرد مدفوع للتطابق مع معايير المجموعات التي ينتمي إليها، فإن التغيرات التي تصب المعايير السائدة فيها ننسحب بالمثل على معايير الفرد وموقفه وقيمه.

5.1.8 القيام بسلوك مغاير:

إذا قام الفرد بسلوك يتصل باتجاه مغاير لاتجاهاته ادى به هذا السلوك إلى تغيير في الاتجاهات التي لا تتسق معه، هذا إذا لم يكن القيام بالسلوك بقصد الافادة من ثواب أو لتجنب العقاب، وإذا لم يغير الفرد من اتجاهاته يكون مهددا للتعرض إلى التناقض المعرفي، وإن عدم الإتساق بين اتجاهاتنا وسلوكنا يخلق فينا حالة من الشعور بالغباء أو الشعور بالذنب وهذه بدورها تدفعنا إلى تغيير اتجاهاتنا لتتسق مع سلوكنا (الوقفي، 1998، ص 80-81).

2.8 العوامل التي تجعل تغيير الاتجاه صعبا:

ويمكن إيجاز هذه العوامل في النقاط التالية:

- قوة الاتجاه القديم ورسوخه.
- زيادة درجة الاتجاه في نواة شخصية الفرد وارتفاع قيمة وأهمية الاتجاه في تكوين شخصية الفرد ومعتقدات الجماعة التي ينتمي إليها (وهذا واضح في الاتجاهات الجذرية الأساسية التي تتكون في الجماعات الأولية كالأسرة مثلا).
- الاقتصار في محاولات تغيير الاتجاه على الأفراد وليس على الجماعة ككل، لأن الاتجاهات تنبع اصلا من الجماعة وتتصل بموقفها.
- الاقتصار في محاولات تغيير الاتجاه على المحاضرات والمنشورات وما شابهها دون مناقشات أو قرار جماعي.
- الجمود الفكري وصلابة الرأي عند الأفراد.
- إضافة الانفعال الشديد إلى الاتجاه وتحوله إلى تعصب يعمي الأعين ويصم الآذان.
- إدراك الاتجاه الجديد على أن فيه تهديدا للذات.
- محاولة تغيير الاتجاه رغم إرادة الفرد.
- الدوافع القوية عند الفرد تعمل على مقاومة تغيير الاتجاهات.
- حيل الدفاع تعمل على الحفاظ على الاتجاهات القائمة وتقاوم تغييرها.

• ومما هو جدير بالذكر هنا انه قد يحدث تأثير عكسي لمحاولة تغيير الاتجاه وخاصة إذا استخدمت الأساليب الخاطئة والمبالغ فيها، حيث نجد أن استجابة الأفراد سلبية وفي اتجاه معاكس للاتجاه المقصود. (العبيدي، ولي، 2009، ص 312).

9. وظائف الاتجاهات:

للاتجاهات وظائف متعددة بالنسبة للفرد، فهي تنعكس في تصرفات الفرد وأقواله وأفعاله أثناء تفاعله مع الآخرين في المواقف السيكولوجية المتعددة وتجعله قادرا على اتخاذ القرار في حسم واتساق دون تردد بطريقة تكاد تكون ثابتة، فالاتجاه يحدد الاستجابات المتوقعة ويساعد في تحقيق كثير من الاهداف الاجتماعية كعلاقة الفرد مع الآخرين وأهداف اقتصادية، فالمعرفة بوظائف الاتجاهات يمكن ان تساعدنا على تفسير سلوك الأفراد وتؤدي الاتجاهات مجموعة من الوظائف المختلفة هي كما يلي:

1.9 الوظيفة التكيفية:

تعتبر الاتجاهات إحدى الوسائل والطرق التي تساعد الفرد في التكيف مع المحيط البيئي الذي يعيش فيه، فالفرد الذي يعمل مع الجماعة سيكيف نفسه مع اتجاهات تلك الجماعة حتى يتمكن من تحقيق أهدافه وأهداف المنظمة، والفرد الذي يبحث عن القبول الاجتماعي في مجتمع ما لا بد له من أن يكيف نفسه مع اتجاهات ذلك المجتمع. (نصر الدين، الهاشمي، ص94)

2.9 الوظيفة التنظيمية:

كثيرا ما يكتسب الانسان وهو بصدد بحثه عن معاني الظواهر بعض الاتجاهات المعنية، وتتجمع هذه الاتجاهات والخبرات المتعددة والمتنوعة في كل منتظم مما يؤدي الى اتساق سلوكه، وثباته نسبيا في المواقف المختلفة بحيث يسلك على نحو ثابت مطرد فيتجنب الضياع والتشتت في متاهات الخبرات الجزئية المنفصلة ويعود الفضل في هذا الانتظام او تنظيم إلى ما يحمل من اتجاهات مكتسبة وهكذا فإن اتجاهات الفرد تكسب المعايير والأطر المرجعية لتنظيم خبراته ومعلوماته بشكل يعينه على فهم العالم من حوله. (أبو مغلى، سلامة، 2002، ص60)

3.9 الوظيفة الدفاعية:

كثيرا ما يعكس الاتجاه ناحية عدوانية عند الفرد نشأت من احباط لدوافعه أو يعكس تبريرا نشأ عن احاسيس بالفشل والصراع فمثلا يؤمن الرجل الأبيض في امريكا بأن الزنوج طائفة كريهة، وبما أن الفرد يواجه أنواع مختلفة من الصراعات اليومية لذا تتكون لديه حالات من القلق والتوتر وهذا ما يدفع الفرد إلى تكوين اتجاهات لتبرير فشله أو عدم قدرته على تحقيق أهدافه للاحتفاظ بكرامته والاعتزاز بنفسه.

4.9 وظيفة تحقيق الذات:

يبني الفرد مجموعة من الاتجاهات التي تعمل على توجيه سلوكه وتتيح له الفرصة للتعبير عن ذاته وتحديد هويته ومكانته في المجتمع الذي يعيش فيه فضلا عن أن تلك الاتجاهات تدفعه للاستجابة بقوة ونشاط وفعالية للمثيرات البيئية المختلفة، الأمر الذي يؤدي الى إنجاز الهدف الرئيسي في الحياة، ألا وهو تحقيق الذات.

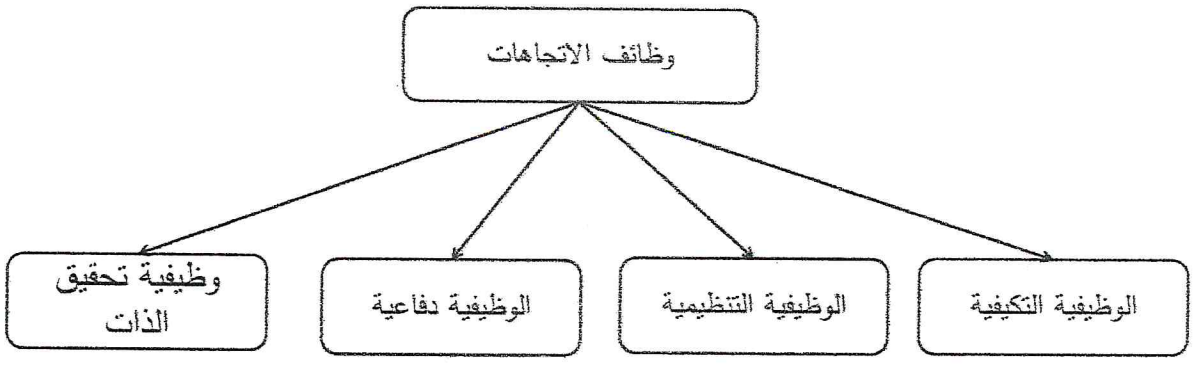

الشكل رقم (01): وظائف الاتجاهات

(البرواري، 2013، ص56)

10. النظريات المفسرة لتكوين وتغيير الاتجاه:

1.10 النظريات المفسرة لتكوين الاتجاهات:

هناك عدة نظريات تفسر تكوين الاتجاهات، وتتمثل أبرز النظريات في 4 أنواع:

1.1.10 نظريات التحليل النفسي:

تؤكد هذه النظرية أن لاتجاهات الفرد دورا حيويا في تكوين الأنا عند الفرد، وهذه الأنا تمر بمراحل مختلفة ومتغيرة من النمو منذ الطفولة إلى مرحلة البلوغ متأثرة في ذلك بمحصلة الاتجاهات التي يكونها الفرد نتيجة لخفض أو عدم خفض توتراته تبعا لمواقف الكبار وللأسلوب المتبع في تربيته من قبل الوالدين أو الاشخاص القائمين على رعايته، وإن اتجاه الفرد نحو الأشياء يحدده دور تلك الأشياء في خفض التوتر الناشئ عن الصراع الداخلي بين متطلبات الهو الغريزية وبين الأعراف والمعايير والقيم الاجتماعية، فالشيء الذي يؤدي إلى خفض التوتر والشعور باللذة من شأنه أن يؤذي إلى تكوين اتجاه ايجابي نحو تلك الأشياء التي خفضت التوتر والألم فينتج عنها اتجاه سلبي نحو تلك الأشياء التي أعاقت أو منعت خفض التوتر، وترى مدرسة التحليل النفسي أن الاتجاه يتكون نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للعلاقات الأسرية، فالعادات التي تثبت نجاحها لدى الفرد في مراحل النمو الأولى تصبح اتجاهات ثابتة في ما بعد، إذ يكون الاتجاه نحو احترام السلطة أو نحو المعارضة، فمثلا الاتجاه نحو التمرد على السلطة قد ينتج من اتجاه الابن نحو التمرد على سلطة الأب، وقد يحدث هذا بطريقة شعورية أو لا شعورية.

2.1.10 النظرية السلوكية:

تؤكد نظرية الاشتراط الكلاسيكي للعالم الروسي الشهير (إيفان بافلوف)، المتعلقة بالاشتراط التقليدي في تعلم الاتجاهات واكتسابها على دور كل من المثير الشرطي والمثير الطبيعي في امكانية احداث السلوكات الايجابية بدلا من السلوكات السلبية، وذلك عن طريق تدعيم وتعزيز المواقف الايجابية كلما ظهرت لدى الفرد، وعليه فإن الفرد يستجيب بالطريقة نفسها للمثيرات المرتبطة بالمثير الطبيعي الأول، أما نظرية الاشراط الاجرائي للعالم الأمريكي (سكينر)، فترى أن تعلم الاتجاهات يقوم على اساس اعتمادها على مبدأ التعزيز، وذلك من خلال توظيف التعزيز الذي يتم بعد الاستجابة الشرطية ليدعمها، إذ ترى أن الاستجابة أو السلوك المعزز يزيد احتمال تكرارها، فالاتجاهات هي عادات متعلمة من البيئة وفق قوانين الارتباط واشباع الحاجات، وقد استخلص (روزنو) من تجارب إشراطية أن الاتجاه يمكن تكوينه وتعديله باستخدام التعزيز اللفظي.

3.1.10 النظرية المعرفية:

ويقوم هذا المنحى على مساعدة الفرد على اعادة تنظيم معلوماته حول موضوع الاتجاه واعادة تنظيم البنى المعرفية المرتبطة به، في ضوء المعلومات والبيانات المستجدة حول موضوع الاتجاه، فنظرية الاتساق المعرفي (لروزينبرخ وايلسون) تذهب إلى أن الاتجاه حالة وجدانية مع أو ضد موضوع أو فئة من الموضوعات ذات بنية نفسية منطقية.

واستند أصحاب وجهة النظر المعرفية (بياجيه، برونر، أوزبل) في تكوين الاتجاهات إلى أن الافتراض بأن الانسان عقلاني ومنطقي في تعامله وتفاعله مع الأحداث والمعلومات، وفي مواقفه وآرائه، وعليه فإن المنحى يستند إلى مساعدة المتعلم على اعادة تنظيم معلوماته حول موضوع الاتجاه واعادة تنظيم البنى المعرفية المرتبطة به، في ضوء المعلومات والبيانات المستجدة حول موضوع الاتجاه.

4.1.10 النظرية الاجتماعية:

فسر (ألبرت باندورا) عملية تكوين الاتجاهات وفقا لعملية التعلم بالملاحظة، فعدما نلاحظ شخصا بطريقة معينة، ويلقى اثابة عن سلوكه، فمن المحتمل أن نقوم بتكرار هذا السلوك، أما إذا اتبع سلوك مغاير يعاقب، فالاحتمال الأكبر أن لا نقوم بتكراره أو تقليده، وتلعب الجماعة التي ينتمي إليها الفرد دورا بارزا في تكوين الاتجاهات.

ويركز هذا على دور الأسرة وجماعة اللعب ودور الأقران في المدرسة ووسائل الاعلام في تكوين الاتجاهات من خلال ما تقدمه من مواقف اجتماعية وما ترويه من قصص وحكايات، ويعتبر تعليم الاتجاهات عن طريق القدوة والمحاكاة والتقليد من اهم الاستراتيجيات المستخدمة في تكوين وتغيير وتعديل الاتجاهات. (البرواري، 2013، ص 67- 69)

ولقد ركز علماء التعلم الاجتماعي مثل (باندورا ووالترز) على أهمية مفهومين في عملية التكوين وتعديل الاتجاهات هما: التعزيز والتقليد أو المحاكاة، ويعرف التعلم تبعا للمفهومين السابقين، بأنه ذلك الذي يحدث عند فرد يتصف بخصائص معينة ويسمى (النموذج) ويعرض سلوكا معينا ذو نتائج ثوابية، وهناك شروط لتعلم الاتجاهات باستخدام أسلوب الملاحظة والتقليد نذكر منها:

- إدراك الملاحظ سلوك النموذج حيث لا يمكن للملاحظ أن يقوم بتقليد السلوك لا يراه .
- توفر نموذج يتمتع بخصائص معينة ويعرض سلوكا .
- أن يدرك الملاحظ ويرى بالنيابة بإحدى الوسائط ان السلوك النموذج يعزز. (الزبيدي، الحمادي، 2012، ص 123)

2.10 نظريات المفسرة لتغيير الاتجاهات:

1.2.10 نظرية التوازن المعرفي:

انبعثت هذه النظرية من اعمال (فريدز هيدر) وهو الذي ناقش رغبة الناس في المحافظة على اتساق اتجاهاتهم بمحاولتهم توازن مشاعرهم وعقائدهم المتعارضة مع مشاعرهم وعقائدهم التي تدور حول جوانب البيئة البارزة، فيعرض هيدر نموذجه الذي يطلق عليه الفرد المفرد (أ) الذي يشكل أو يعتبر الاتجاه نحو شخص آخر (o) في علاقة بالاتجاهات المتشابهة او المختلف والتي يطلق عليها (x) والتي تمثل موضوعا او فكرة أو حدث أو موقف ... الخ

والنقطة البارزة للفرد المفرد (أ) يجب أن تتوافر فيها حالة الاتساق المعرفي إذا كان الفرد يحب مشاعر الأخر (0) واتجاهاته نحو (x) يبدو متناغما معه، والفرد المفرد لا يحب الآخر (0) واتجاهاته (x) ليست متناغمة معه، وهنا تحدث حالة عدم الاتساق أو أن الفرد لا يحب (0) ولكنه اتجاهاته نحو (x) متناغمة . (عبد الباقي، 2002، ص 153)

2.2.10 نظرية فستنجر للتنافر المعرفي:

يفترض " فسنتجر" أن الوحدات الأساسية في التنظيم المعرفي للفرد هي العناصر المعرفية وما هذه إلا معارف عن الأشياء والواقع وغيرها وتتضمن العناصر المعرفية عنده، المعتقدات والآراء والاتجاهات، وقد يكون بين كل عنصرين للمعرفة علاقة ملائمة أو غير ملائمة، والعلاقة غير الملائمة ينعدم فيها ارتباط العنصرين، أما العلاقات الملائمة فهي نوعان:

- علاقة تنافر وعلاقة انسجام: ويكون العنصران في علاقة تنافر إذا وجدنا أن عكس الواحد يترتب عليه حدوث الاخر، أما علاقة الانسجام فتعني أن احد العنصرين يولد الأخر، ويتوقف مقدار التنافر بين

العناصر المعرفية على أهمية هذه العناصر وعلى نسبة العناصر المتنافرة، ويؤدي عدم الاتساق المعرفي الى نشأة ضغوط تعمل على إختزال التنافر الذي يمكن ان يحدث بواحدة من 3 طرق، تغيير عنصر معرفي سلوكي، أو تعيير عنصر معرفي بيئي، أو إضافة عنصر أو إضافة عناصر معرفية جيدة ويحدث التنافر أيضا بين السلوك والرأي، إذا اضطر الفرد للانصياع لرأي الجماعة دون أن يصاحبه او يسبقه تغير في رأيه الخاص .

- ويمكن إختزال التنافر الناتج عن الانصياع بطرق ثلاثة، إما بتقليل أهمية الرأي او السلوك المتضمن، أو تغيير الرأي الخاص لكي يتفق مع سلوك الجماعة .

3.2.10 نظرية الصراع لجانسي:

يرى (جانسي) أن عملية اتخاذ القرار عماد هذه النظرية تمر بعدد من الخطوات وهي:

- تقدير التحدي: إذ تبدأ عملية اتخاذ القرار حينما يتعرض الفرد لمعلومات تعارض سلوكه الحالي .
- تقويم البدائل: في المرحلة الثانية يركز الفرد عل كل طريقة موصى بها للسلوك لكي يحدد مبدئيا أنها يمكن أن توجه التحدي او المأزق .
- اختيار البديل الأفضل عن طريق فحص جميع البدائل من حيث مميزات وعيوب كل منها، وتتميز هذه المرحلة بأن الفرد لا يظل ملتزما بها، حتى بعد أن يشعر بأنه اتخذ اعتبارا محددا أو نهائيا إذ أنه يظل حساسا للمعلومات الجديدة التي تشير الى أنه ربما يكون قد أخطأ في حساباته، ومن ثم يكون من السهل عليه أن يغير قراره .
- التمسك بالسياسة الجديدة على الرغم من التقوية المرتدة السالبة وتشبه هذه المرحلة، المرحلة الأولى

- ويشير " جانسي" الى أن هذه المراحل الأربع ليست منفصلة وإما هي متداخلة مع بعضها البعض، وتفصيلها ساعد على تحليل المشكلات التي تنشأ حينما يتخذ الأفراد قرارات تتعلق بذاتهم .(النيال، 2002، ص 37- 39)

11. قياس الاتجاهات:

إن عملية قياس الاتجاهات عملية صعبة ومع ذلك فإنها عملية مهمة، فقياس الاتجاهات هو بمثابة تسجيل للترابط الإحصائي للمواقف اللفظية للفرد وتجاه أي موضوع أو أي قيمة معينة، وبالتالي تكون درجة الفرد ما هي إلا مجموع النقاط للآراء التي يتم التعبير عنها في وسيلة القياس. (كمال، 2005، ص 213)

فأصبح هناك مقاييس تهدف لفهم سلوك الأفراد والتنبؤ به ومن ثم ضبطه وتوجيهه وهي كالآتي:

1.11 مقياس بوجرداس للمسافة الاجتماعية:

يعتبر مقياس بوجرداس للمسافة الاجتماعية أول مقياس وضع لقياس الاتجاهات وكانت الدراسة التي طبق فيها هذا المقياس تستهدف التعرف على مدى تقبل الأمريكيتين أو نفورهم من أبناء الشعوب الاخرى، ولقد وضع بوجرداس عبارات سبع أو إستجابات سبع تمثل متصل متدرج أو عبارة فيه تمثل أقصى درجات القبول او التقبل الإجتماعي وأخر عبارة هي العبارة السابعة تمثل أقصى درجات الرفض أو النبذ الإجتماعي والعبارات على النحو التالي:

- أقبل أن أتزوج من فرد منهم.
- أقبل إنضمام فرد منهم إلى النادي الذي أنتمي اليه ليكون صديقي من بعد ذلك.
- أقبله جارا لي في المسكن.
- أقبله واحدا من المواطنين في بلدي.
- أقبله زائرا لوطني.
- أقبل استبعاده من وطني.

وكانت العينة التي طبق عليها بوجاردس هذا المقياس تتألف من 1725 أمريكيا وكان المطلب أن يحددوا اتجاهاتهم نحو عدد من أبناء الشعوب الأخرى.(عوض، 2002، ص 29 – 30)

2.11 طريقة تيرستون:

استخدم تيرستون طريقته لقياس الاتجاه نحو الكنيسة حيث إتبع في إعداد هذا المقياس الخطوات التالية:

- قام أعوانه بجمع عدد 170 عبارة تمثل درجات متفاوتة في الإتجاه نحو الكنيسة.
- طلبوا 300 حكم أن يصنفوا هذه العبارة إلى احدى عشرة مجموعة تمثل سلما مندرجا من التأييد للكنيسة إلى رفضها .
- وضع الحكام في المجموعة الأولى جميع القضايا التي يعتبرونها مزيدة جدا للإتجاه وفي المجموعة الثانية جميع القضايا التي تعتبر بأنها تلي المجموعة الاولى في التأييد وفي المجموعة الأخيرة يضع القضايا التي يعتبرها معارضة للإتجاه أما في المجموعة السادسة التي تقع في الوسط فيضع فيها القضايا التي تعتبرها محايدة ثم إستبعد العبارات التي لا يتفق المحكمون على وضعها النسبي بين أقصى درجات التأييد وأقصى درجات الرفض وكانوا يستندون في التعرف على الوضع النسبي للعبارة بحساب القيمة الوسطية لترتيب المحكمين لهذه العبارة بمعنى ان العبارة التي يرى نصف المحكمين أنها تقع في منزلة ادنى من منتصف المقياس والنصف الأخر يرى أنها أعلى، يضع وزنها او قيمتها الوسطية 5 هكذا .

وقد توصل تيرستون وجماعته إلى مقياس يتألف من 45 عبارة ذات أوزان مختلفة تقدم هذه العبارات بترتيب عشوائي إلى الافراد وطلب منهم وضع علامة v أمام العبارة التي يتوافق معها، ووضع علامة x أمام العبارة التي لا يتوافق عليها ثم تقدم درجته بإبعاد مجموعة أوزان العبارات التي أعلن موافقته عليها ومن الواضح أنه كلما زادت قيمة درجة المجيب كان إتجاهه أكثر موالات نحو الموضوع.

إستخدم ترستون وأعوانه هذه الطريقة في قياس الإتجاهات نحو موضوعات مختلفة مثل الحروب ومعاملة المجرمين وتنظيم الأسرة .(عبد الحفيظ، 2003، ص 246- 248)

والقضايا التى تعطى لها قيمة من طرف الحكام في الغالب تقدم دون ترتيب بل تقدم عشوائيا الى المجموعة المراد قياس اتجاهها وذلك حتى لا يشعر المفحوص بمغزى الأسئلة او اتجاهها في والواقع أنه قبل إبتكار ترستون لطريقته هذه كانت تستخدم الإستخبارات المبسطة في قياس الاتجاهات وكان يعاب على هذه الطريقة أنه لا يوجد دليل على ان الأسئلة الفردية تقيس نفس الإتجاه. (العيسوي، 2006، ص47)

3.11 مقياس ليكرت:

قام ترستون بإعداد عدد من المقاييس على نفس الأساس السابق وكانت كلها تعني بشرط هام وهو أن كل جملة من المقاييس لها معامل اتفاق داخلي عال، وذلك لأن الجمل التي تحذف نتيجة لحكم الحكام وهي التي لها معامل اتفاق ضعيف، إما بسبب عدم وضوحها واجتمالها لمعنى واحد وإما بسبب عدم اتصالها اتصالا وثيقا بأساس المشكلة التي يقاس الاتجاه نحوها، وكانت طريقة الاتفاق الداخلي يطلق عليها ترستون في مقاييس اسم المحك الموضوعي لعدم التعلق وكان ترستون يرمي الى الاستعاضة بهذه الطرق في المقاييس الأخرى عن الاتجاه إلى أراء الحكام وما يخلقه من صعوبات وقد سار على هذا النسق عدد من الباحثين بعد ترتسون أهمهم ليكرت الذي اقترح طريقة معروفة باسمه .

والفرق الهام بين الطريقتين هو أن ليكرت يلجأ إلى استجابة المختبرين بدلا من حكم الحكام ولذا فإن في هذه الطريقة يطالب المختبرون بإبداء رأيهم في كل جملة وليس كما هو الحال في طريقة ترستون حيث تقتصر الإستجابات على بعض الجمل دون نبرها كما ان الإستجابات في طريقة ليكرت تشتمل على الرفض كذلك علاوة على استجابة غير محددة للبعض الأخر حيث يعجز المختبر عن

إبداء رأي معين في إحدى الجمل ولذا فإن لكل جملة من مقياس ليكرت خمس مراحل في الموافقة والمعارضة:

- أوافق بشدة.
- أوافق.
- محايد.
- أعارض.
- أعارض بشدة.

4.11 طريقة جثمان :

الطريقة العلمية المعروفة لتحليل موضوع معقد خاضع للقياس هي طريقة التحليل العاملي وطريقة جثمان التي يطلق عليها قد نشأت من الفكرة السابقة وهي الحصول على مقياس يقيس صفة او اتجاه من بعد واحد ذلك لأن جثمان يعتبر الميدان خاضعا للقياس المدرج التجمعي إذا أمكن ترتيب الاستجابات بطريقة معينة بحيث تجعل من يجيب عن إحدى الوحدات بالقبول أعلى مرتبة من الذي يجيب عنها بالرفض وبذلك يتسنى معرفة نمط إجابته لأية وحدة من معرفة درجته في المقياس كله .

وفي هذا النموذج نجد أنه إذا أجاب المختبر عن أحد الوحدات بالإيجاب ولابد أن يجيب بالإيجاب على الوحدات التي بعدها ومن المتبع عادة زيادة خطوات مثل هذا المقياس المتدرج بوضع الاستجابة لكل جملة في المقياس على درجات كالدرجات المتبعة في مقياس ليكرت مثل:

- أؤيد بشدة.
- أؤيد.

- لا رأي لي.
- أعارض.
- أعارض بشدة.

ويتحدد ترتيب المختبر على أساس هذه الدرجات كذلك.

5.11 المقارنة الزوجية :

كان ترستون أول من استخدم هذه الطريقة في قياس الإتجاهات وتتلخص هذه الطريقة في المقارنة بين مثيرين لبيان أيهما أشد أو أقوى أو أفضل او اثقل وتتوقف صلاحية هذه الطريقة في البحوث الإجتماعية على نوع المشكلة التي تبحث ولا تقصر فائدتها على المقارنة بين مثيرين فقط بل يمكن إمتدادها لتشمل أي عدد من المثيرات على أن تقدم كل اثنتين معا للحكم والمقارنة بينهما وهذا ما يضاعف عدد المقارنات المطلوبة فإذا كان عدد المثيرات 6 لزم لذلك 15 مقارنة وإذا كان عددها 10 لزمت 45 مقارنة وهكذا ولتوضيح هذه الطريقة نفترض بحثا يرمي الى مقارنة درجة تقبل أحد الأفراد للشعوب المختلفة وأراد الباحث أن يستخدم في قياس هذا الإتجاه طريقة المقارنة المزدوجة يطالب الباحث هذا الإتجاه كل شعبين لتحديد تفضيله لأحدهما على الأخر .(دويدار، 2012، ص197- 200)

خلاصة:

يتأثر سلوكنا الاجتماعي باتجاهاتنا وهي بدورها تؤثر في أحكامنا ومدركاتنا وعلى كفاءتنا في التعلم وردود أفعالنا تجاه الأخريين، فاتجاهاتنا تتجمع في أنماط مميزة وتعطي للشخصية نمطها الخاص، وهي أساليب منظمة ومتسقة للتفكير والشعور، وردود الفعل اتجاه الناس والجماعات والقضايا الاجتماعية تنقسم إلى عدة أنواع حسب القوة والضعف والسر والعلانية الفردية والجماعية ...الخ، تنشأ من خلال تفاعلنا مع عناصر البيئة، فالاتجاه هو الذي يسهل توافقنا عن طريق تنظيم ردود أفعالنا تجاه الأحداث، وبما أننا في دراستنا سنتناول اتجاهات الطلبة نحو المرأة الشرطية فسيكون الفصل الموالي حول المرأة العاملة في هذا السلك.

الفصل الثالث: المرأة الشرطية

تمهيد

1. خروج المرأة لميدان العمل.
2. دوافع خروج المرأة للعمل.
3. عمل المرأة في ميدان الشرطة.
4. نبذة عن الشرطة النسائية.
5. التكوين النسوي في ميدان الشرطة.
6. النصوص التشريعية لمهنة الشرطة النسائية.
7. خصوصيات العمل في ميدان الشرطة.
8. صورة المجتمع عن المرأة الشرطية.
9. المشكلات والصعوبات التي تواجهها المرأة الشرطية في العمل.

خلاصة

تمهيد:

تعد المرأة شريكا أساسيا في تطوير المجتمع فلا يمكن أن تحقق أي تقدم فعلي دون إشراك المرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية كيف لا والمرأة تشكل نصف المجتمع، وهو ما شكل أحد أهم الدوافع التي جعلت من انخراطها داخل المجتمع بشكل فعلي أمرا ملحا على اعتبار أنه لا يمكن لهذا المجتمع أن يحقق أي قفزة نوعية وأن يتطور ونصفه مشلول.

كما يمكن القول أن اندماج المرأة في كل نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة وترقية دورها لا يجب أن يكون تنفيذا لالتزامات دولية واستجابة لضغوط المنظمات النسوية المتطرفة بقدر ما يرتبط بتمكينها الفعلي في التطوير والتنمية.

1. خروج المرأة لميدان العمل:

1.1 خروج المرأة للعمل في العالم:

إذا ما كانت السوسيولوجيا العفوية تنظر الى المرأة كمعطى بيولوجي بالأساس، فإن السوسيولوجيا العلمية تنظر إليها كبناء اجتماعي بالدرجة الاولى. (بورغدة، وأخرون، 2014، ص 40)

فمهما قيل أن الأصل في المجتمع كان أمويا، إلا أنه كما رأينا كان الرجل هو صاحب السلطة والضبط وقد ظهر ذلك في سلطته على الأسرة في المسائل الدينية وفي المواضيع السياسية وفي تقسيم العمل فالرجل البدائي كان دائما يختار العمل الذي يناسبه ويرضيه ويترك الباقي للمرأة، وقد حكم الرجل في الحضارات القديمة في الهند والصين واليونان وروما فيما عدا أسبرطة، وإن كان المصريون القدماء أيام ازدهار الحضارة قد أعطوا المرأة مكانة ممتازة، وكل هذا يعني أنها كانت دنيا الرجل دنيا ذكرية أقامها بنفسه، ولذلك فقد شرع الرجل القوانين لنفسه وللمرأة أيضا فقسم العمل بحيث يرضي نفسه أولا وحتى بين العبيد، فإن النساء منهم أعفوا من العمل ولم يعفوا من التسيد عليهن، وبالرغم من أن المرأة الصينية القديمة لم تلطخ يديها بالعمل، إلا أنها كانت في الواقع أقل حرية من امرأة الأجير التي تعمل بجانب زوجها أو تمتلك مميزات لم تستمتع بها المرأة خلف الستائر، ولكن كلا منهما كانت تعمل ما يطلبه منها الرجل سواء أن تشد المحراث جنبا الى جنب مع الحيوان، أو أن تحمل جسدها ارضاء لسيدها وحتى في عهد الفروسية، حين وجدت المرأة مكانا ترتكز عليه، وقد بدأت الحركة النسائية في أوروبا ففي 1604 وقبل الثورة الصناعية إرتفع صوت (marie de Gournay)، بفرنسا تطالب بالمساواة بين الرجل والمرأة ولم تحظى ثورتها بنصيب كبير من الإهتمام حتى جاء فيلسوفان فرنسيان Halbach و condorat بعد قرن ونصف تقريبا وهما من فلاسفة الثورة الفرنسية وطالبا بمنح المرأة حقوقا متنوعة وضرورة مساواتها بالرجل. وقد لاقت هناك الحركة النسائية وفي انجلترا تأثرت الفيلسوفة السيدة (mary wols tone craft)

قد لاقت هناك الحركة النسائية تقدما حقيقا حيث بدأت هناك الثورة الصناعية وفي بداية القرن 19 برزت للمرأة بعض الحقوق ولكن لم يؤخذ رأيها وشهادتها وحقها في الإنتخاب إلا في القرن العشرين وقد لاقت المرأة إهتماما كبيرا بعد ان جندت واشتركت في المظاهرات وما إن جاء عام 1928 حتي كسبت المرأة الحقوق المدنية كتلك التي يتمتع بها الرجل، أما في أمريكا فقد كانت المعركة طويلة الأمد، فالبرغم من مناداة توماس جيفرسون بالديمقراطية فإنه رأى من الأفضل إبعاد المرأة عن النشاط السياسي ولم يكن للمرأة حق ممارسة أي نشاط إلا الأمومة والزواج، وقد أدى خروج المرأة لميدان العمل إلى تحقيقها بعض المكاسب في مختلف البلدان التي أمكنها فيها مزاولة هذا النوع من النشاط، فقد ارتفعت مكانة المرأة عاليا في الخمسين سنة الأخيرة في معظم الدول ففي فرنسا ساهمت المرأة في نواحي متعددة ويرجع هذا الى الحرب العالمية الأولى، حيث اشتركت النساء والبنات في كل عمل حتى ينظم الرجال الى الجيش، لم تصعد إلى هذا المكان من تلقاء نفسها بل وضعها فيه الرجل لأنه أحب أن يراها في هذا المكان ففيه إرضاء لغروره فقد أعطاه هذا شيئا جديدا للعبادة والأمر، أي يمارس فيه العبادة والسيادة وهكذا كانت المرأة عشيقة أم خادمة، ألهة أم زوجة كل هذا كانّ طبقا لإرادة الرجل وناذرا ما تمردت المرأة لأنها قبلت وضعها الأقل وشأنها كوضع عكسي لعلو مكانة الرجل. وما لبث هذا النموذج أن تمزق في بعض البلدان وثارت المرأة على وضعها وطالبت بالمساواة مع الرجل وقد ساعدها على ذلك نداء بعض المفكرين والثوار.

وعلى العموم فقد إختلف وضع المرأة من مجتمع لأخر عبر التاريخ وقد لعبت الثورة الصناعية دورا كبيرا في إحداث التغيرات الاجتماعية التي أدت إلى النهضة المرأة وكان لظهور الرأسمالية الصناعية أثارا كبيرة على المرأة في مختلف الطبقات الإقتصادية، ففي الطبقة العليا زادت الثورة الجديدة من وقت الفراغ لدى المرأة بينما قاست زوجات الطبقة العاملة كثيرا، فالضرورة الإقتصادية اضطرت المرأة للعمل في المناجم والمصانع كعمال غير ماهرة، فإنحطت مكانتها كما كان عليها أعباء غير محتملة من العمل

داخل المنزل وخارجه، ومالبث أن سمع صراخها فارتفعت مكانتها في المنزل وقد أعطاها عملها جنبا الى جنب مع الرجل بعض المزايا التي حققتها تدريجيا، وعلى ذلك فقد صممن أن يتولين أمر مكاسبهن وخاصة حين فقدت الغالبية منهن الأمل في الزواج، وذلك لنقص ما يقرب من مليوني رجل، أما في المانيا فقد طلت الفكرة السائدة قبل 1914 أن نشاط المرأة الطبيعي هو المنزل والأطفال والكنيسة، حتى جاءت الحرب فجذبت النساء إلى أعمال كثيرة، ومن هنا طالبن بحقوقهن وركزن الإهتمام من أجل حماية المرأة والطفل، ولهذا إختلفت الحركة في المانيا عنها في إنجلترا وأمريكا حيث إهتمت النساء هناك بالمساواة بالرجل، ولكن ما ان يزغث بذور النازية حتى إتجه الرأي إلى تأنيث المرأة مرة أخرى، ودفعها للمنزل فخروج المرأة للعمل في نظر النازية كان يعني نقصا في عدد الأطفال وطرد الرجال في العمل وقد قال هتلر عن المرأة "إن عالمها هو رجلها وأسرتها وأطفالها ومنزلها ولاتشعر بأنه من الصواب أن تقتحم المرأة المجال الرئيسي للرجل ونتيجة لهذا فقد انسحبت المرأة من كل شئ حتى في التعليم العالي. (عبد الفتاح، 1984، ص 49- 52)

وجاء الإسلام ومنح المرأة الكثير من الحقوق التي غابت في العصور القديمة فأعاد لها كرامتها الغائبة وظهرت بعد ذلك عصور مثل العصر العثماني، غيبت وضع المرأة بحجة الحفاظ عليها وظهرت في العصر الحديث أصوات تنادي بالمساواة بين المرأة والرجل في كافة دروب الحياة ومنها حقها في العمل. (فهمي، 2007، ص 84)

حتمت مجموعة من العوامل خروج المرأة للعمل ووجدت المرأة نفسها مدفوعة بعوامل عديدة ومدعوة بعوامل اخرى منها ما هو نفسي ومنها ما هو إقتصادي، إجتماعي، ومنها ماهو ثقافي حضاري، وما هو انساني أخلاقي، ولقد ترتب على نزول المرأة للعمل وتعاظم مشاركتها فيه يوما بعد يوم إلى اتساع نطاق أدوارها الإجتماعية. (غانم، 2010، ص 232)

2.1 خروج المرأة للعمل في الجزائر:

إن المرأة الجزائرية قد احتلت موقعها ضمن القوات الأساسية للمجتمع ومباشرة عندما حقق الشعب الجزائري استقلاله، كانت سياسة البلاد تنص ضمن عملية التنظيم الشامل للمجتمع على أن تضع المرأة في المكان الذي ينبغي أن توضع فيه، والذي يؤهلها في نفس الوقت للإسهام في تلبية احتياجات الوطن السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وإشراكها إشراكا مباشر في تنمية البلاد وتحت هذا الإطار واصلت المرأة مشاركتها في الإعداد لبرامج ومخططات لتنمية المجتمع وفي التطبيق الفعلي لها، ومن هذا المنطلق كان إسهام المرأة في تحقيق التنمية الاجتماعية بعد ثورة 1954، فقد أدت عدة عوامل إلى زيادة نسبة دخول المرأة الى ميدان العمل، فبعد محاولة إرساء قاعدة صناعية (ثقيلة وخفيفة) وإصدار قرارات التأميم كان ممهدا لفتح المجال لعمل المرأة، مما أدى الى إحلال المرأة الجزائرية محل المرأة الأجنبية، اللاتي كن يعملن في هذه المؤسسات والشركات إضافة الى ارتفاع تكاليف المعيشة أثر في زيادة إقبال المرأة على المساهمة في نفقات الأسرة والحياة، ويشير (حسن الساعاتي) إلى أن خروج المرأة للعمل ظاهرة كانت محصورة فقط خلال مدة طويلة في الطبقات الفقيرة من المجتمع، تلك الطبقات التي دفع الفقر رجالها العاطلين أو المرضى إلى السماح لنسائهم بالعمل، أما نساء الطبقات المتوسطة والعالية فلم يكن في حاجة إلى العمل، وعليه لم يكن العمل بالنسبة لهن ليكسبهن أية حقوق أو يغير من مراكزهن أو مكانتهن، فالجهل ظل متفشيا، والتقاليد الجامدة حيث بقيت المرأة تؤدي دورها الرئيسي المتمثل في رعاية البيت والأطفال بنفس النمط السابق، بالإضافة إلى الدور الجديد الذي اضطلعت به، وكانت تلاقي صعوبات عديدة في الاعتناء بأطفالها، إذ كانت تضطر إلى ترك أطفالها عند الجيران أو الأقارب لرعايتهم أو إرضاعهم عندما تكون في مكان العمل، وفي هذا المضمار ظل رب الأسرة هو الامر والناهي وصاحب السلطة المطلقة في التصرف في الشؤون والقضايا الأسرية، ولقد اجتهد العديد من الباحثين في تسليط الضوء على قضية عمل المرأة وتناولها من جوانب عديدة، نذكر على سبيل المثال Gurrid. D

وانطلاقا من مسح قام به في مصنع لتجميع أجهزة التلفاز بسيدي بلعباس أشار إلى أن عمل المرأة هو ليس نتيجة لقرار فردي بل هو مشروع جماعي وأن الانغلاق داخل المصنع هو بمثابة الانغلاق داخل البيت، فهو بدوره يستنكر بشدة النظر إلى خروج المرأة إلى العمل على أنه نوع من النصر والابتهاج لها، أما D. abrous فتحدث هي الأخرى أن يكون عمل المرأة لتحررها ولا حتى عنصر تغيير، وتضيف بأن الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للأجر الذي تتلقاه المرأة ليست مختلفا عن المنطق الرمزي المتعارف عليه في المجتمع التقليدي، والذي يحول دون وصول المرأة العاملة الى الاستقلالية الاقتصادية للأجر الذي تتلقاه المرأة ليس مختلفا عن المنطق الرمزي المتعارف عليه في المجتمع التقليدي، والذي يحول دون وصول المرأة العاملة الى الاستقلالية الاقتصادية وكذا المساهمة في اتخاذ القرارات.

حتى بعد الاستقلال بقي ظهور المرأة في عالم الشغل يسجل تزايد ملحوظا، فبالرغم من التغيير في الدساتير الجزائرية، إلا أنها تتفق جلها على مبدأ تساوي المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، فقد جاء في دستور 10 سبتمبر 1963 في فصل المتعلق بالحقوق الأساسية المادة 12 منه، على أن كل الأفراد من الجنسين لهم نفس الحقوق والواجبات، وأتى دستور (1976) ليدعم هذه الحقوق، فقد نصت المادة 39 من الفصل الرابع الخاص بالحريات الأساسية وحقوق المواطن منه على أن: الحريات الأساسية وحقوق المواطن مضمونة، كما أن كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، ويلغي كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرف أو الحرفة.

إن مساهمة المرأة في قوة العمل يحقق من جهة تطوير أوضاعها الاجتماعية وتحسين قدراتها الاقتصادية، ومن جهة أخرى فهو يؤثر إيجابيا عن مدى إسهامها في عملية الانتاج، وفي المحصلة النهائية يحقق للمرأة مكانتها، ويلبي حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

لقد كشفت مديرة السكان والتشغيل لدى الديوان الوطني للإحصائيات أن عدد العاملات في الجزائر يقارب (المليوني عاملة)، وقالت أن المستوى الجامعي يعتبر في الجزائر عاملا حاسما لحصول المرأة على منصب عمل على غرار باقي الاقتصاديات المتطورة، وذكرت إحصائيات الديوان أنه بفضل تمدرس الفتيات وتراجع الأمية، وكذلك المحيط الاجتماعي والاقتصادي الجديد أصبحت المرأة الجزائرية حاضرة أكثر في عالم الشغل لتمثل15.1% من إجمالي السكان الناشطين لسنة 2010 مقابل فقط 5.2 بالمئة غداة الاستقلال، كما ذكرت مديرة السكان والتشغيل في تصريح لها أن عدد النساء العاملات إنتقل من 90500 غداة الاستقلال الى 1.474.000 في سنة 2010 موضحة أن هذا العدد تضاعف 8 مرات في غضون 30 سنة (بين 1977 و2010) ويقدر عدد العمال الجزائريين ب 10.8120.000 شخص بينهم 1.822.000 امرأة.

لقد عرفت الحركة النسوية في الجزائر نشاطا معتبرا في السنوات الأخيرة، وهي اليوم ترأس وتؤسس أحزابا نشيطة كحزب العمال الذي ترأسه السيدة لويزة حنون، كما أنها تشغل مناصب عليا وترشحت حتى لرئسيات 2004، 2009، 2014، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على السعي إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمرأة الجزائرية، وكذلك في ظل الأطر القانونية والتشريعية المختلفة على إعتبار أن الدستور الجزائري ينص على المساواة بين الرجل والمرأة ويعطيها حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكاملة. (بوبكر، 2015، ص 102-103).

تعمل المرأة دائما أيا كان موقعها ولكن يختلف هذا العمل بإختلاف الظروف الإقتصادية والإجتماعية المحيط بها. (الخولي، 2004، ص 184).

والعمل ليس جديدا على المرأة إذ أنها قد عملت منذ الاف السنين في الزراعة وأشياء اخرى وإنما الجديد هو العمل الثابت الذي تتقاضي عليه اجرا ثابتا وفي الحياة المعاصرة فإن هناك العديد من الدوافع التي تجذب المرأة للعمل وتحقق لها الصحة النفسية. (كمال، 2007، ص 227).

2. دوافع خروج المرأة لميدان العمل:

حتمت مجموعة من العوامل خروج المرأة للعمل، ووجدت نفسها مدفوعة بعوامل عديدة منها ما هو نفسي ومنها ما هو اقتصادي، اجتماعي، ومنها ما هو ثقافي حضاري وما هو انساني أخلاقي، ولقد ترتب على نزول المرأة للعمل وتعاظم مشاركتها فيه يوما بعد يوم الى اتساع نطاق أدوارها الاجتماعية. (غانم،2010، ص 232)

فمن دوافع المرأة للعمل هو تأكيد الذات ورغبة في المشاركة في الحياة العامة وشغل وقت الفراغ ورفع المستوى الاقتصادي للأسرة، ويمكن أن تندرج تحت الدافع إلى التقرير الاجتماعي الذي يدفع المرأة أن تكون موضع قبول واحترام وتقدير، ورغبة المرأة في تغير النظرة لها وإحساس المجتمع بها والإحساس بذاتها ككائن له وجود مستقل، ومن هنا يمكن أن تتغير الصورة التقديرية عن المرأة التي دفعت بها بعيدا عن عجلة الإنتاج وعن المساهمة والعمل بوصفه نشاط اجتماعي يعتبر جزءا جوهريا في حياة الإنسان بصفة عامة، وإن المنفعة والفائدة الاجتماعية التي تحصل عليها المرأة من الاشتغال لأهم بكثير من الفائدة المادية التي تحصل عليها فهي جديرة بالإحترام والإعجاب وتستطيع من خلالها أن تثبت قدرتها على الإنتاج والمشاركة في بناء المجتمع وإن عملها يربطها به.(العبيدي، ولي، 2009، ص 478).

وتعد قضايا المرأة وموضوعاتها خصوصية إنسانية حضارية، فرضت ذاتها بحكم العلاقة الدائمة بين المثال المطلوب والواقع المعاش، ولقد عانى الوجود البشري الأنثوي منذ أن كان، من تأزم العلاقة أو تحلحلها، وقد ظهرت في السنوات الأخيرة بحوث عديدة حول موضوع خروج المرأة لميدان العمل، بعض

هذه البحوث تناول دراسة الدوافع وراء هذا العمل وبعضها اهتم ببيان نتائجه ولقد بينت الدراسات الأولى في هذا المجال أن أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو:

1.2 الدوافع الشخصية:

يقصد بالدافع الشخصي تلك الدوافع التي توجد في شخصية المرأة وفي تكوينها النفسي والفكري ويؤثر في مواقفها من مسألة العمل وقد ناضلت المرأة منذ زمن بعيد من أجل نيل حقوقها الإنسانية، والتي تعد فيها حرية العمل أهم حق، ويعد الدافع الشخصي من الدوافع الرئيسية والمهمة التي تسهم في إشتغال المرأة خارج المنزل وأهمية هذه الدوافع بالنسبة للمرأة العاملة إذ لم يكن خروجها الى العمل من دون أهداف وغايات تطمح المرأة لتحقيقها في هذا المجال. (سليمان، 2007، ص 58)

2.2 الدوافع الاجتماعية:

تقع على المرأة مسؤوليات وأعباء عائلية إضافة الى مسؤولياتها في العمل وممارستها لأنشطة الإجتماعية والثقافية، واستطاعت ان توفق بين أداء واجبها في العمل بالإضافة الى مسؤولياتها في الأسرة، ان الدوافع الاجتماعية تؤدي دورا مهما في تحفيز المرأة ودفعها نحو العمل من ذلك إيمان المرأة بأهمية العمل في حياة الانسان أو شعورها بوجود وقت الفراغ لديها يمكن أن تقضيه بالعمل، كما تنظر بعض الموظفات الى المساواة مع غيرها في العمل ويطمح البعض الأخر الحصول على مركز إجتماعي أعلى لتحقيق الذات من خلالها وكذلك رغبة المرأة في الالتقاء مع الأخرين أو ظهور بمظهر لائق أمام الاخرين، كما أن تشجيع بعض الأزواج لزوجاتهم للعمل خارج المنزل له أهمية في هذا المجال.

3.2 الدافع الاقتصادي:

والمقصود هو حاجة المرأة الملحة لكسب قوتها أو حاجة الأسرة للاعتماد على دخل المرأة، وما لبث أن تغير وقلت قيمة هذا الدافع تدريجيا بازدياد فرص التعليم وباتساع عدد المشتغلات وكذلك بالتغير الذي

حدث في مفهوم دور المرأة، فقد تبين أن للعمل في حد ذاته أهمية كبرى في حياة المرأة، وبمناقشة الدافع الاقتصادي يتضح أمران: بحوث بينت وجود حاجة مادية ملحة بمعنى أن الأسرة لا يمكنها أن تستغني عن عمل المرأة إذ هو لا يعتبر ضرورة قصوى وإنما يساعد في رفع مستوى الاقتصادي والثقافي للأسرة، والملاحظة التي يمكن تقديمها في هذا الإطار هو أن الدافع الاقتصادي مرتبط بالأساس الطبقي للمرأة التي تعمل فيكون الدافع الاقتصادي قويا وملحا ويمثل حاجة قصوى كلما انخفضت بيئة المرأة العاملة.

وهناك بحوث أخرى بينت أهمية الدافع الاقتصادي كعامل من عوامل الارتقاء بالمستوى العام للأسرة، فقد يكون الدافع للعمل الوصول إلى مستوى أرقى من حيث التعليم أو تحقيق بعض الكماليات أو من أجل الوصول إلى مكانة اجتماعية أرقى.

4.2 الدافع السياسي:

ان الدوافع السياسية كانت دافعا مهما في توجيه المرأة لاختيار العمل ومن الطبيعي أنه لا يمكن ذكر أن الدوافع السياسية التي تدفع المرأة للعمل، فشعور المرأة بأنها تسهم في بناء مجتمعها من خلال العمل دافع سياسي مهم فضلا عن تأثير الاحزاب المتمثلة بتنظيماته المختلفة وتعليماته التي تعد عاملا مهما في دفع المرأة الى العمل الذي أكد أن مهمات توفير التعليم على نطاق واسع للمرأة وتوفير فرص العمل لها ومساواتها بالرجل في نواحي القانونية من الأمور التي تقع على عاتق الدولة فضلا عن توجيه الإعلام من المنظمات النسوية حول أهمية دور المرأة في العمل. (محامدية، بوطوطن، 2013، ص 32-33)

3. عمل المرأة في ميدان الشرطة:

الشرطة أو البوليس هم الرجال والنساء الذين يتم استخدامهم لممارسة أعمال البوليس ويكونون قوة بوليس قادرة ومؤهلة لإنجاز الاعمال المكلفة بها. (سعد، 2014، ص 18)

1.3 تطور الوظيفة الشرطية عبر العصور:

من المسلم به أن كافة المجتمعات البشرية في القديم والحديث لمست أهمية الوظيفية الشرطية باعتبارها حجر الزاوية في بناء كل مجتمع وعنصرا أساسيا لتقدم كل حضارة وبقاءها، حيث أنه لا يتصور قيام أي حضارة او ديمومة أي مجتمع إنساني بدون أمن، وصحائف التاريخ تشهد أن العمل لا يثمر ولا يزدهر والرخاء لا يسود إلا في ظلال الاستقرار، وأنه لا استقرار بغير أمن، والوظيفة الشرطية رغم كونها قائمة في كافة المجتمعات الإنسانية منذ أن وجدت إلا أننا نلاحظ أنها تختلف من وقت لأخر في مدلولها ومضمونها فالمقصود من هذه الوظيفة تبعا لما حققته في المجتمعات التي وجدت فيها عبر تلك الوظيفة التي وجدت في المجتمعات أخرى أكثر تقدما، فالوظيفة الشرطية مرت بعدة أدوار يتوجب علينا التطرق إليها لتحديد ما تتميز به كل مرحلة من مراحل تطور هذه الوظيفة داخل المجتمع الانساني حتى وصلت إلينا لليوم بهذه الكيفية:

1.1.3 الوظيفة الشرطية في المجتمعات القديمة:

كانت بدايات الإنسان الأولى المحافظة على أمنه وقد انطلقت منه شخصيا حينما قام برعاية نفسه وماله وعرضه والدائرة التي يوجد فيها كمقر إقامة له أو مكان مخصص لجمع غذائه من الأشجار المجاورة له أو عن طريق صيدها من الطير والحيوان، وحين أحس الإنسان بضرورة الانطواء تحت المظلة الاجتماعية أيا كان نوعها تولت هذا الأمر تلك الجماعات البشرية التي دخل في نطاقها، حيث كان يتم اختيار عدة عناصر لأداء هذا العمل الذي يحقق فائدة للمجموعة ككل، وقد تبقى هذه المجموعة المكلفة قائمة بواجباتها الأمنية بطريقة التناوب فيما بين أفراد الجماعة ككل طبقا للقاعدة السائدة آنذاك والقائلة " بأن كل إنسان شرطي على نفسه"

ثم من تجمع هذه الجماعات البشرية تكونت المدن التي قامت عليها الدول القديمة في مصر وبابل وأثينا وروما وغيرها من بلدان العالم القديم، والتي تطلبت بالضرورة أن يوجد الحاكم نظما جيدة لحفظ الأمن، والنظام غير تلك الأساليب التي كان ينتهجها الفرد أو الجماعة البشرية الأولى، حيث أن مسؤوليته لرعاية دولته تحتم عليه وضع نظام يقوم على أسس رسمية لقهر وإلزام الخارجين على نظام المجتمع عن طريق أعوان يتم اختيارهم بمعرفته من الأفراد القادرين على القيام بهذا الواجب من ناحية بدنية وإمكانيات قتالية، إضافة إلى كونهم حائزين على ثقة الحاكم فيما يقمون به من تصرفات عن طريق وضع ضوابط ومعايير يلتزمونها في أدائهم لواجباتهم هذه.

فالشرطة قديمة قدم الناس في مواقع حضارية عرفت بالمدن عندما اتسعت دائرتها، فالمجموعة الحضرية هي التي أوجدت العين الساهرة على أمنها، بعد أن أصبحت مراقبة الأفراد مباشرة متعذرة بسبب انتشارهم فوق مساحات لم تعد العين تراها وبسبب اختلاطهم بجماعات أخرى استوطنت نفس الأماكن أو قدمت للمدن في سبيل الإتجار او تبادل الصناعات والمحاصيل الزراعية ومن ثم الخدمات.

وكان الغرض الأساسي من قيام مجموعات مختارة من أفراد المجتمع بالناحية الأمنية، هو العمل على عدم وقوع الجرائم أو على الأقل الإقلال منها، وإن حدث التعرض لها يحصل أقل ضرر ممكن، فحين تقوم هذه المجموعة بحراسة قصر الحاكم وكافة مرافق الدولة الهامة والأسواق والمنتديات العامة وطرق القوافل التجارية ومداخل ومخارج المدن، فإنها تكون تعمل في هذا الإطار ألا وهو منع الجريمة والوقاية منها حتى يعيش المجتمع في طمأنينة وسلام، فالوظيفة الشرطية في هذه المرحلة وقائية لا أكثر بعد أن كانت تسعى لتحول دون وقوع الجريمة ذلك باتخاذ عدة وسائل وترتيبات عن طريق تسليح الإنسان البدائي وتدريبه ليقوم بأمنه، أو الإكثار من الحراسات والدوريات، أو عن طريق طرد للعناصر التي تحترف الإجرام أو بترها من المجتمع لأنها تخالف عادات وتقاليد الجماعات للموكول لها أمر القيام بالمهام الأمنية، فإن من واجبها ضبط الجاني وتقديمه إلى المحاكمة أمام رب الاسرة أو العشيرة أو القبيل

في المجتمعات البدائية أو الحاكم أو القاضي في الدول ليتخذ ما يراه بشأنه وعادة ما تكون العقوبات قاسية جدا حتى لا يكررها الجاني ثانية، ويحقق ردع للآخرين فمنع الجريمة بالطرق والترتيبات سالفة الذكر وضبط المجرم وعقابه سياسة وقائية تتصف بها كافة أنظمة الشرطة في المجتمعات القديمة.

2.1.3 الوظيفة الشرطية في المجتمعات الإسلامية:

يعود تاريخ الشرطة في الدولة الإسلامية الى يوم تحضر البادية وانتظامهم، فالوظيفة الإدارية تفرض على جميع منتسبي الشرطة من ضباط وصف الضباط والأفراد دون تحديد لرتبة معينة للقيام بمنع الجريمة قبل أن تقع وذلك باتخاذ إجراءات وتدابير أمنية وإصدار لوائح وقرارات تساعد على تحقيق ذلك وإزالة الظروف التي، قد تدفع للإخلال بالأمن العام أو النظام أو تحقق زيادة في عدد الجرائم ومراقبة الأشقياء والمنحرفين في مقاومة الميول الشريرة والمنحرفة وبعض الأشقياء ومحترفي الإجرام من أصحاب السوابق والمتشردين فيهم والموضوعين تحت المراقبة الشرطة وغيرهم، وكذلك إزالة كل عوامل الإجرام وأسبابه سواء كانت هذه الأسباب فردية أو اجتماعية وشاء كانت هذه الإزالة تقتضي علاج البيئة التي يعيش فيها الفرد أو المجتمع الذي يعمل في محيطه أو علاج التفاعل الاجتماعي بينهما وبيني عن ذلك أنه على الشرطة إجراء بحوث لمعرفة أسباب الانحراف والإجرام ومنها الميول الشريرة الإجرامية والفساد الخلقي وجنوح الأحداث. (عثمان، 2009، ص 17 -18)

وبانتشار المدن وبظهور الدولة ذات السيادة على رقعة جغرافية معينة تضم عددا من المدن والقرى برزت الحاجة الى قيام حكومة تنفيذية تمثل مصالح أفراد الدولة، وتسهر على حمايتهم من الأخطار الداخلية والخارجية، وحيث أن من حق المواطن على الدولة أن يكون آمنا على حياته وحريته وكرامته وأمواله، وكما أن الدولة من حقها إسهام المواطن معها في تأمين هذه الحماية ولجميع أفراد المجتمع من خلال التزامه بما يصدر من قوانين وأنظمة لحماية مصالح المجتمع كله ولعل من أهم تلك هيئة الشرطة التي أسندت إليها مهمة حفظ الأمن والنظام لكل أفراد المجتمع. (مرسي، 2004، ص21)

4. نبذة عن الشرطة النسائية:

رغم التفرقة الكبيرة بين الرجل والمرأة في مجال العمل فإن هناك تغييرا حدث في عمل المرأة، حيث بدأت إلى حد ما تحتل بعض الوظائف العليا التي كانت ذات يوم حكرا على الرجال وحدهم واستطاعت الدخول في مجالات عمل اخرى غير التعليم والصحة. (جابر، وآخرون، 2006، ص 153)

ولاسيما القطاع الأمني فبدأ دخول العنصر النسائي في أجهز الشرطة في السنوات الاولى من القرن الماضي من أجل القيام بالمهام التي تتعلق بالإناث ومراقبتهن لمنعهن من الانحراف، وقبل ذلك كان يوكل هذا الدور لزوجات رجال الشرطة وكان يرتبط وجود المرأة في الشرطة من وجهة النظر الأمريكية بالجرائم التي كانت ترتكب بين الأطفال الأحداث، حيث يعود وجود الشرطة رسميا في الولايات الأمريكية المتحدة الى عام 1945 وهذا لا ينفي وجود شرطة نسائية سابقة، حيث أنه بانتهاء الحرب العالمية الأولى كانت نحو 200 مدينة أمريكية توظف نساء في الشرطة، ومع ذلك كانت النساء تخضع لقائمة اختبارات وفحوص وتفرقة وكان عليهن القيام بالتحقيق وركوب الخيل والعمل في المطارات، وقد بدأت أولى المحاولات لإشراك الفتيات بالعمل الشرطي خلال الحرب العالمية الأولى عندما أصبحت الغالبية العظمى من الرجال في عداد القوات المسلحة وما ترتب على ذلك من ظروف دفعت المرأة الى العمل في المصانع والمتاجر والزراعة والخدمات لدفع الاقتصاد الوطني للأمام والابقاء على استمراريته، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد أسهمت التغيرات الاجتماعية خلال فترة الحرب في خلق ظروف عرضت العديد من الفتيات للأخطار الأخلاقية والبدنية، مما دعا الى الحاجة لحمايتهن عن طريق إلحاق عدد أكبر من النساء في أجهزة الشرطة النسائية فضلا في حاجة البلاد الأوروبية خاصة بريطانيا لنساء يعملن في الجيش والشرطة.

وقد بدأ عمل الشرطة النسائية يتخذ شكلا ايجابيا فعالا ومنظما منذ بداية الثلاثينيات، حيث أخذت النساء بالعمل في مجال مكافحة انحراف الأحداث والنساء، ثم تشبعت أعمالهن لتسهيل مكافحة الجرائم والتهريب والقيام بخدمات اجتماعية وتربوية أخرى.

وفي مايو عام 1989 تم إنشاء جمعية الشرطة النسائية الأوروبية، وذلك تطبيقا لقرارات مؤتمر دولي عقد حول الشرطة النسائية وقد أسهمت الجمعية في منح الحقوق نفسها للنساء العاملات في الشرطة بالتساوي مع زميلها الرجل ويتوالى عقد المؤتمرات الدولية ذات العلاقة بالشرطة النسائية حيث عقد مؤتمر في برامز هيل بإنجلترا خلال الفترة من 23-27 مارس 1992 م، وكان محور المؤتمر " التميز من خلال المساواة " وفي العاصمة البلجيكية بروكسل وخلال الفترة 21-1994/10/23 عقد مؤتمر تحت محور (شرطة – امرأة- جودة- خدمة)، وهولندا عقد مؤتمر آخر في يونيو 1997م حول مكافحة جرائم العنف ضد النساء، وفي عام 1998م عقد مؤتمر الخامس للشرطيات الأوروبيات في هلسنكي بفنلندا ومازالت المؤتمرات تنظم سنويا للارتقاء بمستوى الشرطة النسائية في العالم وشارك الأردن وتونس والجزائر والبحرين والإمارات وعمان في العديد من هذه المؤتمرات، وقد تزايد الاهتمام الأوروبي بالمرأة في العديد من المجالات وذلك في أوروبا الغربية والشرقية على حد السواء، ففي أستونيا على سبيل المثال تأسست أول جمعية نسائية عام 1907م، وشرعت هذه الجمعية في تأكيد حقوق النساء مع الإشارة الى أن أول حركة نسوية بدأت في البلاد عام 1980 م، وفي سلوفينيا تتسابق النساء هناك للإنضمام لقوافل الشرطة النسائية وتتبع رغبة الفتيات السلوفينيات في الإتحاق بالشرطة من قبولهن التحدي بقضايا النساء والأطفال، ومن جهتها أنشأت بولندا مركزا للإرقاء بالنساء الشرطيات، وذلك عام 1996م وتم تسجيله بتاريخ 1997/05/28م ويهدف المركز الى الإرتقاء بأولئك العاملات في السلك الشرطي النسائي وتقديم الخدمات المختلفة لهن، وكذا تقديم الخدمات القضائية لهن ولأسرهن، فضلا في دعمهن ماديا، إضافة إلى التواصل مع مختلف الإتحادات والهيئات النسائية، وذلك لإعطاء الفرصة للمرأة للاندماج مع الرجل في

عمل الشرطة، وذلك على الرغم من المسافات الجغرافية المتباعدة، وتمثل إمرأة واحدة من كل مقاطعة سويدية في هذه الشبكة وكانت النتيجة أن ضمت هذه الشبكة أربعين إمرأة من العاملات في مجال الشرطة وقامت سلوفاكيا بإنشاء شبكة مماثلة وذلك عام 1999م.

وفي بريطانيا تم إنشاء جمعية الشرطة النسائية وهي جمعية تطوعية وفي ضوء هذه الجمعية أنشأت شرطة سكوتلاندا جمعية نسائية مستقلة للشرطة وقد أعتبر ذلك إنتصارا للشرطة النسائية البريطانية. (المقيد، 2014، ص 131- 133)

1.4 الشرطة النسائية في الدول العربية:

إن مهمة الشرطة مهمة جليلة وعظيمة الشأن في حفظ الأمن والسلام الاجتماعي وتنفيذ القانون، ويكتسب الشرطي مزيدا من الإحترام والتقدير إن هو مارس مهمته في إطار حقوق الإنسان كما هي مقررة في الدساتير والقوانين الوطنية والدولية. (مجموعة مؤلفين، 2014، ص116)

أما فيما يخص الشرطة النسائية في الدول العربية، فقد بدأ هذا المفهوم في بداية السبعينات من القرن الماضي حيث تعد الأردن والسودان وتونس والجزائر والبحرين وعمان والإمارات وقطر من الدول الرائدة في ميدان الشرطة النسائية، وتبين من خلال الدراسة أن التجربة العربية في مجال الشرطة تعد تجربة ناجحة للغاية في هذا المجال وإتجهت العديد من الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية نحو توظيف النسوة في مختلف أجهزة العدالة الجنائية كالشرطة والجمارك والسجون، وكانت الشرطة النسائية تقوم بالإشراف على المسجونات، وتخصصت البعض في التحليل الكيميائية لمختبرات الطب الشرعي، وحظيت الشرطة النسائية العربية بإهتمام واضح من مجلس وزراء الداخلية العرب، حيث أبدى المجلس إهتماما خاص بالشرطة النسائية وتجلى ذلك في التوصيات التي تضمنتها العديد في المؤتمرات التي نظمتها الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب الذي عقد في السعودية، حيث إتخذ قرار تحت عنوان

" ضرورة إدخال العنصر النسائي في الشرطة وأن يوكل للشرطة النسائية ما يلائم طبيعة المرأة في العمل".

لقد رأى الباحثين العرب أنه لابد اعتماد 4/13 من كل عام يوما للشرطة النسائية في الوطن العربي اعتزاز بذلك القرار.

وفي المؤتمر السادس لقادة الشرطة والأمن العرب الذي التم في العاصمة السورية دمشق خلال الفترة من 13-18 /1978/05، اتخذ القادة قرارا تحت بند ثانيا ينص على إعتبار المناهج المقدمة أساسا تستشهد به الدول العربية لدى وضع مناهج التدريب والتأهيل الخاصة بالمرأة عند استخدامها في المجالات والأعمال الشرطية، وأن يكون الحد المؤهل العلمي الواجب توفره في العناصر النسائية التي تلتحق بسلك الشرطة الدراسة الإعدادية أو شهادة التي يحصلن عليها بعد إتمام الدراسة لمدة تسع سنوات، وكذلك ألا تقل مدة الدورة التدريبية والتدريب للعناصر النسائية عن أربعة أشهر، وأكد المؤتمر اقتصار مجالات عمل المرأة في تلك المرحلة على الميادين التالية: تفتيش النساء، التحقيق مع النساء، العمل في مجالات الرعاية الإجتماعية، قضايا الأحداث، العمل في ميدان الإتصالات، الإستعلامات، ومجال السياحة.

ولعل هذه المجالات التي أقرها المجتمعون تحفظ للمرأة العربية العاملة في الشرطة النسائية خصوصيتها بعيدا عن المجالات التي يعمل فيها نظراؤهن من الرجال، مع الاشارة الى أن هذه التوصيات كانت في القرن الماضي، حيث لم يكن وجود العديد من المصطلحات مثل العولمة والأنترنت.

وفي المؤتمر السادس عشر لقادة الشرطة والأمن العرب الذين عقد في العاصمة التونسية خلال الفترة في 14-1992/09/15 تمت مناقشة موضوع الشرطة النسائية في الدول العربية وأوصى بدعوة الدول التي لديها شرطة نسائية إلى تقديم مزيد من التسهيلات والحوافز لتجنيد العنصر النسائي في مجالات العمل مع الشرطة التي تتفق مع طبيعة المرأة العربية التي أثبتت التجارب ضرورة الإستعانة بها، ووافق مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته العاشرة على هذه التوصيات بقرار رقم 196 بتاريخ

1993/01/05م، ومن ناحيتها تواصل جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بصفتها الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب عقد البرامج والأنشطة الأمنية النسائية سواء داخل دولة المقر أو خارجها حيث نفذت عددا في البرامج التدريبية والتطبيقية النسائية أسهمت في الإرتقاء بقدرات ومهارات المرأة العربية. (المقيد، 2014، ص141- 143)

2.4 الشرطة النسائية في الجمهورية الجزائرية:

خطت المرأة في الجزائر خطوات عملاقة في مجال اقتحام العديد من المهن والمناصب فخاضت بذلك ميادين كثيرة مكنتها من إبراز قدراتها العملية والعلمية على أرض الواقع مبرهنة في ذات الوقت على المكانة التي أصبحت تسعى الى تحقيقها.

وقد لعبت المرأة الجزائرية منذ القدم أدوار هامة يشهد لها التاريخ بأنها كانت الأم والأخت والزوجة والمكافحة والمجاهدة والمناضلة ويشهد لها التاريخ على بطولاتها وتضحياتها في سبيل وطنها وابناءها، ومن بين القطاعات التي خاضت فيها المرأة الجزائرية بعد الإستقلال واندمجت فيه بكل سهولة وإعتزاز وفخر، نذكر جهاز الشرطة بمختلف أسلاكه سواء في المصالح الإدارية في الميدان وحمل مشاق التكوين والمبادرة والقيادة مثلها مثل أخيها الرجل، فمما لا شك فيه ان المرأة الجزائرية قد تمكنت من فرض وجودها بسلك الأمن الوطني على مدار أكثر من ثلاثة عقود ونصف من الزمن، لتصل اليوم الى أعلى الرتب والمناصب وتتحمل مسؤوليات برهنت من خلالها على استعدادها الكامل لرفع التحدي وأداء الواجب الوطني المتمثل في حماية المواطن في عرضه وممتلكاته فكانت المرأة الشرطية السند الكبير والقوة الإضافية التي جاءت لتعزز صفوف الشرطة الجزائرية خاصة لما شرع في تطبيق مبدأ الشرطة الجوارية. (مجلة دورية، 2008، ص1)

ولابد الإشارة إلى التجربة الجزائرية الأولى سنة 1973م مع تكوين أول دفعة من مفتشات الشرطة اللاتي تدربن بالمدرسة العليا للشرطة بالعاصمة الجزائرية وتخرجن منها بعد فترة التكوين التي دامت سنتين كاملتين، حيث وجهت بعد ذلك للقيام بالأعمال الادارية واقتصر دورهن عليها وهذا لقلة عددهن من جهة ونقص الاختصاصات المناسبة لهن كإناث من جهة اخرى، ومع تطبيق التجربة تأكدت للجميع صحة هذه الإنطلاقة، كما أسهم هذا التوجه في توفير الظروف المساعدة على القيام بمهام أشمل فيما بعد، وبتاريخ 1974/07/26م التحقت ثاني دفعة مكونة من عشرين شرطية ثم حدث انقطاع بسيط الى أن جاءت سنة 1980، حيث تخرجت الدفعة الموالية لأعوان الأمن العمومي من مدرسة الصومعة حيث دامت مدة التدريب ستة أشهر، هذه الدفعة التي سمحت بظهور المرأة باللباس الرسمي تنظم المرور وسط الشوارع تلتها دفعات اخرى في سنوات 1982، 1983، 1986، وهي المرحلة التي عرفت توجها سياسا فتح الباب على مصرعيه امام دخول المرأة بقوة في كل مجالات العمل ودام الحال على ذلك الى أن جاءت أحداث الخامس من أكتوبر سنة 1988 التي عرفتها الجزائر التي من بين أثارها توقيف عملية التحاق العنصر النسوي بصفوف الأمن الوطني، فألغت المسابقات الخاصة بالشرطيات سنة 1989 وأعيدت الموظفات المنخرطات الى مهمتهن الأصلية والمتمثلة في الأعمال ذات الطابع الإداري.

وفي سنة 1998م، رفعت كل التحديات بإعلان المديرية العامة للأمن الوطني تخصيص مدرستين لإعداد النساء الشرطيات الأولى بعين البنيان بالعاصمة الجزائر تختص في إعداد اعوان النظام العمومي والثانية مدرسة قسنطينة الواقعة شرق البلاد والمتخصصة في تكوين ضابطات ومفتشات الشرطة، حيث استقبلت مدرسة عين البنيان 500 عون نظام عمومي في مدة تدريب دامت ستة أشهر كما أهلت مدرسة قسنطينة 50 ضابطة في مدة دامت 18 شهرا و150 مفتشية في مدة دامت 12 شهرا، وفتح نجاح هذه التجربة الباب أمام إعداد دفعات أخريات على مدى السنوات المتتالية ليصبح مجموع المتخرجات من مدرسة عين البنيان 2000م عون أمن عمومي، ومجموع المتخرجات في مدرسة قسنطينة 498 مفتشية

شرطة و199 ضابطة شرطة، وتوالت الدورات التدريبية النسائية حتى تدعمت صفوف الأمن الوطني بدفعة جديدة من مفتشات الشرطة تخرجن من مدرسة الشرطة للإناث بعين البنيان وتكونت الدفعة من 149 طالبة وحملت الدروة اسم الشهيدة باج مسعودة التي انضمت الى سرايا الثورة الجزائرية المسلحة وواصلت مهامها لحين استشهادها عام 1957م، وتوالت الدورات ومن ثم توالت اعداد الخريجات وفي عام 2007م تخريج الدفعة الثالثة لمفتشات الشرطة ومن اللافت للانتباه ان الوفد الجزائري الذي شارك في المؤتمر الثلاثين لقادة الشرطة والأمن العرب الذي عقد في بيروت عام 2006م ترأسته امرأة من الشرطة النسائية الجزائرية هي أول عميد لشرطة نعيمة مازوني وقد اهتمت صحافة اللبنانية بهذا الحدث كما تمارس شرطيات الجزائريات الرياضة النسوية في إطار الأمن الوطني منها الكاراتيه ن السباحة، الجيدو، الكنغ فو، المصارعة الرومانية. (المقيد، 2014، ص173-175)

5. التكوين النسوي في ميدان الشرطة:

يعتبر التكوين في الأمن الوطني وسيلة وليس غاية هذا من أجل النهوض بهذه المهنة النبيلة لذلك أعطت المديرية العامة للأمن الوطني اهمية كبرى حيث أنشأت له مدرسة مركزية وسخرت له الكثير من الإمكانيات المادية والبشرية، والتكوين المعروف في الشرطة هو ذلك الذي اصطلح عليه التكوين المهني. فالتعليم يعين الإنسان لبلوغ درجة من المعرفة والثقافة بينما يهدف التكوين الى ترقية معارف مهنية والخبرات العلمية، والهدف منها هو تعبئة المتدربة (المتربصة) وإعدادها للقيام بمهنة من المهن وفي الواقع يمكن تعريف التكوين بأنه عملية لمساعدة المتربصين في اكتساب الفعالية المهنية الحالية والمستقبلية من خلال تطوير معارفهم، سلوكهم. ..الخ.

تعتبر الشرطة كباقي المهن الإجتماعية كالطب والتعليم والإدارة ولكنها تختلف عنهم من حيث الأهداف والوسائل، فالتكوين في الأمن الوطني يهدف في الأساس الى تغيير عادات المتربصة حسب ما

يتناسب وأخلاقيات المهنة لتزويدها بمهارات ومعارف خاصة وإكتسابها نمط سلوكي يعتمد على مبادئ المهنة وواجبات وأخلاقياتها لأن الشرطية بواسطتها تمثل الدولة والقانون لدى الشعب، فإذا لم تحسن أداء عملها في الميدان فإن نظرة المجتمع إلى الشرطة تكون كلها شك وحذر وحتى عدم الإحترام.

والتكوين في الشرطة أنواع:

1.5 التكوين الأولي " الإبتدائي":

وهو التكوين الذي يلقن للشرطية في مدارس الشرطة عند إلتحاقها بصفوف الأمن الوطني إذ يعتبر الركيزة الأساسية التي تبنى عليها الشرطية حياتها المهنية، فإذا كان التكوين الأولي فعالا وناجحا، فلابد ان تكون المتدربات قادرات على أداء عملهن بكل فعالية ونجاح.

2.5 التكوين المستمر:

وهو التكوين الذي يلازم موظفات الشرطة طوال حياتهن لمهنية فتكونهن يستمر إما بالممارسة الميدانية أو عن طريق التكوين في المدارس الأمنية بعد النجاح في المسابقات المهنية.

3.5 التكوين المتخصص:

بعد أن تصبح للشرطة قاعدة في مجال عملها وإذا أظهرت استعدادات خاصة في مجال من مجالات الشرطة يمكن بناء على طلبها أو طلب الإدارة أن توجهها الى الاختصاص التي تتميز فيه أو تميل اليه، ونذكر على سبيل المثال: الشرطة العلمية " الإعلام الالي"، المواصلات السلكية واللاسلكية. ..الخ، ومن الناحية التنظيمية فإن موظفة الشرطة ملزمة إذا استدعى الأمر الوطني كما نصت المادة 52 من القانون المذكور بأن " الإدارة هي التي تتكفل برفع فعالية التكوين من اجل تحسين مردود مصالح الشرطة، فالشرطة التي لا تعتني بتكوين موظفيها لا يكتب لها النجاح مهما سخرت من إمكانيات مادية

لأن العنصر البشري المدرب هو العنصر الاساسي الذي يستطيع أن يقوم بأعمال وظيفية بكل فعالية أما الوسائل المادية الأخرى فهي وسائل مكملة تعين الشرطي على أداء مهامه بإتقان وبمردود، وبهذا يحقق النجاح المرغوب فيه ويمنح للشرطة صورة شرفية في المجتمع. (جندي، ص198).

6. النصوص التشريعية لمهنة الشرطة النسائية:

1.6 القيم المهنية والأخلاقية للعمل الشرطي:

المقصود بها القيم التي تحكم سلوك وأداء الشرطي لمهنته وتنعكس في أدائه العام وهي أصلا موجودة في شكل نصوص قانونية في جميع قوانين الشرطة وهي تشكل البنية الأساسية التي تقوم عليها الأهداف والواجبات التي تقوم بها الشرطة وهي تشكل الأساس الذي يقوم عليه مبدأ الثواب والعقاب، كما ترسخ الصورة الحقيقية للشرطة وسط المجتمع مسلكا وأداء ا كالآتي:

- أن يكون في خدمة المواطنين عامة ويحافظ على الأرواح والممتلكات ويحافظ على حقوقهم الدستورية في الحرية والمساواة والعدل.
- يحمي الأبرياء من القهر والظلم والمساكين من الفوضى والإرهاب.
- يجعل من حياته الخاصة مثلا أعلى للجميع مظهرا ومخبرًا.
- أن يكون شجاعًا دون تهور عند الخطر.
- صلبا أمام النقد أو الهزء اللئيم.
- دائم الإحساس بمشاعر الخير نحو الناس وأن يسعى دائما بالخير.
- أمينا في الفكر والعمل.
- حافظا للسر في كل ما يرد أو يسمع أو يكلف به ما لم يكن كشفه لتنفيذ ضرورات وواجب المهنة.
- ينفذ القانون دون لين أو هوى ولكن بالحق والعدل وبغير خوف أو حقد أو ضغينة.
- لا يستخدم في تنفيذ القانون القوة الغاشمة والإكراه أو الترغيب والترهيب.

- يحرص بأن تكون شارة الشرطة رمزا لثقة المجتمع في كل الشرطة يحملها دائما بهذه الصفة مادام أهلا لها وما دام ممثلا ورمزًا للشرطة وما دامت الشرطة رمز للخير في المجتمع المعافى.
- أن يكون ذاكرا دائما لقسم غليظ وضع يمينه عليه أمام الله والوطن.
- لا يرغب ولا يرهب ولا يغضب إلا فيما يرضي الله.(سعد، 2014، ص93)
- و بإعتبار الشرطية موظفة فإنها تتمتع بمجموعة من الحقوق وتخضع الى عدة التزامات وواجبات والتي تحددها اللائحة العامة للوظيفة العمومية واللوائح بالأمن الوطني.

2.6 حقوق الشرطية:

من الحقوق التي تتميز بها الشرطية في إطار القانون الخاص نذكر ما يلي:

- الحق في الإستقرار المهني الذي يكفل لها طريق العلاوات التي تطور لها راتبها
- الحق في الإستفادة من الخدمات الإجتماعية المتمثلة في الخدمات الضمان الإجتماعي وخدمات التعاضدية العامة للأمن الوطني
- الحق في العطل الإستثنائية مثل الزواج او الوفاة لأحد الأقراب
- الحق في التقاعد حيث تستفيد من المعاش مدى الحياة ويحسب لها على أساس أقدميتها ورتبتها
- الحق في الدفاع عن نفسها إذ لا يمكن فصلها أو عزلها عن العمل إلا بعد محاكمتها وتأديبها والسماح لها بالدفاع عن نفسها بشتى الطرق القانونية
- الحق في الترقية إذ يمكن لها أن ترتقي إلى سلك أعلى من سلكها، وذلك إما عن طريق الترقية العادية بعد انقضاء حد معين من سنوات الخدمة الفعلية او إجراء مسابقة أو الترقية الإستثنائية اي اقتراح من رئيس المصلحة وموافقة الموظفين مع إمكانية إجراء دورة تكوينية.

3.6 واجبات الشرطية:

تخضع الشرطية الى عدة واجبات والتزامات وتذكر منها:

- يجب عليها أن تتدخل تلقائيا لمساعدة أي شخص يكون معرض للخطر وأن تكون في مقدمة من يتصدى للدفاع عن القانون وحماية النظام العام.
- يجب عليها إطاعة رؤسائها خلال أداء المهام.
- يمنع عليها الإنخراط في أي جمعية ذات طابع سياسي أو ذات طابع نفعي.
- يمنع عليها اللجوء الى إضراب وإلى اي شكل من أشكال التوقف عن العمل .
- يمنع عليها ممارسة أي عمل مأجور خارج ساعات العمل الرسمية .
- عليها قبل عقد الزواج أن تصرح بذلك لدى السلطة التي لها صلاحية التعيين وذلك بتقديم ترخيص إداري بالزواج قبل 3 أشهر على الأقل من إبرام الزواج .
- يجب عليها أن تصرح بنشاط زوجها، كما ينبغي على هذا الاخير أن لا يمارس أي نشاط من شأنه يمس بسعة او كرامة الشرطية أو أن بتسبب في إحداث أضرار تلحق ضرر بالمصلحة .
- يجب على موظفات الشرطة المنتميات الى فئة الزي الرسمي إرتداء البذلة الرسمية مع حمل السلاح إلا إذا اعفتهن السلطة الإدارية من ذلك بإعفاء صريح. (الحاج، ص 23- 26)

7. خصوصيات العمل في ميدان الشرطة:

1.7. عوامل الضغط النفسي والمرأة الشرطية:

إن مساهمة المرأة في أي عمل كان يحقق من جهة تطوير أوضاعها الاجتماعية وتحسين قدرتها الاقتصادية ومن جهة أخرى هو مؤشر على اسهامها في عملية الإنتاج وفي المحصلة النهائية، ويحقق لها مكانة ويلبي حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. (البشابشة، 2008، ص 78).

إن اشتغال المرأة قد يؤثر سلبا على الحياة الاقتصادية، باعتبار أن عملها فيه مزاحمة للرجل في ميدان نشاطه الطبيعي، مما أدى إلى انتشار البطالة في صفوف الرجال وهذا ما جعل بعض النساء تعاني في قطاعات مختلفة من النظرة الدونية والازدراء من طرف الرجل الذي يعتبرها منافسا له على مناصب الشغل وهذا بطبيعة الحال منافيا للدين والأخلاق. (مرابط، 2014، ص 71).

وتوفر الصحة النفسية مهم في كل ميادين العمل وخاصة في سلك الشرطة فطبيعة، هذا العمل بحكم ما تنطوي عليه من استخدام للسلطة وإظهار للقوة وتمتع بالسيطرة، قد تؤدي إلى تعزيز سمات جديدة في شخصية الشرطية أو حتى خلق صفات وخواص جديدة أيضا، وهي في الأصل ليست نابعة من فطرتها وعاداتها وما اكتسبته من بيئتها الاجتماعية قبل الانخراط للعمل في الشرطة. إن هذه الخصائص المضافة لشخصيتها قد تنمي في اعماقها الغرور أو السلوك الحاد أو الشعور بالعظمة وخاصة في البلدان التي تعتمد أنظمتها السياسية في الحكم على سلطة الشرطيين، وما تمنحه لهم التعليمات والضوابط من سلوكيات وتصرفات تقع خارج الدائرة الأصلية والنبيلة لممارستهم واجباتهم، فيتحولون من أفراد يبذلون ما في وسعهم لخدمة الشعب إلى سيوف مسلطة على رقاب أبناء الشعب، وعلى الرغم من أن هذا الوضع قد يرضي غرور البعض منهم ويشبع بعض الحاجات النفسية لديهم، لكن الأهم من كل ذلك هو أن حاجة الأمن النفسي في دواخلهم وأعماق نفوسهم، تبدأ بالإهتزاز والتصدع والإضطراب إلى الدرجة التي تمنع الإنتقال ضمن سلم الحاجات إلى إشباع حاجات أخرى لا تقل أهمية عن حاجة الأمن النفسي، بل يعول عليها كثيرا في خلق الشخصية الناضجة والمتكاملة نسبيا التي تنطوي على الإبداع والإبتكار حيث الحاجة الكبيرة لهاتين السمتين بالنسبة للشرطية، ويمكن لنا أن نوجز هنا بعض المؤشرات التي تساعد في تعزيز هذه الحاجة (الأمن النفسي) المهمة لدى العاملين في هذا القطاع:

- العمل الدائم والدؤوب على إنضاج شخصية المرأة الشرطية عموما من خلال الدورات التدريبية والتثقيفية.
- التأكيد على أن تكون شخصية المرأة الشرطية متوازنة وموضوعية وبعيدة عن الذاتية والأنانية قدر الإمكان.
- العمل على ترسيخ مفهوم أن المرأة الشرطية تعمل من أجل خدمة المجتمع وأنها بما يعطيها موقعها ومكانتها سلطة وقوة، يجب تسخيرها لخدمة الإنسانية والإنسان والمجتمع عموما.
- بذل الجهود من قبل القيادات في الأجهزة الأمنية لبناء الثقة المتبادلة بين المواطنين والشرطة.
- التأكيد من خلال الدورات التثقيفية والمعاهد المتخصصة في هذه الأخيرة على أن القانون فوق كل شيء.
- الدعم المادي والمعنوي للمرأة الشرطية ليكون مشبعا لحاجاتها النفسية الفيزيولوجية وبهذا تكون مستعدة للارتقاء في سلم اشباع الحاجات تباعا وصولا إلى تحقيق الذات مرورا بحاجة الأمن والأمان التي يجب أن تكون مشبعة عندها بشكل كامل، لأن فاقد الشيء لا يعطيه.
- توفير وسائل الراحة والترفيه للمرأة الشرطية (نوادي رياضية، ورش عمل التثقيفية) بما يشبع حاجاتها النفسية ويجعلها دائما مستعدة لأداء واجباتها بكفاءة وجدارة.
- خلق المنافذ السلمية والصحيحة والمدروسة بشكل دقيق التي تعبر عن الشراكة بين المواطن والمرأة الشرطية في حماية المجتمع وتوفير أمنه الاجتماعي والوقاية من الأزمات والضغوطات والصراعات(سعد، 2006، ص 161).

كل هذا من شأنه أن يحقق ما يسمى بالتوافق المهني أي توافق الفرد مع بيئة عمله والذي يشمل توافق الفرد لمختلف العوامل البيئية التي تحيط به في العمل وتوافقه للتغييرات التي تطرأ على هذه العوامل بمرور الزمن وتوافقه لخصائصه الذاتية. (الخالدي، البرواري، 2013، ص 153).

فالمرأة العاملة وبسبب كثرة وتعدد المسؤوليات الملقاة على عاتقها فإنها تصاب بالإرهاق المؤدي إلى الضغط النفسي والسلبيات المرتبطة بعمل المرأة من الناحية النفسية يرتبط بمدى مناسبة العمل لشخصية المرأة وقدراتها ومهاراتها وأيضا بنوعية شروط أداء العمل وظروفه وأيضا فإن العمل الروتيني الممل أو العمل القاسي الصعب يساهم بشكل سلبي على صحة المرأة النفسية ومن المتوقع في مجتمعاتنا أن الضغوط التي تواجهها المرأة من النواحي الاجتماعية وتناقض في النظرة إلى عملها أن تسبب في زيادة القلق والتوتر والاحباط وسوء التكيف واضطراباته إضافة إلى هذا شعورها بأنه يمكنها الاستغناء عن العمل فغي أي لحظة أو أن تنعكس مشكلاتها الشخصية والاجتماعية على عملها بالإضافة إلى دورها كأم. (مرابط، 2014، ص108).

فالممارسة الطويلة في الميدان قد تمد بعض التأثيرات النفسية في شخصية الشرطية وصحتها، فالضغوط والتوترات الانفعالية، مهما كان مصدرها تمثل عبئا على الإنسان بمختلف المستويات فهي تؤثر على الأجهزة المختلفة مثل الجهاز العصبي والوري والهضمي، ومن تكرار التعرض لها قد يصاب الانسان بالأمراض المختلفة، وهذه الضغوط تتفاقم بمرور السنوات الخدمة، وهذه قد يجعلنا نجد عذر لموظفة الشرطة إذا لم تضبط انفعالاتها في كثير من المواقف. (بغدادي، 1999، ص 26)

1.1.7 العوامل النفسية :

- **عدم التوقع :**

موظفات الشرطة معرضات لخطر العنف بصورة إرادية لإضافة الى عدم القدرة على توقع موضوع او عواقب مختلف الوضعيات والمواقف التي تواجههن أنهن قادرات على ضمان العمل الروتين والاداري لكنهن ليس بمقدورهن التحكم في جميع الحوادث المختلفة فتنقل فرقة الايقاف إزعاج ليلي مثلا على غرار حفلة معينة قد يأخذ أبعادا معقدة بسبب سكر أحد المدعوين والذي قد يلجأ الى العنف في تعامله مع عاملات الشرطة، وعدم التوقع، هنا يظهر جليا في مهام شرطية المرور مثلا فبمجررد اجراء مراقبة عادية للسيارات قد يثير ردود فعل مفاجئة اضافة الى تقلبات العمل ففي نظام العمل، بعد فترات طويلة من الانتظار أو العمل الاداري يتم التحول الى التدخلات السريعة والعنيفة والمتسمة بالقلق والتوتر النفسي

- **فقدان دافع الاستمرار في العمل :**

ان مصادر القلق من العمل الشرطي عديدة منها ما يتعلق بعدم الرضا عن المهنة إلى عيب في المهنة بالذات أو إلى عيب في مهارة الموظفة نفسها، ولا شك أن هذين العاملين في غاية الأهمية، فالأجور المنخفضة وظروف العمل غير محتملة والتعب والملل كلها تؤدي إلى عدم الرضا كما أن انخفاض قدرة الموظفة وعدم تمكنها من القيام بأعباء مهنتها تودي هي الاخرى إلى عدم الرضا عن العمل أو إلى ترك الموظفة لمهنتها.

- **المشاكل الأسرية:**

ان العاملة تجلب معه إلى العمل ما تشعر به صراعات نفسية تكونت في الأسرة، فإن كان تاريخ العاملة قد أعاقها عن تكوين علاقات أمنة ودافئة مع الناس الاخرين، فإنها تستجيب للعالم المحيط كمصدر من مصادر الضغط ولذلك فإنها لا تثق في رئيسها أو في زملائها، وطريقتها فى التوافق معهم

هي الانسحاب لتحمي نفسها او العدوان الدفاعي، وتعدد حالات التنازع مع الزملاء والجمهور، وهذا بخلق حالة من ضغط والتوتر والقلق وعدم الاستقرار الانفعالي يعكس على الكفاية الإنتاجية فتزيد أخطاء العمل ويقلل الإنتاج كما تضطرب علاقات العمل الإنسانية وينخفض مستوى الرض المهني ولا يتقبل التوجيه والإرشاد، كما تحتل العلاقة بينها وبين زملاتها وبينها وبين رؤسائها لدرجة ترفع عزوفها عن عملها وكذا هيبتها له ومن هنا تبدأ مشكلات العناد الانقطاع (بلخير، 2001، ص 28)

- **القيم الأخلاقية:**

ان نظام قيم الشرطة الذي يفرضه نظام العمل من حيث المتطلبات السلوكية والأخلاقية وضرورة تحقيق القوى لدى الآخرين من خلال الإنصاف بالمثالية والأمانة والشجاعة والنزاهة وغيرها هي أمور تنقل كاهل أفراد المؤسسة وتغرز لديهم الفرق بين ما ينبغي فعله وبين ما يمكن فطه وقد يشعرون بالعجز هن الإنصاف بمزايا ليس من الهين اكتسابها.

2.1.7 العوامل الاجتماعية:

- **الاستقرار الأسري:**

إن العلاقات الأسرية تؤثر بشكل كبير على حالة الشرطية، ويمكن ملاحظة كثرة حالات الانفصال والطلاق، فميا تعن الاجتماعية والعاطفية تصبح مركزه داخل مجموعة العمل على حساب الأسرة ،لأن ما تقضيه الموظفة من وقت في عملها يفوق أضعاف ما تقضيه بين أسرتها إضافة إلى أن الموظفة، قد تتعرض أثناء القيام بمهامها المختلفة ، السفر والإقامة بعيدا عن أسرتها لأيام وربما لشهور ، وهذا الابتعاد له تأثير سلبي وسيء على حالتها النفسية ، إذا كانت متزوجة ولها أطفال صغار ويتطلبون الرعاية الدائمة مما قد ينتج لها شعور بالتقصير نحو أسرتها.

- **الاستقرار المادي :**

- **المرتب:**

هناك علة مزمنة تنال من نشاط جهاز الشرطة وتعيقه عن أداء وظائفه وهذه العلة هي ضالة مرتبات موظفيه وعدم كفايتها لتأمين أثباتهم من أن يتشتت بفعل هموم العيش يكن يتأتى للإنسان أن يكون محاميا لغيره إلا إذا اطمأن أولا على انه قادرا على حماية نفسه من الانهيار أمام مطالب العيش أو نوائب الدهر، والاشتغال بأمور الغير حيث يتطلب في المشتل بها هدفي البال وصفاء النفس. (سخسوخ، 2001، ص 11).

- **السكن:**

يعد المشكل الذي يواجه أغلبية الموظفين والموظفات أحد الانشغالات الأساسية التي يستوجب حلها وارتفاع سعر الكراء الذي يقف حاجزا أمام ذوي الدخل الضعيف أو حتى الضعيف ، فالموظفة تبقى معلقة بفرصه الحصول على سكن وظيفي للحصول على الاستقرار العائلي ، وعدم وجود ليجعلها تقع في حيرة وعدم الاستقرار والقلق الدائم.

- **العلاقة مع الجمهور:**

والتي هي مصدر من مصادر الضغط النفسي والإحباط، حيث تكون صورة الشرطية سلبية لدى فئة من الناس وعادة ما تتدخل المبالغات والتجهيزات في انشاء هاته الصورة فهي شخص يتصف بالقسوة والعنف هذا ما يزيد من الضغوط النفسية الواقعة عليها، الأمر الذى يخلق نوع من التناقض النفسي في تعامل المواطن النفسي في مع الشرطية نفسها أثناء الخدمة أو خارجها في مواجهة سلوكيات بين العدوانية والإحتقار ووجود حاجز نفسي بينها وبين الاخرين.

3.1.7 العوامل المهنية.

- **الخضوع للسلم التصاعدي:**

ان نشاط الموظفة داخل المؤسسة الشرطية يغاير كلية نشاطه خارج نطاقها، لأن خارجها تجد حرية التصرف والحركة أما داخلها فالعكس، فيمثل الخضوع للنظام الهرمي طاعة الكامل هو من الأمور الضاغطة في حياة موظفة الشرطة، لأنه ممكن استغلال هذه السلطة لإشباع دوافع وميول تسلطية لدى بعض القيادات مما يشيع روح التذمر والسخط ويؤدي إلى انخفاض الروح المعنوية خاصة بالنسبة للجدد ذوي الرتب الدنيا وهذا قد يرجع إلى عدم دراية بعض المسؤولين بالقيادة الناجحة الحديثة والحسن الجماعي وتفهم ظروفا مرؤوسة والرضا عن وجودهن تحت أوامره، هنا الذي يؤدي إلى ارتفاع معنويات الموظفين.

- **الراحة والإجازات:**

إن مهنة الشرطية مهنة خاصة مهامها ومشكلاتها شاقة ويومية، وفترات الراحة لا تكفي بحجم التعب والإرهاق وهناك أيام يتضاعف فيها حجم العمل بالنسبة لموظفة الشرطة على عكس جهود المواطنين، حيث يزداد ضغط العمل عليها في العطل مثل نهاية الأسبوع الأعياد، العطل الرسمية، الكوارث، التظاهرات الرياضية إلى غير ذلك من المناسبات التي يلجا سببها الجمهور إلى الراحة بينما موظفة الشرطة.

- **الاستقرار الوظيفي :**

إن احتمالات تعرض عناصر الشرطة للنقل من منطقة الى أخرى أو من فرقة الأخرى أو من نشاط متخصص إلى نشاط أخر، حيث يختلف عمل كل منها في الطبيعة والاحتياجات التدريبية والمعارف الوظيفية وقدرات الموظف، كل هذا يعيق تحقيق العمل الجيد والرغبة وتجعل الوظيفة الشرطية لها العائد

المنشود وبالتالي يؤدي إلى الاستقرار الوظيفي وظهور نقاط الضعف ليس والتقصير وعدم التركيز ويشمل التفكير وبالتالي انخفاض في مستوى العمل وكذا مستوى العمل وكذا مستوى الانضباط والجدية. (بغدادي، 1999، ص 21-23).

8. صورة المجتمع عن المرأة الشرطية:

ان اشتغال المرأة قد يؤثر سلبا على الحياة الاقتصادية، باعتبار أن عملها فيه مزاحمة للرجل في ميدان نشاطه الطبيعي، مما أدى إلى انتشار البطالة في صفوف الرجال وهذا ما جعل بعض النساء تعاني في قطاعات مختلفة من النظرة الدونية والازدراء من طرف الرجل الذي يعتبرها منافسا له على مناصب الشغل وهذا بطبيعة الحال منافيا للدين والأخلاق. (زرارقة، 2014، ص 139)

يتحدث كثير من علماء النفس عن الصورة النمطية للمرأة ووصفها ببعض الصفات والسمات بصورة نمطية متكررة ويعتبرون ذلك عيبا في حق المرأة ن ويطالبون بتنفيذ هذه الصورة النمطية في المرأة، وبالتالي تعديل الأدوار التي يسندها المجتمع لكل جنس أو يفضل إسناده لجنس معين، ومع ذلك لا توجد قوانين تمنع قيام أي طرف بما يشاء من الأنشطة المشروعة خلافا للوظائف البيولوجية التي تقوم بها الأنثى ولا يستطيع غيرها أن يحل محلها فيها وبالمثل تلك وظائف الذكور.

توصلت الأبحاث أننا نربط في مجتمعنا العربي بين الذكور والجرأة وبين الأنوثة والشعور بالحياء، نحن نسند صفات معينة لأشخاص معينين ويسهم هذا في تفسير سلوك الأخرين والحكم على هذا السلوك ووضع الناس في قوالب وأنماط أو فئات جامدة نظرة خاطئة رفضها علماء علم النفس الشخصية، وحتى الصورة النمطية الشائعة في مجتمع ما عن المرأة ليس من الضروري أن تنطبق على جميع نساء المجتمع ولا حتى على المرأة واحدة في جميع الاحوال، فلم نكن نتصور اشتراك الإناث في رياضات عنيفة

كالملاكمة والمصارعة وحمل الاثقال أو قيام الإناث بأعمال عنيفة نسبيا كقيادة سيارات الأجرة أو الجزارة أو أعمال الميكانيك، والتحقت المرأة في كثير من جيوش العالم وقواته المسلحة وقوات الأمن والشرطة.

ومن هنا، فقد حظي موضوع اشتغال المرأة وتعليمها وتكيفها ودورها كأم وكزوجة وتأثير عملها على أبنائها باهتمام علمي كبير، وفي الآونة الأخيرة ظهرت دعوات لإسناد مناصب القضاء اليها وتولت بالفعل بعض المناصب القضائية، واهتمت دراسات كثيرة بالتعلم المختلط والذي يجمع بين الجنسين ولحسن الحظ فإن المرأة في بلادنا العربية تتقاضى نفس الأجر عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل وتحصل على نفس المزايا. (العيسوي، 2014، ص 20)

فالفكرة الشائعة تمام الشيوع لدى المرأة تكمن في المدرسة والعمل فهذا بالمقابل يمثله كله ترادفا للتحرر والتقدم، وبالتالي يصبح العمل الشخص الذي يحرك نفسه بنفسه، وبمثابة القوة العملية وهذا ما يسمى بالعهد الحالي، الذي ترى فيه المرأة نفسها سواء كانت عاملة عادية أو شرطية.

إذ يحدد تماما العلاقة الموجودة بين العمل المأجور وبين تحسين مكانة المرأة، حيث ترى في هذا المنظار عالمة الإجتماع المغربية (فاطمة المرنيسي) بأن الأجر المدفوع يمثل ثورة في عقلية المجتمع المسلم، إذ يصبح العمل هو الحل الذي يقضي على انتحار المرأة داخل بيتها وعلى تبعيتها لغيرها، وانطلاقا من هذه الإيديولوجيات نرى أن المرأة الشرطية أخذت المنعطف المعاكس تماما لألية الأسرة التي استمدت بإمبراطورية العادات، وذلك على مستوى العمل باعتباره الوسيلة المؤدية الى العنصرية والذي يعني الحرية والتطور فعليه وبممارسة المرأة لمهنة الشرطة فهي بهذا تحاول الجمع بين المهنة والسلطة لتحقيق مرادها ولإثبات ذاتها في مهنتها لكنها من منظور المجتمع بشتى مواقفه توصفها العادات والتقاليد الجزائرية بالمسترجلة، كونها تعاكس دخولها للعمل في مجال الشرطة، حيث تحتم عليها الأعراف خدمة ذويها مسبقا أي أهلها: الإخوة، الأخوات، والديها وخاصة إذا كانت بكرهم فهذا ما يخلق لها الصراع

داخلي في الاسرة، لكن بخروجها للعمل بعد تحصيل علمي معتبر يؤهل لها جو مساواة التي تراها في ممارستها لمهنة الشرطة وهذا عن طريق تجسيد سلطتها على زملائها وعلى أسرتها وعلى مجتمعها الذي يقيمها من خلال دورها في هذا المجال حيث تبقى كفة الشرطية دائما في التأرجح بين معارض ومؤيد خاصة وأن المجتمع الجزائري لا زال تقليديا يعاني من الرواسب النفسية العالقة بذهنية الأفراد، الذين لازالوا يحكمون على أن مهنة الشرطة مهنة رجالية محضة، وفيه تضطر المرأة على التخلي عن بعض الصفات الخاصة بها كالأنوثة العاطفة والحياء وعلاوة على ذلك نقول أن المرأة الشرطية في ميزان المجتمع تقيم حسب الأعراف السائدة او من خلال المواقف الاجتماعية للأفراد. (جندي، ص 74)

فالمرأة والرجل رغم الفروق الغير أساسية متساوية في القيمة الإنسانية وعمل المرأة هو حق من حقوقها، لأن الد ين يعطيها الحق في ممارسة كل أنواع العمل ما عدا ذلك الذي لا يتفق مع الأديان، ومن ناحية المجتمع فإن هناك بعض الأعمال يراها المجتمع أنها لا تتناسب المرأة ولا تتفق مع طبيعتها من الناحية الجسمانية ولا تتفق مع الأعراف والعادات والتقاليد الاجتماعية. (العبيدي، ولي، 2009، ص484)

9. المشكلات والصعوبات التي تواجه المرأة الشرطية في العمل:

لقد مكن المجتمع الصناعي الحديث المرأة من أن تدخل ميدان العمل والحصول على عمل دون مساعدة الرجل، وبالرغم من التغير في مركز المرأة الذي صاحب التغير، إلا أن ذلك لم يكن في صالحها دائمًا فجميع المجتمعات تواجه المشاكل التي تتصل بمركز المرأة وتقاوم تلك التغيرات، وتتخذ هذه المشاكل أشكالا مختلفة باختلاف المجتمعات، إنها وطأة التقاليد مثل الاعتقاد بأن الأعمال المنزلية يجب أن تقوم بها المرأة ومازال هذا التقليد معمولا به كثيرا من المجتمعات حتى وقتنا هذا بالرغم من خروج المرأة للعمل فمعظم الأزواج الذين تعمل زوجاتهم في مجتمعنا مثلا لا يقومون بمساعدتهن في أعمال المنزل على الاطلاق. (الخولي، 2003، ص 219)

فالنساء العاملات يواجهن سلسلة من المشكلات والصعوبات التي تعترضهن بين مشقة الجمع بين العمل والواجبات المنزلية والأسرية وعدم تناسب مكان العمل والسكن والمواصلات المنتظمة بالإضافة إلى معاناة بعض النساء من السلوكيات الغير المقبولة من قبل الذكور سواء في العمل أو في الطريق من العمل وإليه أو من التحرش بالعاملات في المناوبات الليلية.

وهناك مشكلة هامة تؤرق الكثيرات من العاملات وهي مخاوف العنوسة وذلك بسبب النظرة القاصرة اتجاه من يعملن والتي مازالت سائدة حتى يومنا هذا وإن خفت حدتها في وقتنا الراهن. (أبو غابش، 2008، ص 215)

ولقد أصبح الحديث عن اشتغال المرأة خارج المنزل حديثا عاما، ذلك لأن النساء من منظور العمل لسن سواء، بل نوعيات متعددة فهناك العازبات والمتزوجات وذوات الأولاد وغير ذوات الأولاد، فمن بين المتزوجات هناك من يعانين من المشاكل وهذا راجع لعملهن خارجا، حيث اصبح العمل نوعا من العلاج بالنسبة لعدد كبير منهن إذ يمثل حاجة اقتصادية وضرورية في الحياة، وهو السلاح الوحيد الذي تتدرع به من أجل تحقيق ذاتها فخروج المرأة للعمل في الشرطة صاحبه عدة مشاكل ترتب عنه: عدم رضا الزوج من جهة ومعاناة الأولاد من جهة أخرى إلى جانب متطلبات المهنة، فمن خلال هذه الوضعية نرى أن المرأة العاملة بصفة عامة والشرطية بصفة خاصة مشدودة من طرفين الأول وهو العائلة أو الأسرة، والثاني وهو العمل وكون العمل ضرورة في حياة المرأة، والأسرة هي واقعها الذي فرضته عليها الطبيعة فهي أولا وقبل كل شيء أنثى وأم ومنبع الحنان والحياة، لذا ومع متطلبات العصر وجدت نفسها بين حاجات لا نستطيع التخلي عنهما، فمهنة الشرطة تتطلب جهد ووقت وتفرغ تام، حيث يظهر جليا خاصة عند الشرطيات المتزوجات اللواتي لهن أطفال، ويعانين من مشاكل اجتماعية كسوء تفهم وضعهن المهني عند أزواجهن، وهذا ما يجعل الشرطية لا توفق في حياتها اليومية بين العمل والبيت أحيانا، وتبقى مشكلات المهنية للشرطية ما هي إلا مسألة تنظيم فحسب فمهنة الشرطة وإن تطلبت وقتا أكثر فالبيت أكثر من ذلك، فالشرطية ليست وحدها من تعاني من مشاكل وصعوبات بسبب مهنتها فالممرضة والقاضية والمحامية وغيرهن يعانين أيضا، فحتى وإن تحتم الأمر عليها فهي تتخلى عن عمل المنزلي في سبيل واجبها وتبقى مثل هذه المشكلات ملازمة لهن نظرًا لظروفهن العائلية وارتباطاتهن اليومية.

(جندي، ص 76)

خلاصة:

إن مجمل التغيرات التي عرفها المجتمع وعرفتها المرأة في مسار حياتها الشخصية أثر عليها إيجابيا فهذه الظروف ساعدتها في أن تكون عضوا فعالا وممارسا قويا إلى جانب الرجل في مختلف الأمور.

حيث أن عمل المرأة خارج البيت ساعد على تغيير مكانتها داخل المجتمع فأعطاها استقلالية وحرية لم تكن تتمتع بها من قبل ولكن هذا التغير يختلف حسب ثقافة المجتمع وقيمه نظرا للتطور الاقتصادي الحاصل والذي فتح أمامها أفاقا جديدة للتعلم والعمل وبالتالي فقد أتاح لها هذا المجتمع المساواة مع الرجل في العديد من المجالات فالعمل هو حق المرأة كما هو من حق الرجل شرط أن يكون هذا العمل في حد ذاته مشروعا وهي بمثابة عليه في الأخرة ومكافأة عليه في الدنيا، وعلى غرار هذه المهن الشرطة التي تمارس من خلالها المرأة السلطة في المجتمع حسب الشروط المهنية ولها في ذلك طريقة خاصة بعيدة عن العنف، وهذا لتتمكن من تأدية واجبها الوطني كمواطنة جزائرية حسب ما يمليه عليها ميثاق الشرف.

الجانب التطبيقي

تمهيد:

إن قيمة البحث العلمي لا تقل أهمية عن الخطوات والإجراءات المنهجية المتبعة من قبل الباحث، وهذا من أجل اختبار فرضيات البحث، والتأكد من تحققها أو عدم تحققها، وبالتالي الإجابة عن تساؤلات البحث وهو الهدف من إنجازه.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق الى ذكر جميع الاجراءات المتبعة في الدراسة، حيث قمنا بالتذكير بفرضيات البحث، وتحديد الإطار الزماني والمكاني للدراسة، وبعدها تطرقنا للدراسة الاستطلاعية واجراءاتها، ثم حددنا المنهج المتبع في الدراسة ومجتمعها، وبعدها تطرقنا الى العينة الأساسية في الدراسة كما حددنا الخصائص السيكو مترية (الصدق والثبات)، وأخيرا حددنا الأساليب والأدوات المستخدمة في الدراسة.

1. **التذكير بفرضيات الدراسة:**

- **الفرضية العامة:**

اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية سلبية.

- **الفرضيات الجزئية:**

الفرضية الجزئية الأولى: لا توجد فروق دالة إحصائيا بين اتجاه الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية تعزى لمتغير الجنس (ذكر/أنثى).

الفرضية الجزئية الثانية: لا توجد فروق دالة إحصائيا بين اتجاه الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية تعزى لمتغير التخصص (علم النفس/علم الاجتماع).

2. مجالات الدراسة:

لا يخفى أن أي بحث علمي لا يخلو من مجال زماني ومكاني، وفيما يلي سنحدد كل من المجالين للدراسة الحالية:

1.2. المجال المكاني: " كلية العلوم الانسانية والاجتماعية سويداني بوجمعة "

هي كلية من كليات جامعة قالمة، تحتوي على عدة تخصصات تم إنشاؤها في 30 جوان 2003، تتكون من قسمين: قسم العلوم الإنسانية ويتكون من مجموعة من التخصصات، وقسم العلوم الاجتماعية وهو محطة دراستنا ويتكون من قسم على النفس وقسم علم الاجتماع، وفي الفترة الأخيرة أُضيف له تخصص الفلسفة، ويعتبر تخصص علم النفس وعلم الاجتماع وقفة لتطبيق جزء من دراستنا الحالية ،كونها تهتم بالكشف عن اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية فهي بالضرورة تُحَتم علينا التوجه الى المكان الذي تتواجد فيه هذه الشريحة (الطلبة) فقمنا باختيار طلبة السنة الثالثة ليسانس في علم النفس وعلم الاجتماع من كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بولاية قالمة.

2.2. المجال الزماني:

يمكن تقسيم المدة الزمنية التي استغرقت للدراسة كما يلي:

- الفترة الممتدة من شهر فيفري الى شهر مارس خصصت لجمع المادة النظرية وفرزها وصياغتها.
- الفترة الممتدة من شهر أفريل الى ماي كانت مقسمة الى عدة مراحل:

- **المرحلة 01:**

كانت مخصصة للجانب الميداني، حيث قمنا بدراسة استطلاعية التي على ضوئها تم بناء بنود استمارة الاتجاهات الذي تم اعتمادها في الدراسة.

- **المرحلة 02:**

قمنا ببناء بنود الاستمارة وعرضها على المحكمين لقياس صدق الأداة.

- **المرحلة03:**

قمنا بتطبيق الأداة على عينة الدراسة الاستطلاعية، وهذا بعد تعديلها بصورة نهائية، وبعد الأخذ بعين الاعتبار كل ملاحظة لكل أستاذ من الأساتذة المحكمين، وقد تمت الاستعانة بنتائج الدراسة الاستطلاعية لحساب الثبات.

- **المرحلة04:**

في هذه الفترة قمنا بالتطبيق النهائي للاستمارة على عينة الدراسة الأساسية.

- **المرحلة05:**

تمت في هذه المرحلة تفريغ البيانات باستخدام spss الذي يعرض لنا النتائج بشكل سهل وسريع، بعدها قمنا بعرض النتائج ومناقشتها.

3. الدراسة الاستطلاعية:

إن الدراسة الاستطلاعية تشكل الشرط الضروري والإلزامي للدراسة، إذ لا يمكن أن نتصور من دونها أي مصداقية للعمل العلمي. (مسلم، ص 29).

فهي تتيح للباحث فرصة التعرف على الظاهرة محل البحث وأبعادها الحقيقية، ويستطيع أن يفصل بينها وبين ما يشابهها من مشكلات. (خاطر، 2004، ص 138)

1.3. الأهداف الرئيسية للدراسة الاستطلاعية:

الهدف من إجراء هذه الدراسة الاستطلاعية يكمن فيما يلي:

- التعرف على مكان إجراء الدراسة المتعلقة بالبحث بشكل جيد.
- تحديد حجم المجتمع وكذا حجم العينة.
- وضع الأداة المناسبة للدراسة.
- تحديد الوقت الكافي لتطبيق أداة الدراسة.
- معرفة مدى صدق وثبات الأداة المستخدمة في الدراسة.
- جمع معلومات عن موضوع الدراسة في الميدان.

2.3. أدوات جمع البيانات في الدراسة الاستطلاعية:

1.2.3. الملاحظة:

تحتل مكانة بارزة في أدوات البحث العلمي، لأن المعرفة الإنسانية قائمة بدرجة كبيرة على الملاحظة الدقيقة، فالملاحظة وسيلة أساسية لجمع كثير من الحقائق عن الظواهر المختلفة موضوع الدراسة. (سليمان، 2014، ص 195)

وقد استخدمنا الملاحظة في هذه الدراسة للاطلاع على مدى ملائمة ميدان الدراسة للمتغيرات التي يجري فيها البحث، كما تم من خلال الملاحظة تحديد العينة المقصودة.

2.2.3. المقابلة: وتعرف على أنها عبارة عن عملية تفاعل لفظي بين القائم بالمقابلة والمبحوث من أجل استثارة دوافعه للحصول على بعض المعلومات التي تتعلق بآرائه واتجاهاته ومعتقداته. (باهي، الأزهري، 2006، ص 76)

وقد استعملنا المقابلة في الدراسة الاستطلاعية وذلك من خلال طرح ثلاثة أسئلة حول المرأة الشرطية على الطلبة الجامعيين لمعرفة آرائهم واتجاهاتهم حولها.

3.3. مراحل الدراسة الاستطلاعية:

- **المرحلة الأولى:**

بعد أن تم تحديد مكان إجراء الدراسة قمنا بالاطلاع على حجم الطلبة المقبلين على التخرج سنة 3 ليسانس، وكذلك العدد حسب الجنس. (عدد الذكور، عدد الاناث)

وذلك عن طريق مقابلة مع المسؤولين وبالتحديد مع الاداريين والبيداغوجيين وهذا ساعدنا في اختيار العينة.

- **المرحلة الثانية:**

بعد جمع المعلومات حول عدد الطلبة قمنا بإجراء مقابلات شفوية مع عشرين(20) طالبة وطالب واحد(1) في السنوات النهائية {سنة ثالثة ليسانس} لكل من التخصصين علم النفس وعلم الاجتماع، وذلك للتعرف على أفكارهم واتجاهاتهم كصورة مبدئية نحو المرأة الشرطية، وقد تم طرح عليهم ثلاثة اسئلة وهي كالآتي:

- ما رأيك في المرأة الشرطية ؟
- هل يمكن ان تنجح المرأة في سلك الشرطة ؟
- في رأيك ما هو الهدف من التحاق المرأة الى سلك الشرطة ؟

وانطلاقا من اجاباتهم تم بناء بنود الاستمارة.

4.3. عينة الدراسة الاستطلاعية:

تمثلت عينة الدراسة الاستطلاعية في 20 طالبة، وطالب واحد (1) من التخصصين (علم النفس، علم الاجتماع)، تمت مقابلتهم شفويا.

- سنة ثالثة علم النفس: عدد الأفراد الذين تمت مقابلتهم 10.
- سنة ثالثة علم الاجتماع: عدد الأفراد الذين تمت مقابلتهم 11 (10 اناث، وذكر 1).

والتي ساعدت في بناء بنود الاستمارة.

الجدول رقم (1): يمثل توزيع افراد عينة الدراسة الاستطلاعية حسب الجنس.

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	01	%4.76
اناث	20	%95.24
المجموع	21	%100

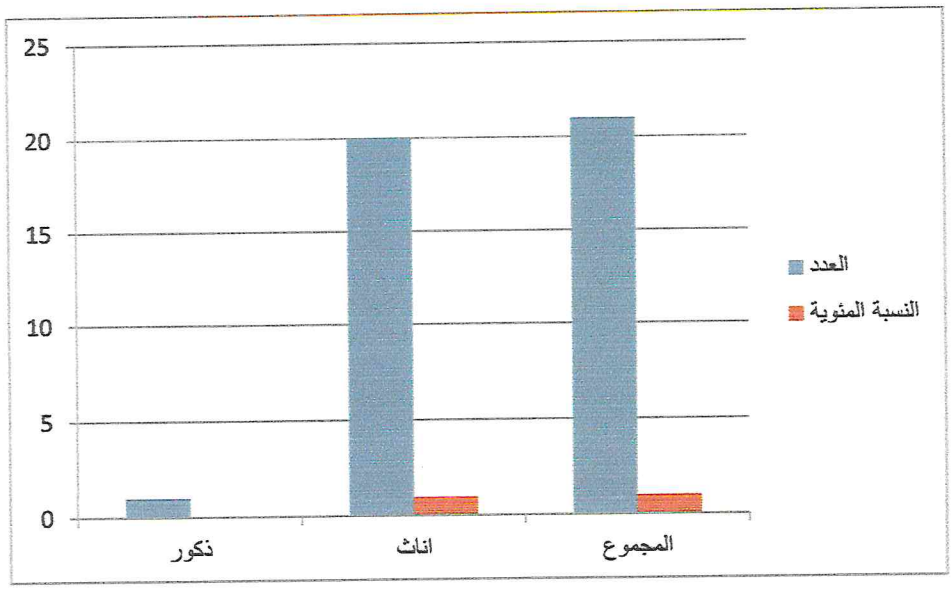

الشكل رقم (2): يمثل توزيع افراد عينة الدراسة الاستطلاعية حسب الجنس.

تكونت عينة دراستنا الاستطلاعية لبناء بنود المقياس من 21 طالب وطالبة، حيث قدرت نسبة الذكور بـ 4.76%، أما نسبة الاناث فقدرت بـ 95.24%، والملاحظ هنا أن نسبة الاناث أكبر من نسبة الذكور نظرا لنقص عددهم.

و21 طلبة هم من تخصصين مختلفين، وهما علم النفس وعلم الاجتماع وهذا ما سنوضحه في الجدول الاتي:

الجدول رقم (2): يمثل توزيع افراد عينة الدراسة الاستطلاعية حسب التخصص.

التخصص	العدد	النسبة المئوية
علم النفس	10	%47.62
علم الاجتماع	11	%52.38
المجموع	21	%100

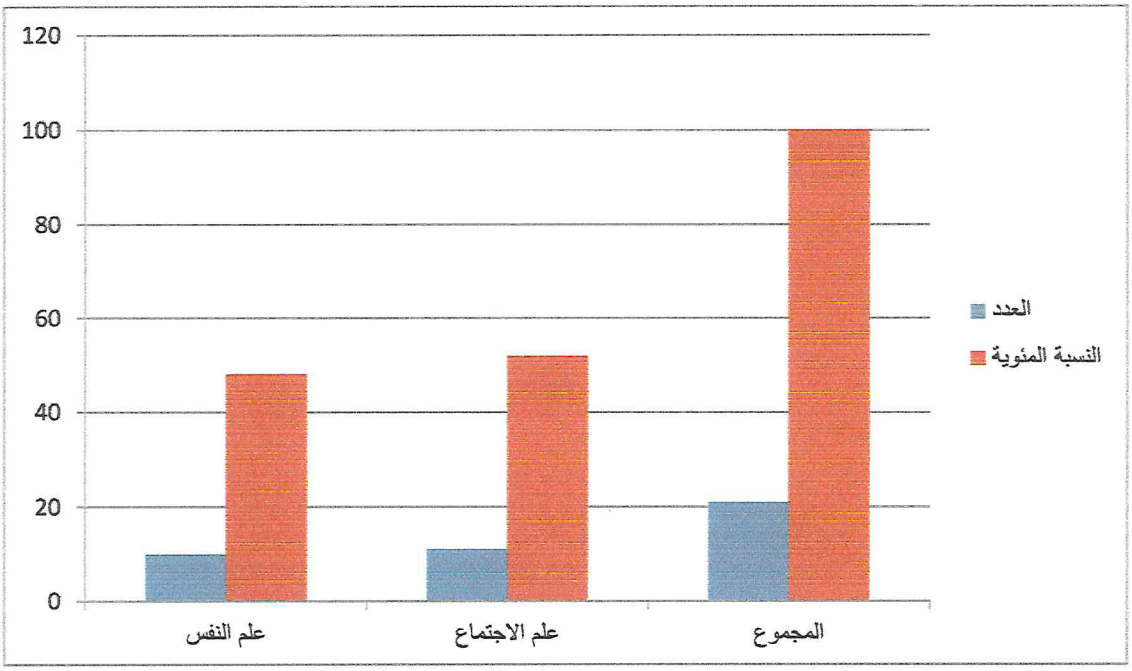

شكل رقم (3): يمثل توزيع افراد عينة الدراسة الاستطلاعية حسب التخصص.

قدرت نسبة طلبة علم النفس بـ 47.62%، بينما بلغت نسبة طلبة علم الاجتماع 52.38%.

- ولحساب ثبات الاستمارة وتعديل ما يمكن تعديله لتصبح في الأخير قابلة للتطبيق على عينة الدراسة الأساسية تم بنائها وتوزيعها على 7 طلبة من التخصصين علم النفس وعلم الاجتماع.

الجدول رقم (3): يمثل عينة الدراسة الاستطلاعية لحساب ثبات استمارة الاتجاهات نحو المرأة الشرطية حسب الجنس.

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	01	%29,14
اناث	06	%71,85
المجموع	07	%100

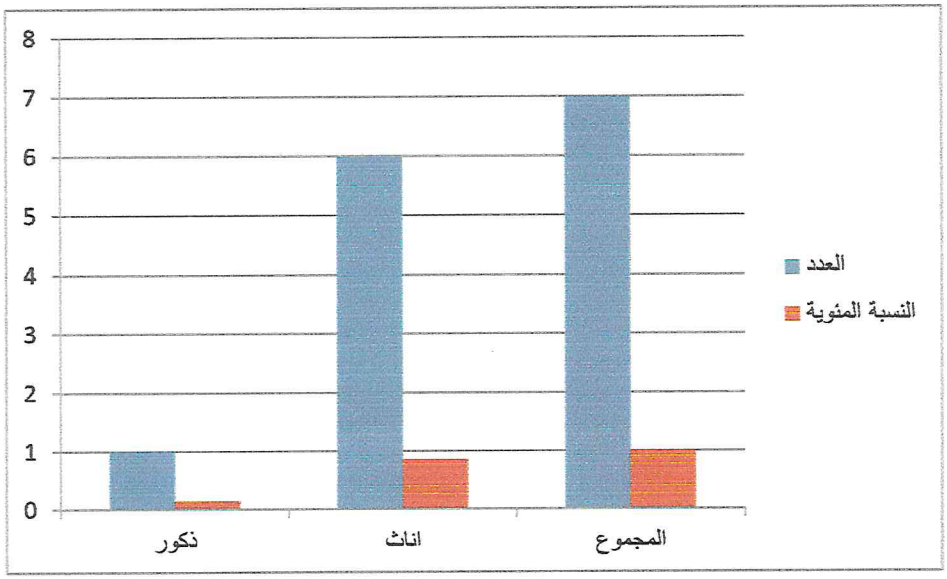

الشكل رقم (4): يمثل توزيع أفراد العينة الدراسة الاستطلاعية لحساب ثبات استمارة الاتجاهات نحو المرأة الشرطية حسب الجنس.

قمنا بتطبيق الاستمارة على عينة استطلاعية تقدر بـ 7 طلبة حيث قدرت نسبة الذكور 14.29%، أما نسبة الإناث فكانت نسبتهن أكثر، حيث قدرت 85.71%، والملاحظ دائما أن نسبة الإناث أكثر بكثير من نسبة الذكور.

والسبع (7) طلبة هم من التخصصين السالفة الذكر والمتمثلة في الجدول الأتي:

الجدول رقم (4): يمثل عينة الدراسة الاستطلاعية لحساب ثبات استمارة الاتجاهات نحو المرأة الشرطية حسب التخصص.

التخصص	العدد	النسبة المئوية
علم النفس	03	%42.86
علم الاجتماع	04	%57.14
المجموع	07	%100

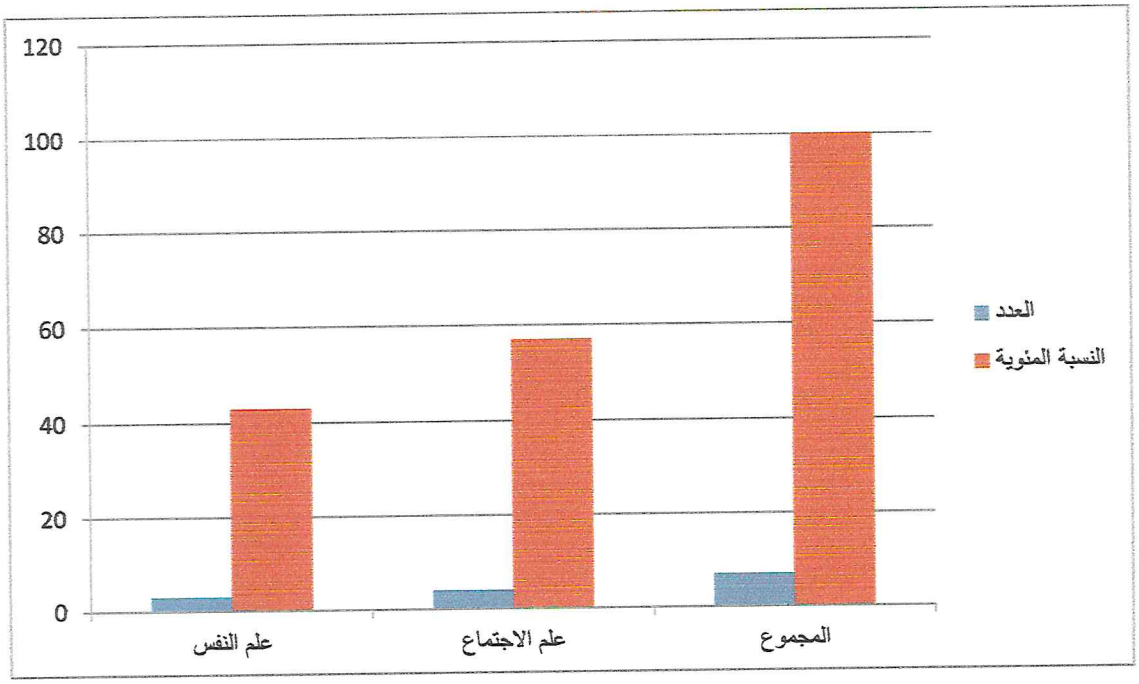

الشكل رقم (5): يمثل عينة الدراسة الاستطلاعية لحساب ثبات استمارة الاتجاهات نحو المرأة الشرطية حسب التخصص.

قدرت نسبة طلبة علم النفس بـ 42.86%، بينما كانت نسبة طلبة علم الاجتماع بـ 57.14%.

5.3. نتائج الدراسة الاستطلاعية:

- الكشف عن بعض حقائق الموضوع .
- التعرف على حجم مجتمع البحث (عدد الذكور اقل من عدد الاناث).
- حساب صدق وثبات أداة المستعملة في الدراسة.
- تعديل وإعادة صياغة بنود الاستمارة ليطرح في الصورة النهائية، فقمنا بتعديل العبارات رقم(1، 4، 25،6) وحذف العبارتين رقم (31، 32).

4. منهج الدراسة النهائية:

1.4 تعريف المنهج: هو الأسلوب الذي يسير على نهجه الباحث لتحقيق هدف بحثه والإجابة على أسئلته، أو بعبارة أخرى كيف يحقق الباحث هدفه. (مزيان، ص 29).

فهو طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية. (عناية، 2008، ص 78).

وبالتالي فالمنهج ضروري للبحث، ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي كونه يلائم طبيعة الموضوع والأهداف التي يرمي إليها، فمن خلال هذه دراسة نطمح لمعرفة طبيعة اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية، وكذلك معرفة الفروق فيها بحسب متغيرين أساسين هما: الجنس (ذكور/ اناث)، والتخصص (علم النفس / علم الاجتماع)،وعلى هذا الأساس وقع اختيارنا على المنهج الوصفي لدراستنا، حيث ان طبيعة الدراسة هي التي تحدد طبيعة المنهج المستخدم.

5. الدراسة الأساسية

1.5. مجتمع الدراسة:

يعني جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، اذا هو جميع الأفراد والأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع البحث. (عطوي، 2015، ص 211).

وفي هذه الدراسة تحدد المجتمع الأصلي بطلبة جامعة سويداني بوجمعة للعلوم الانسانية والاجتماعية بولاية قالمة وبالتحديد قسم العلوم الاجتماعية(علم النفس وعلم الاجتماع).

فمن خلال دراستنا المتواضعة نحن لا نطمح بالقيام بمسح شامل عن اتجاهات كل الطلبة الجامعيين، وذلك لأن هذا يحتاج لإمكانيات مادية وبشرية كبيرة والتي ليست متوفرة في الآجال القريبة، ولهذا فإن أحسن طريقة هي اللجوء الى الدراسة باستخدام العينة بشرط أن تكون هذه الأخيرة ممثلة تمثيلا حقيقيا لمفردات المجتمع الأصلي الذي سحبت منه.

ولقد اخترنا مجتمع الطلبة بالتحديد، كونهم قد توصلوا الى درجة معينة من الوعي والإدراك والثقافة، ويمثلون الفئة الهامة داخل المجتمع حيث يدرسون في العديد من التخصصات التي تسمح لهم

باكتساب العديد من المعارف والمعلومات حول مواضيع عدة، فقمنا باختيار تخصصين أساسيين فقط ألا وهما علم النفس وعلم الاجتماع وبتحديد طلبة السنة 3 ليسانس المقبلين على التخرج كونهم أكثر إلماما واستفادة مما قدم إليهم من معلومات ومعارف في جميع المقاييس طوال ثلاث سنوات من الدراسة وهذا ما يجعلهم أكثر قدرة على التفكير المنطقي والصحيح.

والجدول الآتي يوضح مجتمع دراستنا وبالتحديد عدد الطلبة لكلا التخصصين:

الجدول (5) يمثل مجتمع الدراسة حسب التخصص.

التخصص	علم النفس العيادي	علم الاجتماع	المجموع
عدد الطلبة	55	45	100
النسب المئوية	%55	%45	%100

قدرت نسبة طلبة علم النفس بـ 55%، بينما بلغت نسبة طلبة علم الاجتماع بـ 45 % .

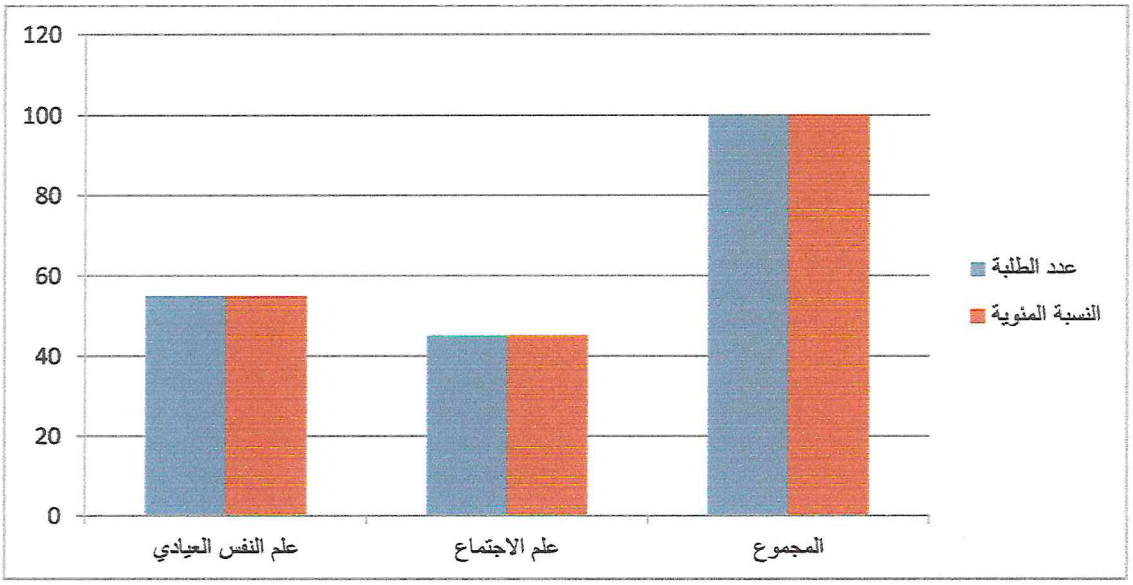

الشكل رقم (6): يمثل مجتمع الدراسة وفق التخصصات.

6. عينة الدراسة وخصائصها:

1.6. تعريف العينة:

يعتبر اختيار العينة الممثلة للمجتمع المبحوث أصعب الأمور التي تواجه الباحثين والدارسين فأول شروط نجاح اختبار العينة هو ضرورة تمثيلها لكل حالات المجتمع المبحوث وتعبيرها بصدق عن الظاهرة محل الدراسة. (سلاطنية، 2009، ص 127)

ولقد اعتمدنا في دراستنا على العينة المقصودة.

2.6. عينة الدراسية الأساسية:

عينة الدراسة الأساسية متمثلة في كل عدد أفراد المجتمع الأصلي والتي تم اختيارهم بطريقة قصدية وذلك كونهم مقبلين عن التخرج، والانتقال الى حياة اجتماعية جديدة منها الحياة المهنية بالإضافة الى أن كلا التخصصين لهم فرصة المشاركة في مسابقات التوظيف الخاصة بسلك الشرطة

وقدر عدد أفراد العينة بـ 158 طالب وطالبة من التخصصين السابقة الذكر، أخذ منها عدد أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية المتمثل عددهم في 21 طالب وطالبة، بالإضافة الى عينة حساب الثبات المتمثلة في 7 طلبة، وبهذا يصبح عدد الطلاب هو 130 طالب، فقد تم توزيع 130 استمارة عليهم لإتمام الدراسة الميدانية، فتم استرجاع 100 استمارة، 55 استمارة لطلبة علم النفس العيادي و45 استمارة لطلبة علم الاجتماع والباقي لم يسترجع والمتمثل في 30 استمارة وهذا راجع الى أسباب مجهولة.

3.6. خصائص العينة:

- **حسب الجنس:**

الجدول(6): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس.

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	22	%22
اناث	78	%78
المجموع	100	%100

من خلال الجدول نلاحظ بأن عدد الاناث اللواتي تبلغ نسبتهم 78% يزيد عن عدد الذكور الذين تقدر نسبتهم بـ 22%، وهذا يعكس بروز المرأة وتواجدها بشكل ملفت للانتباه في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي.

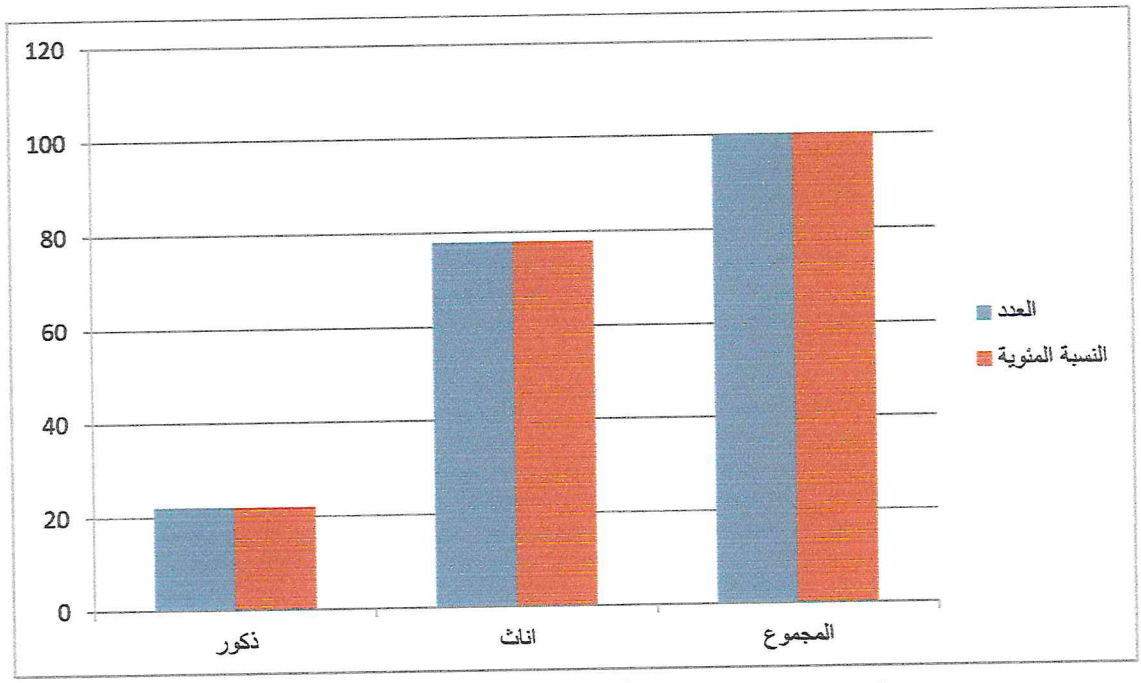

الشكل رقم (7): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس.

- **حسب التخصص:**

الجدول رقم (7): يمثل توزيع افراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التخصص.

التخصص	عدد أفراد التخصص	النسب المئوية
علم النفس	55	%55
علم الاجتماع	45	%45
المجموع	100	%100

الجدول يوضح عدد أفراد عينة الدراسة الاساسية في كل من التخصصين (علم النفس، علم الاجتماع) حيث قدرت نسبة طلبة علم النفس 55% و45% بالنسبة الى طلبة علم الاجتماع.

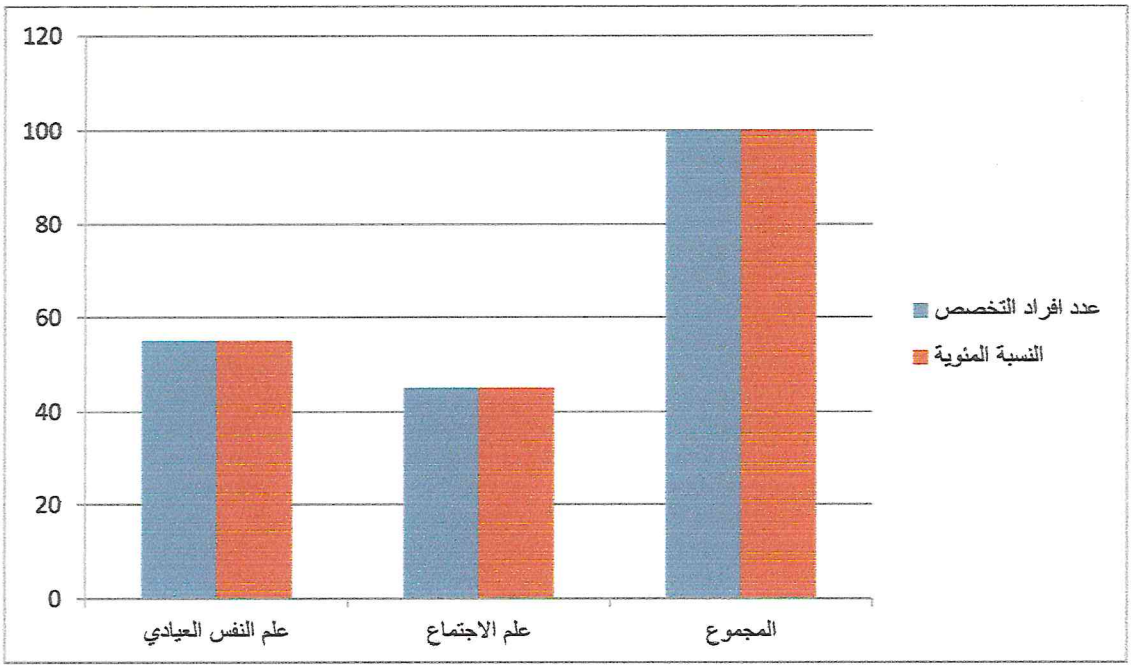

الشكل رقم (8): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التخصص.

7. أدوات جمع البيانات:

لا يخلو أي بحث علمي من التقنيات وأدوات جمع البيانات التي يركز عليها الباحث للإلمام بالمعطيات الخاصة بالظاهرة المراد دراستها، ويكون اختيار هذه الأداة متعلق بطبيعة موضوع الدراسة والهدف المراد الوصول اليه. (عليان، 2000، ص 81).

وبما أننا بصدد دراسة اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية وبغرض اختبار فرضيات الدراسة قمنا باستخدام استبيان.

ويعرف الاستبيان أو الاستبانة: بأنها احدى وسائل جمع البيانات والتي تتضمن مجموعة من الأسئلة بهدف الحصول على استجابات أفراد العينة المختارة من الأفراد والمتمثلة في آراءهم وتفضيلاتهم وتوجهاتهم نحو الموضوع قيد الدراسة.(باهي، 2006، ص 88)

وقد لجأنا الى تصميم يضم مجموعة من البنود المغلقة، وذلك لتسهيل عملية تفريغ البيانات، بالإضافة الى أن بنوده لا تستدعي وقت طويل للإجابة كون العبارة سهلة وواضحة.

1.7. كيفية بناء الاستمارة:

لقد تم بناء الاستمارة من خلال الدراسة الاستطلاعية والجانب النظري وكذا الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الشرطية، وعليه تم صياغة 44 بند يشير الى الاتجاهات نحو المرأة الشرطية يتكون من اتجاهين: أحدهما ايجابي والآخر سلبي، الهدف من دراستنا معرفة طبيعة الاتجاهات نحو المرأة الشرطية إن كانت ايجابية أو سلبية، بالإضافة الى معرفة ما إذَا كانت هناك فروق دالة احصائيا في اتجاه الطلبة تعزى الى كل من متغير الجنس والتخصص.

2.7. كيفية تصحيح الاستمارة:

من أكثر الأساليب انتشارا واستخداما هي طريقة ليكارت وهذا لاحتوائها على وسائل تمكننا من قياس درجات الموافقة أو عدم الموافقة لكل بند، تتكون هذه الطريقة من مجموعة من البدائل: موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة، ونعبر عن كل استجابة بقيمة عددية، ويعبر المجموع عن اتجاه الفرد نحو الموضوع محل الدراسة.

وفي دراستنا الحالية قمنا بتقسيم الاستمارة الى قسمين:

- بنود ايجابية وعددها 25 بند.
- بنود سلبية وعددها 19 بند.

الجدول(8): يمثل أرقام البنود الإيجابية والبنود السلبية ومجموعها.

البنود	أرقام البنود	المجموع
بنود ايجابية	1. 2. 3. 4. 6. 7. 8. 9. 10. 15. 18. 19. 20. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 34. 35. 36. 40. 42	25
بنود سلبية	7 11. 12. 13. 14. 16. 17. 21. 29. 30. 31. 32. 33. 37. 38. 39. 41. 43. .44	19

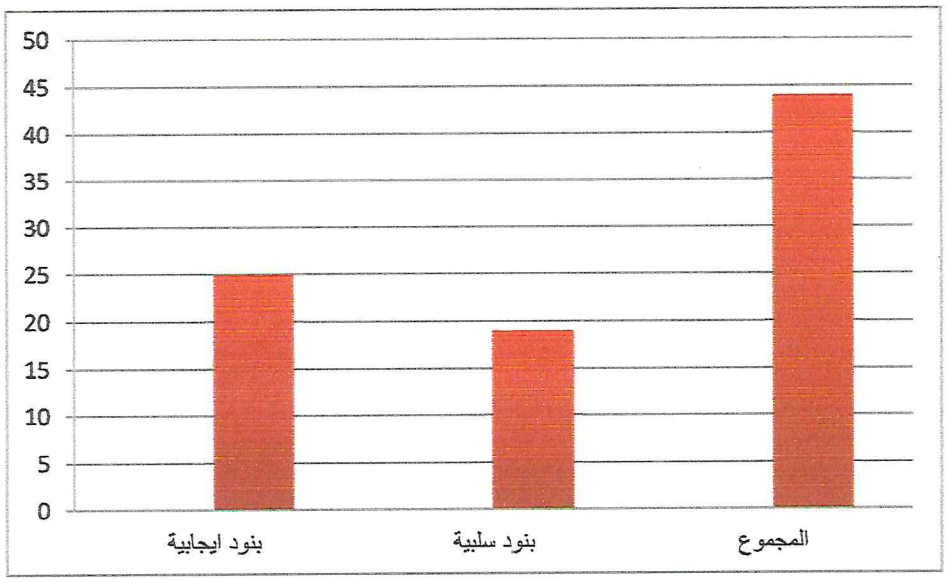

شكل رقم (9): يمثل أرقام البنود الايجابية والبنود السلبية ومجموعها.

كما سبق الذكر أنه تم التعبير عن كل استجابة بقيمة عددية، أي درجات لكل بديل من البدائل وذلك باختلاف الاتجاه وبما أن سلم (ليكارت) خماسي فالدرجات تراوحت بين 1 الى 5 كالآتي:

بالنسبة للبنود الايجابية أُعطيت درجات :5 4 3 2 1.

بالنسبة للبنود السلبية أعطيت درجات: 1 2 3 4 5.

الجدول(9): يوضح بدائل استمارة الاتجاهات نحو المرأة الشرطية والدرجات المعطاة للبنود الايجابية والسلبية.

البدائل	البنود الايجابية	البنود السلبية
موافق بشدة	5	1
موافق	4	2
محايد	3	3
معارض	2	4
معارض بشدة	1	5

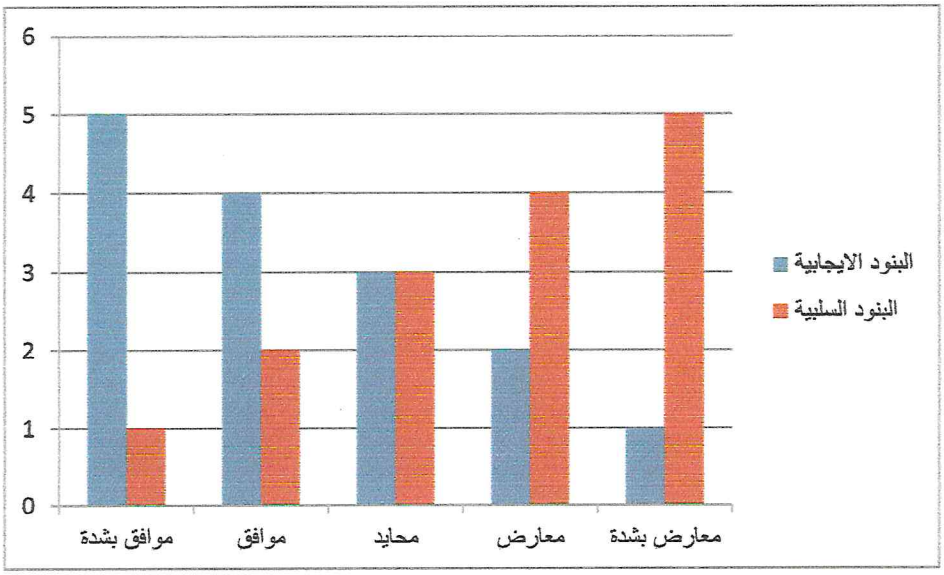

شكل رقم (10): يمثل بدائل استمارة الاتجاهات نحو المرأة الشرطية والدرجات المعطاة للبنود الايجابية والسلبية.

وبالنسبة للدرجات النهائية التي يمكن الحصول عليها:

- الدرجة العليا: هي حصيلة ضرب أعلى درجة للبند الايجابي في عدد بنود الاستمارة 5*44= 220.
- الدرجة الدنيا: هي حصيلة ضرب أدنى درجة للبند السلبي في عدد بنود الاستمارة: 1*44= 44.
- الدرجة الحياد: هي حصيلة ضرب الدرجة الوسطى في عدد بنود الاستمارة 3*44= 132.
- أعلى درجة هي 220 وأدنى درجة هي 44 والدرجة الوسطى هي 132.

وبذلك تم الحصول على أعلى درجة 220 وأدنى درجة 44 ودرجة وسطى وهي 132، ودرجة بين 132 و44 وتمثلت في 88، كما نجد درجة بين 132 و220 هي 176.

ويمكن تفسير هذه الدرجات أنه:

- كلما اقترب المجموع من جهة 44 كان الاتجاه أكثر سلبية نحو الشرطية وكلما كان مقتربا من 88 كان أقل سلبية.
- تمثل الدرجة 132 درجة الحياد ويعبر عن الحياد بين الجانب السلبي والايجابي.
- وعلى قدر ابتعاد المجموع عن 132 الى جهة 176 كان الاتجاه ايجابي، والى جهة 220 كان أكثر ايجابية.
- وبصفة عامة فدرجات الأقل من درجة الحياد 132 تعبر عن الاتجاه السلبي والاكبر من 132 تعبر عن الاتجاه الايجابي، وتمثل 132 الاتجاه الحيادي.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول(10): يوضح كيفية تفسير درجات إستمارة الاتجاهات نحو الشرطية.

الدرجات	تفسيرها
87-44	أكثر سلبية
131-88	سلبية
132	محايد
176-133	ايجابية
220-177	أكثر ايجابية

8. تحديد الخصائص السيكو مترية لاستمارة اتجاهات نحو المرأة الشرطية:

1.8. الصدق:

أهم خاصية من خواص القياس، ويشير مفهوم الصدق الى الاستدلالات الخاصة التي تخرج بها من درجات المقياس من حيث مناسبتها ومعناها وفائدتها، ولذلك يشير الصدق الى مدى صلاحية استخدام درجات المقياس للقيام بتفسيرات معينة. (ابو علام، 2006، ص447)

وفي دراستنا قمنا بالاعتماد على صدق المحكمين، بغرض التأكد من صلاحية الاستمارة في معرفة طبيعة اتجاهات الطلبة نحو المرأة الشرطية.

2.8. صدق المحكمين:

يمكن حساب صدق الاختبار بعرضه على عدد من المختصين والخبراء في المجال الذي يقيسه الاختبار، فإذا قال الخبراء أن هذا الاختبار يقيس السلوك الذي وضع لقياسه فإن الباحث يستطيع الاعتماد على حكم الخبراء. (نصر الله، 2016، ص 245)

ولاستخراج صدق المحكمين، تم عرض الأداة المستخدمة (الاستمارة) على 9 من المحكمين المختصين في علم النفس وعلم الاجتماع، والملحق رقم (3) يمثل استمارة التحكيم المقدمة لهم قبل التعديل، حيث طلب منهم إبداء آرائهم واقتراحاتهم حول فقرات الاستمارة، ومدى مناسبتها وكذلك مدى

وضوح صياغتها اللغوية واقتراح أي تعديل أو اضافات للعبارات، والملحق رقم (1) يمثل أسماء هؤلاء المحكمين، وبناءا على ملاحظات وإقتراحات المحكمين تم الإتفاق على صلاحية 44 بند من أصل 46 مع إدخال بعض التعديلات من حيث الكلمات أو الصياغة وكذا اعادة ترتيب، ومن هذا المنطق تحقق صدق الأداة حسب شهادة المحكمين.

الملحق رقم(4) يمثل استمارة اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية في صورته النهائية.

3.8. تعريف الثبات:

يقصد بالثبات الموثوقية، ولفظ الثبات أساسا يشير إلى نفس الشيء بالنسبة للقياس، بمعنى الحصول على نتائج نفسها عند تطبيق الاداة أكثر من مرة على الأفراد أنفسهم.

- **التجزئية النصفية:**

لقد تم التأكد من ثبات عبارات الاستمارة في هذه الدراسة بالاعتماد على طريقة تجزئة الاختبار أي التجزئة النصفية، وذلك من خلال تطبيق الاختبار على افراد المجموعة، وفي المعالجة الإحصائية للبيانات يتم تقسيم الاختبار الى قسمين أحدهما يشمل الأسئلة أو البنود ذات الأرقام الفردية: (1، 3، 5..) والثاني يشمل الأسئلة أو البنود ذات الأرقام الزوجية (2، 4، 6 ..) وهنا يكون لكل فرد تقديران أحدهما على الأسئلة الفردية والثاني على الأسئلة الزوجية ويتم حساب معامل الارتباط بين قيمة استجابات المجموعة على البنود.(عبد العزيز، 2012، ص 190)

وعليه فقد اعتمدنا في دراستنا على طريقة التجزئة النصفية لحساب ثبات الاستمارة.

ولأن ثبات الإستمارة تعتمد على ثبات البنود تم حساب معامل الثبات على عينة قدرت بـ 7 طلبة وبالاعتماد على طريقة التجزئة النصفية وتقسيم الاستمارة الى بنود فردية وبنود زوجية كما هو

مبين في الجدول التالي الذي يمثل عدد البنود الفردية والزوجية في استمارة اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية والتي تمت الاستعانة به في طريقة التجزئة النصفية.

الجدول (11):يوضح أرقام البنود الفردية والبنود الزوجية في طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستمارة

البنود	ارقام البنود	المجموع
البنود الفردية	1، 3، 5، 7، 9، 11، 13، 15، 17، 19، 21، 23، 25، 27، 29، 31، 33، 35، 37، 39، 41، 43.	22
البنود الزوجية	2، 4، 6، 8، 10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، 32، 34، 36، 38، 40، 42، 44.	22

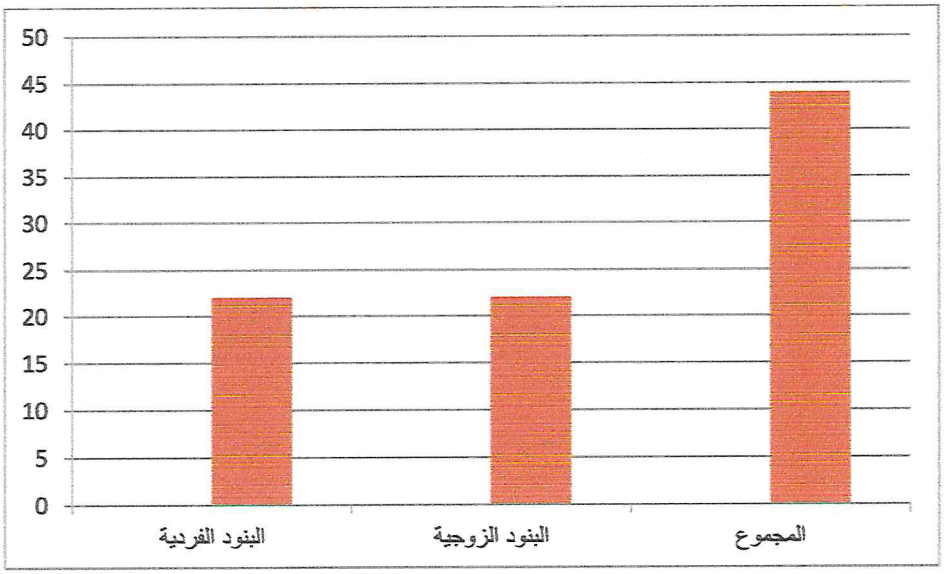

شكل رقم (11): يمثل عدد البنود الفردية والزوجية في طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستمارة.

ثم قمنا باستخدام نتائج التجزئة النصفية (الفردي والزوجي)، وقمنا بحساب معامل الارتباط بين هذين النصفين، وتوصلنا الى معامل ثبات الاستمارة وقد تم الاعتماد في حساب الثبات على معامل الارتباط بيرسون عن طريق تطبيق المعادلة التالية:

$$R = \frac{N\sum x.y - (\sum x).(\sum y)}{\sqrt{[N.\sum x^2 - (\sum x)^2][N.\sum y^2 - (\sum y)^2]}}$$

الملحق رقم (2) يبين جدول نتائج.

وبتعويض القيم التي تحصلنا عليها في المعادلة السابقة نجد أن:

R=0,71

ولتصحيح هذه النتيجة قمنا بتطبيق معادلة سبيرمان براون التالية:

$$\frac{r.2}{r+1}$$

تحصلنا على النتيجة التالية: 0.83.

وكما نلاحظ ان قيمة معامل الثبات ازدادت وبالتالي فعبارات الاستمارة ثابتة مما يعني صلاحيتها للتطبيق على العينة الأساسية للدراسة.

9. الأساليب الاحصائية:

لا نستطيع التأكد من صحة فرضيات الدراسة، إلا من خلال استخدام الطرق والتقنيات الاحصائية المناسبة، وفي دراستنا هذه لجأنا الى مجموعة من الأساليب الاحصائية لمعالجة البيانات، تمثلت هذه الأساليب الاحصائية في:

1.9. برنامج spss: يعتبر برنامج **spss** الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية، فهو من البرامج المهمة في تحليل بيانات البحوث العلمية في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية. (الخياط، 2010، ص 376) وإعتمدنا على هذا البرنامج للوصول إلى نتائج دراستنا.

2.9.التكرار: هو عدد المرات التي تكرر فيها الخيار بحيث يكون المجموع مساويا لعدد أفراد العينة.(نصر الله، 2016، ص176)

3.9.النسبة المئوية:

النسبة المئوية وتم استعمال النسبة المئوية عينة البحث من المجتمع الأصلي، ولمدى تمثيل العينة للمجموع الكلي. (النجار، 2007، ص138)

استخدمت النسبة المئوية للتعرف على نسبة أفراد العينة الذين استجابوا لكل بديل من بدائل الاستمارة المستخدمة في الدراسة.

4.9. المتوسط الحسابي:

أبسط مقاييس النزعة المركزية يساعدنا على معرفة تماثل أو اعتدال صفات أو سلوكيات أفراد العينة، فإذا كان المتوسط مرتفع دل ذلك على أن قيمها كثيرة ومرتفعة وإذا كان المتوسط صغيرا دل ذلك على أنه توجد قيمة صغيرة متطرفة.(مقدم، 2003، ص69)

و قد استخدمنا المتوسط الحسابي في دراستنا هذه للتعبير عن طبيعة الاتجاه، إضافة إلى مقارنة مجموعتين، ذلك بمقارنة متوسطي حسابهما عندما نجري نفس الاختبار على المجموعتين (كالجنس والتخصص).

5.9. الانحراف المعياري:

هو أكثر مقاييس التشتت انتشارا أو أدقها، و هو عبارة عن الجذر التربيعي للتباين كما يطلق عليه أحيانا الانحراف القياسي.(أبو راضي، 2003، ص147)

وقد استخدمنا الانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت وتمركز استجابات أفراد العينة بالنسبة للمتوسط الحسابي، (إذا كان الإنحراف المعياري أقل من واحد فيعني تمركز الاستجابات وعدم تشتتها، أما إذا كان واحد صحيح أو أعلى فذلك يعني عدم تمركز الاستجابات وتشتتها).

6.9. اختبار t للعينات المستقلة:

يهدف الى مقارنة متوسط متغير ما عبر مجموعات مستقلة. (البدانية، 2013، ص 202)

وقد استخدمنا هذا الاختبار في الدراسة الحالية بهدف معرفة دلالة الفروق في اتجاهات بين الطلبة الجامعيين حسب متغير الجنس (ذكور، اناث) ومتغير التخصص(علم الاجتماع، علم النفس).

عند مستوى الدلالة 0.05 وبدرجة حرية 02.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل الى أهم الاجراءات المنهجية المتبعة لتحقيق أغراض الدراسة الميدانية، حيث تناولنا في بادئ الأمر الدراسة الاستطلاعية التي تعطينا نظرة خاصة بملامح موضوع الدراسة الحالية، وتساعدنا على فهمه وتحليلنا لنتائج الدراسة وكذا تساعدنا في بناء أدواتها، بعدها تطرقنا إلى تحديد المنهج المتبع في الدراسة والمتمثل في المنهج الوصفي، وتناولنا أيضا مجالات الدراسة، ومنه تم تحديد مجتمع الدراسة وهم عبارة عن طلبة تخصصي علم النفس وعلم الاجتماع لسنة 3 ليسانس، حيث قمنا بتطبيق أداة الدراسة والمتمثلة في استمارة، وقد وضحنا كيفية بناءها وطريقة تصحيحها مع ذكر الخصائص السيكومترية (الصدق والثبات) ووصف صورتها النهائية بعد التعديل وتطبيقها على عينة الدراسة، وفي الأخير قمنا بتحديد الأساليب الاحصائية المعتمدة في جمع وتحليل البيانات.

وبعد عرض كل الاجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، سيتم لاحقا عرض أهم النتائج المتحصل عليها وفقا لهذه الإجراءات وبحسب الفرضيات المطروحة.

الفصل الخامس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

تمهيد

1- عرض النتائج الدراسة الميدانية.

2- مناقشة نتائج الدراسة.

3- النتائج العامة.

خلاصة

تمهيد:

بعد الانتهاء من فصل الإجراءات المنهجية، سوف نتطرق في هذا الفصل الى عرض أهم النتائج المتحصل عليها وفقا لهذا الاجراءات وبحسب الفرضيات المطروحة، إذ يتسم التطرق الى عرض عام لنتائج الدراسة الميدانية، والنتائج الخاصة بالفرضيات وسوف نعمل على تفسير هذه النتائج ومناقشتها على ضوء الفرضيات السابقة.

1.عرض نتائج الدراسة الميدانية:

1.1.عرض النتائج العامة للاستجابات الكلية للأفراد:

للتحقق من الفرضية العامة للدراسة والمتمثلة في " **اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية سلبية**" قمنا بحساب التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكانت النتائج المتحصل عليها من استجابات أفراد العينة كالتالي:

جدول رقم (12): يمثل الاستجابات الكلية لمقياس الاتجاه نحو المرأة الشرطية حسب تسلسل البنود:

رقم البند	موافق بشدة		موافق		محايد		معارض		معارض بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
01	15	15	43	43	19	19	15	15	8	8	3.42	1.15
02	19	19	42	42	13	13	18	18	8	8	3.46	1.21
03	32	32	51	51	6	6	9	9	2	2	4.02	0.96
04	23	23	31	31	17	17	21	21	8	8	3.40	1.27
05	24	24	23	23	22	22	27	27	4	4	3.36	1.22
06	26	26	52	52	14	14	6	6	2	2	3.94	0.90
07	25	25	22	22	17	17	29	29	7	7	3.29	1.31
08	18	18	30	30	18	18	26	26	8	8	4.24	1.24
09	53	53	38	38	2	2	4	4	3	3	4.34	0.93

1.22	3.41	5	5	21	21	28	28	20	20	26	26	10
1.22	3.14	6	6	31	31	25	25	19	19	19	19	11
1.06	2.49	10	10	56	56	18	18	7	7	9	9	12
1.09	3.50	5	5	10	10	37	37	26	26	22	22	13
1.17	2.83	9	9	37	37	30	30	10	10	14	14	14
1.14	4,03	4	4	9	9	13	13	28	28	46	46	15
1.04	3.07	5	5	27	27	33	33	26	26	9	9	16
1.22	2.88	10	10	37	37	22	22	17	17	14	14	17
1.21	3.13	8	8	29	29	20	20	28	28	15	15	18
1.09	3.27	5	5	21	21	30	30	30	30	14	14	19
1.26	2.80	12	12	40	40	19	19	14	14	15	15	20
1.16	2.83	10	10	38	38	20	20	23	23	9	9	21
1.27	3.48	8	8	17	17	21	21	27	27	27	27	22
1.39	2.94	18	18	27	27	17	17	19	19	19	19	23
0.96	3.81	2	2	10	10	15	15	51	51	22	22	24
1.10	2.59	16	16	35	35	29	29	14	14	6	6	25
1.13	3.74	4	4	13	13	17	17	37	37	29	29	26
1.17	3.57	4	4	18	18	21	21	31	31	26	26	27
1.15	3.17	5	5	28	28	28	28	23	23	16	16	28

1.22	3.41	5	5	21	21	28	28	20	20	26	26	10
1.22	3.14	6	6	31	31	25	25	19	19	19	19	11
1.06	2.49	10	10	56	56	18	18	7	7	9	9	12
1.09	3.50	5	5	10	10	37	37	26	26	22	22	13
1.17	2.83	9	9	37	37	30	30	10	10	14	14	14
1.14	4,03	4	4	9	9	13	13	28	28	46	46	15
1.04	3.07	5	5	27	27	33	33	26	26	9	9	16
1.22	2.88	10	10	37	37	22	22	17	17	14	14	17
1.21	3.13	8	8	29	29	20	20	28	28	15	15	18
1.09	3.27	5	5	21	21	30	30	30	30	14	14	19
1.26	2.80	12	12	40	40	19	19	14	14	15	15	20
1.16	2.83	10	10	38	38	20	20	23	23	9	9	21
1.27	3.48	8	8	17	17	21	21	27	27	27	27	22
1.39	2.94	18	18	27	27	17	17	19	19	19	19	23
0.96	3.81	2	2	10	10	15	15	51	51	22	22	24
1.10	2.59	16	16	35	35	29	29	14	14	6	6	25
1.13	3.74	4	4	13	13	17	17	37	37	29	29	26
1.17	3.57	4	4	18	18	21	21	31	31	26	26	27
1.15	3.17	5	5	28	28	28	28	23	23	16	16	28

1.22	3.31	5	5	27	27	21	21	26	26	21	21	29
1.16	2.84	8	8	42	42	19	19	20	20	11	11	30
1.16	2.81	9	9	41	41	20	20	20	20	10	10	31
1.18	3.11	5	5	31	31	23	23	30	30	11	11	32
1.23	2.96	9	9	36	36	19	19	22	22	14	14	33
1.18	2.90	9	9	36	36	23	23	20	20	12	12	34
1.09	2.74	8	8	43	43	25	25	15	15	9	9	35
1.18	2.88	9	9	38	38	20	20	22	22	11	11	36
1.21	3.15	4	4	35	35	23	23	18	18	20	20	37
1.08	2.39	19	19	46	46	16	16	15	15	4	4	38
1.30	3.04	13	13	29	29	13	13	31	31	14	14	39
1.13	3.71	4	4	13	13	19	19	36	36	28	28	40
1.17	3.86	4	4	11	11	19	19	27	27	39	39	41
1.25	3.36	6	6	25	25	20	20	25	25	24	24	42
1.28	3.13	10	10	28	28	19	19	25	25	18	18	43
1.24	2.70	15	15	37	37	25	25	9	9	14	14	44
1.16	4.03	المجموع										

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة ومخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول يتضح لنا ما يلي:

- **البند رقم 01: " ارى أن عمل المرأة الشرطية يؤدي بها إلى إهمال أسرتها"**

أجاب عليه 15 % من أفراد العينة بموافق بشدة و43 % بموافق، في حين عارضه 15 % وعارضه بشدة 8 %، أما نسبة الحياد فكانت 19 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند إيجابي بمتوسط حسابي قدره: 3.42 وانحراف معياري قدره: 1.15.

هذه الاستجابة الإيجابية قد تكون ناتجة عن أن عمل المرأة في سلك الشرطة يجعل من وقتها ضيق نتيجة المهام المكلفة بها وهذا قد يكون عامل في اهمال أسرتها.

- **البند رقم 02: "لا أتقبل عمل المرأة في سلك الشرطة لأنه يكسبها صفات رجولية"**

أجاب عليه 19 % من أفراد العينة بموافق بشدة و42 % بموافق، في حين عارضه 18 % وعارضه بشدة 8 %، أما نسبة الحياد فكانت 13 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند إيجابي بمتوسط حسابي قدره: 3.46 وانحراف معياري قدره: 1.21.

هذه الاستجابة الايجابية قد تكون راجعة إلى طريقة اللباس التي ترتديه والذي يشبه إلى حد كبير لباس الرجال وقد يكون راجع لاكتسابها القسوة في المعاملة كالرجل.

- **البند رقم 03: " إن عمل المرأة في الشرطة يمنعها من إرتداء الحجاب في أوقات العمل"**

أجاب عليه 32 % من أفراد العينة بموافق بشدة و51 % بموافق، في حين عارضه 9 % وعارضه بشدة 2 %، أما نسبة الحياد فكانت 6 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند إيجابي بمتوسط حسابي قدره: 4.02 وانحراف معياري قدره: 0.96.

قد ترجع هذه الاستجابة الايجابية إلى كون عمل الشرطية حقا يمنعها من ارتداء الحجاب وهذا يجعلها تتخلى عنه في أوقات العمل وقد تكمن هذه الاستجابة في نظرة أفراد العينة لهذا البند من جانب ديني أو أخلاقي.

- **البند رقم 04: "أخذ مكانة المرأة في المجال التربوي مقارنة بقطاع الشرطة"**

أجاب عليه 23 % من أفراد العينة بموافق بشدة و31 % بموافق، في حين عارضه 21 % وعارضه بشدة 8 %، أما نسبة الحياد فكانت 17 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 3.40 وانحراف معياري قدره: 1.27.

قد يرجع سبب ذلك الحياد إلى وجود وسطية من طرف الأفراد.

- **البند رقم 05: " من حق المرأة العمل في أي وظيفة يمارسها الرجل بما في ذلك سلك الشرطة"**

أجاب عليه 24 % من أفراد العينة بموافق بشدة و23% بموافق، في حين عارضه 27 % وعارضه بشدة 4 %، أما نسبة الحياد فكانت 22 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 3.36 وانحراف معياري قدره: 1.22.

هذه الاستجابة الحيادية قد تكون راجعة إلى أن الأفراد وافقوا على مبدأ عمل المرأة في أي وظيفة وعارضوا عملها في سلك الشرطة

- **البند رقم 06: "تتعرض المرأة الشرطية إلى مضايقات وتحرشات"**

أجاب عليه 26 % من أفراد العينة بموافق بشدة و52 % بموافق، في حين عارضه 6 % وعارضه بشدة 2 %، أما نسبة الحياد فكانت 14 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند إيجابي بمتوسط حسابي قدره: 3.94 وانحراف معياري قدره: 0.90.

الإيجابية في الاستجابة قد تكون راجعة الى المعلومات الخاطئة التي يحملها أفراد العينة عن سلك الشرطة.

- **البند رقم 07: "أشعر أن المرأة الشرطية لا يمكنها حماية المجتمع"**

أجاب عليه 25 % من أفراد العينة بموافق بشدة و22 % بموافق، في حين عارضه 29 % وعارضه بشدة 7 %، أما نسبة الحياد فكانت 17 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 3.29 وانحراف معياري قدره: 1.31.

الحياد في هذا البند قد يكون ناتج عن تردد أفراد العينة في الاستجابة.

- **البند رقم 08:"عمل المرأة في سلك الشرطة يجعلها جافة المشاعر"**

أجاب عليه 18 % من أفراد العينة بموافق بشدة و30 % بموافق، في حين عارضه 26 % وعارضه بشدة 8%، أما نسبة الحياد فكانت 18 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 4.24 وانحراف معياري قدره: 1.24.

هذه الحيادية قد تكون راجعة إلى عدم معرفة الأفراد أو اختلاطهم المباشر بشرطية.

- **البند رقم 09: "أرفض المناوبات الليلية في عمل المرأة وبالتحديد في الشرطة"**

أجاب عليه 53 % من أفراد العينة بموافق بشدة و38 % بموافق، في حين عارضه 4 % وعارضه بشدة 3 %، أما نسبة الحياد فكانت 2 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند إيجابي بمتوسط حسابي قدره: 4.34 وانحراف معياري قدره: 0.93.

هذه الإستجابة الإيجابية قد تكون نتيجة اختلاط الشرطية مع زملائها الرجال اثناء المناوبات الليلية، مما قد يعرضها للتحرشات.

- **البند رقم 10: "لو كنت مسؤولا لمنعت المرأة من العمل في سلك الشرطة"**

أجاب عليه 26 % من أفراد العينة بموافق بشدة و20 % بموافق، في حين عارضه 21 % وعارضه بشدة 5 %، أما نسبة الحياد فكانت 28 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند ايجابي بمتوسط حسابي قدره: 3.41 وانحراف معياري قدره: 1.22.

قد ترجع الايجابية هنا في الإستجابة إلى رفض الأفراد لمهنة الشرطية.

- **البند رقم 11: "يسعدني أنه تم فتح مجالات لتدريس الشرطة النسوية"**

أجاب عليه 19% من أفراد العينة بموافق بشدة و19 % بموافق، في حين عارضه31 % وعارضه بشدة 6%، أما نسبة الحياد فكانت 25%.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 3.14 وانحراف معياري قدره: 1.22.

قد يكون هذا الحياد ناتج عن الموافقة عن الفكرة بصورة عامة ومعارضتها بصورة خاصة.

- **البند رقم 12: "أحترم المرأة الشرطية"**

أجاب عليه 9 % من أفراد العينة بموافق بشدة و7 % بموافق، في حين عارضه 56 % وعارضه بشدة 10 %، أما نسبة الحياد فكانت 18 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند ايجابي بمتوسط حسابي قدره: 2.49 وانحراف معياري قدره: 1.06.

هذه الاستجابة الايجابية قد ترجع الى كون الشرطية امرأة لها مكانة في المجتمع وتعمل على تطبيق القانون.

- **البند رقم 13: " عمل المرأة في سلك الشرطة يزيد من احترام الناس لها"**

أجاب عليه 22% من أفراد العينة بموافق بشدة و26 % بموافق، في حين عارضه 10 % وعارضه بشدة 5 %، أما نسبة الحياد فكانت 37 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند سلبي بمتوسط حسابي قدره: 3.50 وانحراف معياري قدره: 1.09.

هذه السلبية قد تكون ناتجة على وجوب احترام المرأة حتى لو كانت غير عاملة أو تعمل في مجال اخر.

- **البند رقم 14: "أعجب بالمرأة التي تؤدي مهنة مختلفة عن المعتاد"**

أجاب عليه14 من أفراد العينة بموافق بشدة و% 10بموافق، في حين عارضه 37 % وعارضه بشدة 9 %، أما نسبة الحياد فكانت 30 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 2.83 وانحراف معياري قدره: 1.17.

هذا الحياد في الاستجابة قد يكون راجع إلى اختلاف نظرة الأفراد نحو المهنة التي تؤديها المرأة.

- **البند رقم 15: "أشجع الذكور على العمل في الشرطة وليس الإناث"**

أجاب عليه 46 % من أفراد العينة بموافق بشدة و28 % بموافق، في حين عارضه 9 % وعارضه بشدة 4 %، أما نسبة الحياد فكانت 13 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند إيجابي بمتوسط حسابي قدره: 4.03 وانحراف معياري قدره: 1.14.

هذه الايجابية قد تكون إلى ما يحتاجه هذا السلك من قوة وشجاعة وصرامة التي يتمتع بها الرجل أكثر من المرأة.

- **البند رقم 16: "عمل المرأة كشرطية يكسبها تسهيلات في حياتها"**

أجاب عليه 9 % من أفراد العينة بموافق بشدة و26 % بموافق، في حين عارضه 27 % وعارضه بشدة 5%، أما نسبة الحياد فكانت 33 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 3.07 وانحراف معياري قدره: 1.04.

قد يرجع هذا الحياد هنا إلى وسطية الأفراد في الاستجابة.

- **البند رقم 17: "المرأة بإمكانها التفوق في العمل الشرطي"**

أجاب عليه 14 % من أفراد العينة بموافق بشدة و17 % بموافق، في حين عارضه 23% وعارضه بشدة 10 %، أما نسبة الحياد فكانت 22 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 2.88 وانحراف معياري قدره: 1.22.

هذا الحياد قد يكون ناتج عن التردد في الاستجابة من طرف أفراد العينة.

- **البند رقم 18: "يضايقني رؤية امرأة شرطية"**

أجاب عليه 15 % من أفراد العينة بموافق بشدة و28 % بموافق، في حين عارضه 29 % وعارضه بشدة 8 %، أما نسبة الحياد فكانت 20 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 3.13 وانحراف معياري قدره: 1.21.

الحياد في الاستجابة هنا قد ترجع تحفظ الأفراد على إدلاء برأيهم.

- **البند رقم 19: "أشعر أن المرأة الشرطية تتعامل بعاطفتها في حين هذا القطاع يلغي العاطفة"**

أجاب عليه 14 % من أفراد العينة بموافق بشدة و30 % بموافق، في حين عارضه 21 % وعارضه بشدة 5 %، أما نسبة الحياد فكانت 30 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 3.27 وانحراف معياري قدره: 1.09.

هذا الحياد قد يكون راجع إلى أن المرأة عاطفية بطبعها لذا لابد الفصل بين العمل والعاطفة.

- **البند رقم 20: "المرأة لا تستطيع إستعمال السلاح"**

أجاب عليه 15 % من أفراد العينة بموافق بشدة و14 % بموافق، في حين عارضه 40 % وعارضه بشدة 12 %، أما نسبة الحياد فكانت 19 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 2.80 وانحراف معياري قدره: 1.26.

هذا الحياد قد يكون راجع الى عدم التأكد من الاستجابة كون هذا الأمر نسبي فهو يختلف من إمرأة لأخرى.

- **البند رقم 21: "موافق أن المرأة الشرطية يمكنها خدمة استقرار المجتمع"**

أجاب عليه 9 % من أفراد العينة بموافق بشدة و23 % بموافق، في حين عارضه 38 % وعارضه بشدة 10%، أما نسبة الحياد فكانت 20 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حس قدره: 2.83 وانحراف معياري قدره: 1.16.

الحياد هنا قد يكون راجع إلى تردد الأفراد في اعطاء استجاباتهم.

- **البند رقم 22: "إن عمل المرأة في سلك الشرطة يتنافى والقيم والأخلاق "**

أجاب عليه 27 % من أفراد العينة بموافق بشدة و27% بموافق، في حين عارضه 17 % وعارضه بشدة 8 %، أما نسبة الحياد فكانت 21%.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند إيجابي بمتوسط حسابي قدره: 3.48 وانحراف معياري قدره: 1.27.

هذه الايجابية في الاستجابة قد تكون راجعة لطبيعة عملها، كالوقوف في الطرقات والمناوبات الليلية التي تقوم بها.

- **البند رقم 23: "أخجل أن تكون لي أخت شرطية"**

أجاب عليه 19 % من أفراد العينة بموافق بشدة و19 % بموافق، في حين عارضه 27 % وعارضه بشدة 18 %، أما نسبة الحياد فكانت 17 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 2.94 وانحراف معياري قدره: 1.39.

قد يكون الحياد في الاستجابة راجع لأسباب ذاتية وخاصة عندما يتعلق الأمر بشخص قريب كالأخت.

- **البند رقم 24: "تتعرض المرأة الشرطية للإهانات اللفظية"**

أجاب عليه 22 % من أفراد العينة بموافق بشدة و51 % بموافق، في حين عارضه 10 % وعارضه بشدة 2 %، أما نسبة الحياد فكانت 15 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند إيجابي بمتوسط حسابي قدره: 3.81 وانحراف معياري قدره: 0.96.

قد ترجع الايجابية في استجابة أفراد العينة إلى المواقف التي قد تتعرض لها الشرطية في معاملاتها مع جماعة سكارى، أو لصوص، أو مخالفين للقوانين الاجتماعية مثلا.

- **البند رقم 25: "أنظر إلى المرأة الشرطية نظرة دونية"**

أجاب عليه 6 % من أفراد العينة بموافق بشدة و14 % بموافق، في حين عارضه 35 % وعارضه بشدة 16 %، أما نسبة الحياد فكانت 29 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 2.59 وانحراف معياري قدره: 1.10.

الحياد في الاستجابة هنا قد يرجع الى تردد أفراد العينة بالإدلاء برأيهم لحساسية وأهمية هذا القطاع.

- **البند رقم 26: "أرى أن الزي الرسمي للشرطية لا يتناسب مع عاداتنا وثقافتنا"**

أجاب عليه 29 % من أفراد العينة بموافق بشدة و37% بموافق، في حين عارضه 13% وعارضه بشدة 4 %، أما نسبة الحياد فكانت 17 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند إيجابي بمتوسط حسابي قدره: 3.74 وانحراف معياري قدره: 1.13.

هذه الايجابية في الاستجابة قد تعود إلى ارتداء الشرطية ملابس شبيهة بملابس الرجل الشرطي، بالإضافة الى ارتدائها تنورة قصيرة في بعض الأحيان، وهذا قد لا يتقبله الأفراد كوننا نعيش داخل مجتمع محافظ.

- **البند رقم 27: "مشاركة المرأة في سلك الشرطة يتنافى والدين"**

أجاب عليه 26 % من أفراد العينة بموافق بشدة و31 % بموافق، في حين عارضه 18 % وعارضه بشدة 4 %، أما نسبة الحياد فكانت 21 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند إيجابي بمتوسط حسابي قدره: 3.57 وانحراف معياري قدره: 1.17.

استجابة الأفراد ايجابية، وهي متوقعة وهذا قد يكون بخصوص منع الشرطية من إرتداء الحجاب وهو ما يتنافى والدين.

- **البند رقم 28: "أشعر أن عمل المرأة في الشرطة يجعلها تتطاول على زوجها"**

أجاب عليه 16 % من أفراد العينة بموافق بشدة و23 % بموافق، في حين عارضه 28 % وعارضه بشدة 5 %، أما نسبة الحياد فكانت 28 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 3.17 وانحراف معياري قدره: 1.15.

الحياد في هذه الاستجابة قد يرجع لعدم القدرة على معرفة الحياة الخاصة والأسرية للمرأة الشرطية وطبيعة علاقتها بزوجها.

- **البند رقم 29: " أشجع المشاركة النسوية في سلك الشرطة "**

أجاب عليه 21% من أفراد العينة بموافق بشدة و26 % بموافق، في حين عارضه 27 % وعارضه بشدة 5 %، أما نسبة الحياد فكانت 21 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 3.31 وانحراف معياري قدره: 1.22.

الحياد في الاستجابة هنا قد يكون راجع إلى التحفظ على الرأي الصريح فقد يشجع زميلته على المشاركة في سلك الشرطة، في حين يرفض التحاق أخته إليه، و هذا قد يرجع الى أسباب ذاتية.

- **البند رقم 30: "عمل المرأة الشرطية لا يتنافى مع أنوثتها"**

أجاب عليه 11 % من أفراد العينة بموافق بشدة و20 % بموافق، في حين عارضه 42 % وعارضه بشدة 8 %، أما نسبة الحياد فكانت 19 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 2.84 وانحراف معياري قدره: 1.16.

الحياد في الاستجابة هنا قد يكون راجع الى أن المرأة بطبيعتها تتميز بالأنوثة مهما اختلفت وظائفها، وقد يكون هذا ما جعل أفراد العينة مترددين في الاستجابة على هذا البند.

- **البند رقم 31: " أرى أن العمل في الشرطة يعزز ثقة المرأة بنفسها"**

أجاب عليه 10 % من أفراد العينة بموافق بشدة و20 % بموافق، في حين عارضه 41 % وعارضه بشدة 9 %، أما نسبة الحياد فكانت 20 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 2.81 وانحراف معياري قدره: 1.16.

الحياد هنا قد يكون راجع إلى امكانية تعزيز الثقة بالنفس أو العكس فهي استجابة تدل على تردد الأفراد العينة.

- **البند رقم 32: "اؤمن أن سلك الشرطة يحتاج إلى العنصر النسوي"**

أجاب عليه 11 % من أفراد العينة بموافق بشدة و30 % بموافق، في حين عارضه 31 % وعارضه بشدة 5 %، أما نسبة الحياد فكانت 23 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 3.11 وانحراف معياري قدره :1.18.

الحياد في هذه الإستجابة قد يرجع إلى عدم وجود خلفية مسبقة عن مهام الشرطية في هذا السلك.

- **البند رقم 33: " أرى أن مشاركة المرأة في سلك الشرطة هو امتداد لمشاركتها في العمل النضالي إبان الثورة"**

أجاب عليه 14 % من أفراد العينة بموافق بشدة و22% بموافق، في حين عارضه 36 % وعارضه بشدة 9%، أما نسبة الحياد فكانت 19 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 2.96 وانحراف معياري قدره: 1.23.

الحياد هنا قد يكون راجع إلى نقص الخلفية التاريخية للأفراد، أو قد يكون راجع إلى أن عمل المرأة في الثور أكثر أهمية من عملها في سلك الشرطة، فقد يكون هذا ما جعلهم حياديين.

- **البند رقم 34: "أغضب عند إيقافي من طرف شرطية"**

أجاب عليه 12 % من أفراد العينة بموافق بشدة و20 % بموافق، في حين عارضه 36 % وعارضه بشدة 9 %، أما نسبة الحياد فكانت 23 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند إيجابي بمتوسط حسابي قدره: 2.90 وانحراف معياري قدره: 1.18.

هذه الايجابية في الاستجابة قد تكون بسبب عدم تقبل أفراد العينة لأوامرمن إمرأة خاصة وإن كانت شرطية.

- **البند رقم 35: "أتحاشى التعامل مع شرطية"**

أجاب عليه 9 % من أفراد العينة بموافق بشدة و15 % بموافق، في حين عارضه 43 % وعارضه بشدة 8 %، أما نسبة الحياد فكانت 25 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره 2.74 وانحراف معياري قدره 1.09.

هذا الحياد قد يكون راجع الى الخوف في الخوض في مناقشات وتحول النقاش إلى مشكلة لصالح الشرطية.

- **البند رقم 36: "أرفض الإمتثال لأوامر شرطية"**

أجاب عليه 11 % من أفراد العينة بموافق بشدة و22 % بموافق، في حين عارضه 38 % وعارضه بشدة 9 %، أما نسبة الحياد فكانت 20 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 2.88 وانحراف معياري قدره: 1.18.

هذا الحياد قد يكون راجع إلى رفض القيادة النسائية في المجتمع من جهة، والخوف من مخالفة القانون إن لم يمتثل لأوامرها، و هذا ما قد يكون سبب التردد في الإستجابة.

- **البند رقم 37: "عمل المرأة في الشرطة يساعدها على تربية جيل منضبط"**

أجاب عليه 20 % من أفراد العينة بموافق بشدة و18% بموافق، في حين عارضه 35 % وعارضه بشدة 4 %، أما نسبة الحياد فكانت 23 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 3.15 وانحراف معياري قدره: 1.21.

لاقى هذا البند أيضا استجابة حيادية، قد تكون راجعة إلى طريقة كل شرطية في التربية.

- **البند رقم 38: "أشعر أن المرأة الشرطية متحدية لنظرة المجتمع"**

أجاب عليه 4 % من أفراد العينة بموافق بشدة و15 % بموافق، في حين عارضه 46 % وعارضه بشدة 19 %، أما نسبة الحياد فكانت 16 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 2.39 وانحراف معياري قدره: 1.08.

الحياد في الاستجابة على هذا البند قد يرجع الى عدم رغبة أفراد العينة في التصريح برأيهم.

- **البند رقم 39: "أعتقد أن المرأة بإمكانها التوفيق بين عملها في الشرطة وتربية أبنائها"**

أجاب عليه 14 % من أفراد العينة بموافق بشدة و31 % بموافق، في حين عارضه 19 % وعارضه بشدة 31 %، أما نسبة الحياد فكانت 13 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 3.04 وانحراف معياري قدره: 1.30.

هنا الاستجابة كانت حيادية، و ذلك قد يكون بسبب إختلاف الحياة الشخصية للشرطية وطريقة عيشها وتنظيم واجباتها بين عمل وبيت وأبناء.

- **البند رقم 40: "المهام الشرطي صعب بالنسبة للمرأة لتركيبتها البيولوجية"**

أجاب عليه 28 % من أفراد العينة بموافق بشدة و36 % بموافق، في حين عارضه 13 % وعارضه بشدة 4 %، أما نسبة الحياد فكانت 19 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند إيجابي بمتوسط حسابي قدره: 3.71 وانحراف معياري قدره: 1.13.

الإستجابة على هذا البند إيجابية، فقد يكون بسبب طبيعة العمل وما يتطلبه من قوة بدنية وجهد.

- **البند رقم 41: "أشجع إبنتي مستقبلا على الإلتحاق بسلك الشرطة"**

أجاب عليه 39 % من أفراد العينة بموافق بشدة و27 % بموافق، في حين عارضه 11 % وعارضه بشدة 4%، أما نسبة الحياد فكانت 19 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند سلبي بمتوسط حسابي قدره: 3.86 وانحراف معياري قدره: 1.17.

السلبية في الاستجابة على هذا البند قد ترجع الى أسباب ذاتية فعندما يتعلق الأمر بالأسرة يتغير إتجاه الفرد.

- **البند رقم 42: "أشعر أن عمل المرأة في الشرطة يجعلها متسلطة "**

أجاب عليه 24 % من أفراد العينة بموافق بشدة و25 % بموافق، في حين عارضه 25 % وعارضه بشدة 6 %، أما نسبة الحياد فكانت 20 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 3.36 وانحراف معياري قدره: 1.25.

هذه الإستجابة حيادية، قد تكون راجعة الى عدم التعامل مع شرطية بشكل مباشر وعدم التعرف على شخصيتها.

- **البند رقم 43: " إن الشرطية بإمكانها تحمل الإرهاق والقلق أكثر من الرجل"**

أجاب عليه 18 % من أفراد العينة بموافق بشدة و25 % بموافق، في حين عارضه 28 % وعارضه بشدة 10 %، أما نسبة الحياد فكانت 19 %.وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 3.13 وانحراف معياري قدره: 1.28.

الاستجابة في هذا البند حيادية، وذلك قد يكون بسبب عدم معرفة الوظائف الخاصة بهذا المجال، وهذا ما قد جعلهم حياديين.

- **البند رقم 44: "يمكن أن تكون المرأة الشرطية زوجة ناجحة"**

أجاب عليه 14 % من أفراد العينة بموافق بشدة و9 % بموافق، في حين عارضه37% وعارضه بشدة 15%، أما نسبة الحياد فكانت 25 %، وعموما نلاحظ أن اتجاه أفراد العينة نحو هذا البند محايد بمتوسط حسابي قدره: 2.70 وانحراف معياري قدره: 1.24.

قد يرجع الحياد في الإستجابة لعدم توفر فكرة مسبقة عن الموضوع.

2.1 عرض النتائج على ضوء الفرضيات:

1.2.1 عرض نتائج الفرضيات الجزئية:

- **عرض نتائج الفرضية الجزئية الأولى:** (لا توجد فروق دالة إحصائيا بين إتجاه الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية تعزى لمتغير الجنس(ذكر/انثى).

للتحقق من فرضية الفروق في الاتجاه نحو المرأة الشرطية تبعا للجنس اعتمدنا في ذلك حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من الجنسين، وبعدها تم حساب الإختبار التائي (T) لعينتين مستقلتين غير متساويتين، لتحديد الفروق حسب الدلالة الإحصائية، وفيما يلي النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول رقم (13): يمثل نتائج اختبار (T) لحساب الفروق في الاتجاه بين الجنسين(ذكور/اناث):

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
ذكور	22	165.81	26.03	4.45	0.000
إناث	78	135.33	28.94		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة ومخرجات برنامج spss.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول فإننا نلاحظ أن قيمة4.45 =t وهي دالة عند مستوى الدلالة المحسوبة sig= 0.000 والذي هو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في دراستنا (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية المقرة بعدم وجود فروق دالة احصائيا في اتجاهات الطلبة نحو المرأة الشرطية حسب متغير الجنس، ونقبل الفرضية البديلة المقرة بوجود اختلاف في اتجاهات الطلبة نحو المرأة الشرطية حسب متغير الجنس.

وبما أن المتوسط الحسابي للذكور والذي قيمته 165.81 يفوق قيمة المتوسط الحسابي الخاص بالإناث والذي قيمته 135.30 فإن الذكور أكثر إيجابية من الإناث.

وإجمالا بالنسبة لهذه الفرضية فإنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث في الاتجاهات نحو المرأة الشرطية.

- **عرض نتائج الفرضية الجزئية الثانية:**(لا توجد فروق دالة إحصائيا بين إتجاه الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية تعزى لمتغير التخصص(علم النفس/علم الإجتماع)

للتحقق من فرضية الفروق في الاتجاه نحو المرأة الشرطية تبعا للتخصص، اعتمدنا في ذلك حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من التخصصين، وبعدها تم حساب الاختبار التائي (T) لعينتين مستقلتين غير متساويتين، لتحديد الفروق حسب الدلالة الإحصائية، وفيما يلي النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول رقم (14) :يمثل نتائج اختبار (T) لحساب الفروق في الاتجاه بين التخصصين(علم النفس/علم الاجتماع):

التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
علم النفس	55	133.61	32.13	3.14-	0.002
علم الاجتماع	45	152.33	26.22		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول فإننا نلاحظ أن قيمة3.14- =t وهي دالة عند مستوى الدلالة المحسوبة 0.002 =sig والذي هو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في دراستنا (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية المقرة بعدم وجود فروق دالة إحصائيا في اتجاهات الطلبة نحو المرأة الشرطية حسب متغير التخصص ونقبل الفرضية البديلة المقرة بوجود اختلاف في اتجاهات الطلبة نحو المرأة الشرطية حسب متغير التخصص.

وبما أن المتوسط الحسابي الخاص بطلبة علم الاجتماع والذي قيمته 152.33 يفوق قيمة المتوسط الحسابي الخاص بطلبة علم النفس والذي قيمته 133.52 فإن طلبة علم الاجتماع أكثر إيجابية من طلبة علم النفس فيما يخص الاتجاه نحو المرأة الشرطية.

وإجمالا بالنسبة لهذه الفرضية فإنه توجد فروق دالة إحصائيا في الاتجاهات نحو المرأة الشرطية حسب متغير التخصص.

2.2.1 عرض نتائج الفرضية العامة:

للتحقق من الفرضية العامة قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاستجابات الكلية للعينة والنتائج المتحصل عليها ممثلة في الجدول التالي:

جدول رقم(15): يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاتجاه.

الاتجاه نحو المرأة الشرطية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
	142.04	30.92	215	88

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للاتجاه الكلي هو 142.02و حسب مقياس التصحيح المعتمد في دراستنا فإن هذه الدرجة تنتمي للمجال(133-176) والذي يدل على الايجابية في الاتجاه، بمعنى أن اتجاه الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية إيجابي.

2. مناقشة نتائج الدراسة:

1.2 مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات:

1.1.2 مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الجزئية الاولى:

تنص الفرضية الاولى أنه لا توجد فروق دالة احصائيا بين اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية تعزي لمتغير الجنس، فبالسنبة للفروق بين الجنسين في الاتجاهات نحو المرأة الشرطية الموضحة بنتائج الجدول رقم (13)، والذي يمثل نتائج اختبار T لحساب الفروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والاناث في اتجاهاتهم نحو المرأة الشرطية التي تقدر بـ T=4.4، وهذا لصالح الذكور بمتوسط حسابي قدر بـ 165.81، بينما المتوسط الحسابي للإناث قدر بـ 135.33، فالذكور تفوقوا على الاناث في الاتجاه الايجابي نحو المرأة الشرطية، وعلى الرغم من أن لكلا المجموعتين اتجاها ايجابيا، وأن مستوى الدلالة المحسوب قيمته (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في دراستنا (0.05)، وبالتالي فهناك فروق دالة احصائيا في الاتجاه نحو المرأة الشرطية حسب متغير الجنس، والمتمثل في أن اتجاه الطالبة الذكور أكثر ايجابية من اتجاه الطلبة الإناث كما سلف الذكر، ويمكن تفسير هذه النتجية في الإيجابية نحو عمل المرأة الشرطية في أن أفراد العينة هم الشريحة المثقفة الواعية في المجتمع، وبتالي يدركون أهمية عمل المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية في الوقت الراهن وخاصة بالنسبة لذكور كونها الاكثر ايجابية، وهذا قد يكون راجع للمستوى التعليمي وثقافي الذي توصلوا اليه كما سبق الذكر أو الى العولمة والتغير الملحوظ الذي طرأ على المجتمع، والتفتح على العالم، حيث أصبحوا يرون مشاركة المرأة جنبا الى جنب مع الرجل في مختلف الوظائف وكيف بإمكانها التفوق فيها وبالخصوص سلك الشرطة، والذي ساعد كذلك في تعزيز الأفكار الإيجابية نحو عمل المرأة الشرطية وسائل الاتصال والتقنيات الحديثة التي كان لها الفضل في تعديل الاتجاهات لدى الجمهور

نحو عمل المرأة الشرطية فضلا عن أن المبحوثين هم من الشباب المثقف يتميزون باستعدادهم لقبول الجديد وإعتقادهم بأنهم طليعة التغيير في المجتمع كل هذا قد يكون ساعد في ترسيخ فكرة عمل المرأة الشرطية وتقبله كباقي الوظائف الأخرى، وهذا ما جاء به عبد الهادي جندي باعتباره أن سلك الشرطة كباقي المهن كالطب والتعليم والإدارة، إضافة الى ذلك قد تكون العوامل الاقتصادية وزيادة متطلبات الحياة مقارنة بالدخل الضعيف الذي يتقاضاه الرجل جعله مع عمل المرأة لا ضدها، وهذا من أجل مساعدته ماديا والوقوف معه لشق الطريق وبالأخص عملها كشرطية نظر للمكانة الاجتماعية والحصانة التي تتمتع بها وحماية الدولة لها، اضافة الى الدخل الشهري الجيد لها وإمكانية ترقيتها إلى أعلى الرتب وتطورها في هذا السلك، وكذلك التسهيلات التي تتمتع بها في حياتها كل هذا، قد تكون من العوامل التي جعلت الذكور اكثر ايجابية نحو عمل المرأة الشرطية وأنها بإمكانها ان تكون زوجة ناجحة.

أما بالنسبة للإناث فالإيجابية نحو المرأة الشرطية نتيجة متوقعة خاصة وأن موضوع دراستنا يتناول العنصر النسوي، فهن يشجعن المرأة على التطور وتحقيق مبدأ المساواة مع الرجل، وهذا ما ذكره خالد مصطفى فهمي في أن الإسلام منح المرأة الكثير من الحقوق، حيث ظهرت في العصر الحديث أصوات تنادي بالمساواة بين الرجل والمرأة في كافة دروب الحياة ومنها حقها في العمل، وذلك من خلال كسر الحاجز والعمل في مهن مختلفة عن المعتاد كسلك الشرطة، وذلك لإثبات نفسها والنجاح والتفوق من أجل تحدي النظرة السلبية لها، وما قد يجعل اتجاهات الإناث نحو الشرطية أقل ايجابية مقارنة بإتجاهات الذكور هو نقص معلوماتهم عن هذا المجال، بالإضافة الى نظرة المجتمع للشرطية والتخوف من الأعباء المهنية التي تتحملها في هذا القطاع كما قد تكون التنشئة الاجتماعية لها جانب في هذا الاتجاه.

2.1.2. مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الجزئية الثانية:

وتنص الفرضية الثانية على أنه لا يوجد فروق دالة احصائيا بين اتجاهات الطالبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية تعزى لمتغير التخصص(علم النفس وعلم الاجتماع).

فبالنسبة للفروق بين أفراد عينة الدراسة في الاتجاهات نحو المرأة الشرطية، حسب التخصص الذي يدرسون به، فإنها موضحة في الجدول رقم (14) الذي يمثل نتائج اختبار T لحساب الفروق دالة احصائيا في الاتجاه بين التخصصين علم النفس وعلم الاجتماع " حيث قدرت بـ -3.14 والمتوسط الحسابي الخاص بطلبة علم النفس قدر بـ 133.52 والذي يقل عن متوسط الحسابي لطلبة علم الاجتماع المقدر بـ 152.33، بالإضافة الى ذلك فإن مستوى الدلالة المحسوب قيمته (0.002) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في دراستنا (0.05)، وبالتالي فهناك فروق دالة احصائيا في الاتجاه نحو المرأة الشرطية حسب التخصص، وهذا المتمثل في اتجاه طلبة علم الاجتماع الأكثر إيجابية من طلبة علم النفس، بمعنى أن نوع التخصص الذي يدرس به الطالب قد يحدد طبيعة اتجاهاته نحو المرأة الشرطية ويكسبه مجموعة من الأفكار وكذا القيم وعلى الرغم من أن كلا التخصصين يحملان اتجاها ايجابيا نحو الشرطية إلا أن علم الاجتماع أظهر اتجاها ايجابيا أكثر مقارنة بعلم النفس وهذا قد يرجع الى طبيعة التخصص وما يكتسبه الطلبة خلال 3 سنوات في مسارهم الجامعي.

فعلم الاجتماع هو الذي يهتم بالحياة الاجتماعية للبشر، فهو الدراسة العلمية للجماعات والكيانات الاجتماعية خلال تحرك البشر طول حياتهم، فهو يهتم بدراسة الظاهرة والحراك الاجتماعي وآليات استفادة المجتمع من كفاءات المرأة المتعلمة في كل مجالات التنمية بما في ذلك قطاع الشرطة، وبالتالي نجد طلبة علم الاجتماع اكثر فهما للمجتمع وما يطرأ عليه من تغير اجتماعي.

أما بالنسبة لعلم النفس فهو يهتم بالظاهرة الانسانية وخاصة بالجانب النفسي للفرد، فهو يدرس تأثير عمل المرأة على حياتها النفسية والعائلية والسلوكية، ولأن عمل المرأة في الشرطة يعتبر من الأعمال الشاقة ويؤثر سلبا على حياتهم، وهذا ما قد يفسر اتجاهات طلبة علم النفس الأقل ايجابية مقارنة باتجاهات طلبة علم الاجتماع.

3.1.2 مناقشة النتائج على ضوء الفرضية العامة: "اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية سلبية".

تبين لنا من خلال الجدول رقم (15) الذي يمثل الاستجابات الكلية لأفراد العينة حول طبيعة اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية حيث قدر الانحراف المعياري للاتجاه الكلي لأفراد العينة بـ 30.92 والمتوسط الحسابي بـ 142.04، وحسب مقياس التصحيح لتفسير درجات أداة الاتجاه نحو المرأة الشرطية والمعتمد في دراستنا، فإن هذه القيمة تقع في المجال الخاص بالاتجاه الايجابي وعليه فالفرضية العامة للدراسة والمقرة بأن اتجاهات الطلبة نحو المرأة الشرطية سلبية لم تتحقق وهذا يثبت العكس أي أن اتجاهاتهم إيجابية.

ومن العوامل التي قد تكون وراء هذه النظرة الإيجابية نحو المرأة الشرطية من بينها أهمية قطاع الشرطة في المجتمع، والدور الذي تلعبه المرأة الجزائرية خصوصا في تطوير هذا القطاع، و هذا ما أكدته المجلة الدورية أن المرأة الجزائرية لعبت مند القدم أدوار هامة، فكانت هي المجاهدة والمناضلة ويشهد التاريخ على بطولاتها وتضحياتها في سبيل الوطن، وكان سلك الشرطة من بين القطاعات التي خاضت فيها بعد الإستقلال، حيث أصبحت مندمجة في مختلف ميادين العمل ولم يعد وجودها في صفوف الجيش وجهاز الشرطة الى جانب أخيها الرجل يثير نظرة الاستغراب والاستهجان، أي النظرة السلبية والدونية لها وتلك النظرة الدونية، قد تجعل المرأة الشرطية عرضة للمضايقات والتحرشات، وهذا

يتضح من خلال استجابات أفراد العينة على البند رقم 6 " تتعرض المرأة العاملة في القطاع الأمني إلى مضايقات وتحرشات" والذي وافق عليه بشدة 26% ووافقه 52%، وبالرغم من تلك المضايقات والتحرشات، إلا أنه هناك من يرى أن المرأة الشرطية لها مكانة في المجتمع تكسبها الاحترام، وهذه الفكرة تم تأييدها من طرف بعض أفراد العينة، وهذا ما أظهرته نتائج الاستجابة للبند رقم 13" عمل المرأة في قطاع الأمن يزيد من احترام الناس لها " الذي تم الموافقة عليه بنسبة 22% بموافق بشدة و26% بموافق، وهذا يعني أن الفكرة بدأت تلاقي قبول من طرف الأفراد، وهذا ما أكده محمد جاسم العبيدي بأن المرأة من خلال عملها تأكد ذاتها ورغبتها في المشاركة في الحياة العامة ورفع المستوى الاقتصادي لها، ويمكن أن يندرج تحت الدافع إلى التقرير الإجتماعي الذي يدفع بها إلى أن تكون موضع قبول وإحترام وتقدير، وليس هذا فقط، بل وهناك من يرى أن المرأة قد تتفوق على الرجل في مجال الشرطة كونها أكثر تحملا للإهراق والقلق مقارنة بالرجل وهذا ما أكدته استجابات أفراد العينة نحو البند رقم 43: " أرى أن الشرطية بإمكانها تحمل الارهاق والقلق "، حيث كانت الموافقة عليه بنسبة 25% والموافقة بشدة بنسبة 18%، وهذا قد يرجع إلى كونها اكتسبت في هذا القطاع بعض الصفات الرجولية كالقوة البدنية، الصرامة، التشدد، الخشونة، حمل السلاح إضافة الى صفاتها كأنثى.

وهذه الفكرة اتضحت من خلال الاستجابة على البند رقم 02 " لا أتقبل عمل المرأة في قطاع الأمن لأنه يكسبها صفات رجولية " بموافقة بشدة بنسبة 19%، و42% بموافق، ومع ذلك فهناك من عارض بنسبة 18% وعارضة بشدة 8%، وكونها تعمل جنبا الى جنب مع الرجل في الشرطة فلها دور أيضا في الحفاظ على استقرار المجتمع، وهذا ما بينته استجابات أفراد العينة على البند رقم 21 بـ موافق أن المرأة الشرطية يمكنها خدمة استقرار المجتمع، فوافقه بشدة بنسبة 9% وبنسبة23 % بموافق، ونظرا لذلك فقد تم ادماجها في مؤسسات تكوينية في هذا المجال وهذا الأمر لاقى القبول والإستحسان من

طرف الأفراد، ويتضح ذلك من خلال استجابات أفراد العينة للبند رقم 11 "يسعدني أنه فتح مجالات لتدريس الشرطة النسوية" بنسبة 19% بموافق و19% بموافق بشدة، ونظرا لهذا القبول فإن تشجيع المرأة للالتحاق بهذا المجال أصبح واقعا وهذا ما يتضح من خلال الاستجابة على البند رقم 29 " أشجع المشاركة النسوية في سلك الشرطة " بنسبة 26% بموافق و21% بموافق بشدة، وليس هذا فقط وإنما القبول تعدى الاطار العام أي المجتمع إلى الأسرة، بمعنى أصبحت هناك قابلية لتشجيع الإبنة مستقبلا للالتحاق بسلك الشرطة، وهذا ما بينته استجابات أفراد العينة على البند رقم 41" أشجع إبنتي مستقبلا على الإلتحاق بسلك الشرطة" بنسبة 27% بموافق و39% بموافق بشدة.

وتلك النظرة الإيجابية نحو المرأة الشرطية، قد تكون راجعة الى عدة عوامل من بينها التطور الذي شهده المجتمع في الآونة الاخيرة، واختراق المرأة لجميع ميادين العمل والأهم في ذلك التفتح على العالم، وما أحدثته وسائل الاعلام، بالإضافة إلى حتمية العمل في هذا المجال لانخفاض فرص العمل في باقي المجالات التي تتطلب شهادات عليا، على عكس قطاع الشرطة الذي لا يتطلب شهادة عليا على الرغم من أهميته.

2.2 مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة:

اثبتت الدراسة الراهنة من خلال النتائج التي تم التوصل اليها، أن أفراد العينة والمتمثلين في الطلبة الجامعيين لديهم اتجاهات ايجابية نحو المرأة الشرطية وتتفق هذه النتائج مع بعض ما توصلنا اليه في الدراسات التي تم ذكرها سلفا.

ملاحظة:

لم يتوفر لدينا دراسات مطابقة لدراستنا، في حين تحصلنا على دراسات تتناول متغيرات من دراستنا الحالية.

كالدراسة العربية التي قام بها الدكتور عبد الرحمن سنة 1979 بعنوان "**عمل المرأة من حيث الايجابيات والسلبيات**" والتي تهدف إلى دراسة أوضاع واتجاهات المرأة نحو العمل.

ما يلفت الانتباه هنا هو أن الدراسة تتناول شق من دراستنا الحالية في كون هذه الاخيرة متعلقة بدراسة الاتجاهات والنتائج التي توصلت اليها بنسبة 81% على مبدأ العمل، وهذا راجع إلى رغبتهن في مساعدة الأسرة والإعتماد على النفس واثبات الكفاءة، وفي دراسة مشابهة لدراسة د عبد الرحمن " جاءت دراسة د.قنديل كاظم بعنوان " **أثر عمل المرأة في شخصيتها وأسرتها** " وكان الهدف من الدراسة هو معرفة أثر عمل المرأة في شخصيتها وأسرتها والمجتمع، والتي توصلت إلى أن النتائج إيجابية نحو عمل المرأة، كما أن المؤيدات له أكثر من المعارضات، وأن 14.4% منهن يرين أن المرأة الماكثة بالبيت هي أقدر على رعاية أبناءها، في حين نجد نسبة 22.5% منهن يرين أن المرأة العاملة هي الأقدر على رعاية أبناءها، وهذا ما اشارت له "سناء الخولي" في أن مساهمة المرأة في قوة العمل يحقق من جهة تطوير أوضاعها الاجتماعية وتحسين قدراتها الإقتصادية ومن جهة أخرى يؤثر إيجابيا عن مدى إسهامها في عملية الانتاج، وفي المحصلة النهائية يحقق للمرأة مكانتها، ويلبي حاجاتها الإقتصادية والاجتماعية والنفسية، واشارت "محامدية" الى ان هناك بحوث بينت اهمية الدافع الاقتصادي كعامل من عوامل الارتقاء بالمستوى العام للأسرة، كما اكدت ايضا على أنه بالرغم من المسؤوليات والاعباء العائلية التي تقع على المرأة العاملة، الا انها استطاعت ان توفق بين أداء واجبها في العمل والمنزل.

والتشابه في نتائج الدراستين مع دراستنا الحالية، أن هاتين الدراستين السابقتين الذكر لديهما اتجاهات إيجابية نحو مبدأ عمل المرأة كخطوة أولى، كونه يساعدها في تحقيق ذاتها أي ماديا ومعنويا.

كذلك تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة التي قام بها (جاسم ورؤوف) سنة (1981)، والتي هدفت الى التعرف على اتجاهات طلاب كلية التربية نحو ممارسة المرأة للعمل، مع محاولة إجراء مقارنة في تلك الاتجاهات تبعا لمتغيرات التخصص الدراسي والصف الدراسة والسكن.

وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن الطلاب لديهم اتجاهات إيجابية نحو ممارسة المرأة للعمل، وهذا ما تبينه دراستنا الراهنة، كما يتطابق هذا الجزء من النتائج مع جزء من دراستنا والمتمثل في كون التخصص له دور في تحديد اتجاه الفرد.

وأيضا نجد دراسة صقر بن محمد المقيد 2005، والتي كان موضوعها " دراسة تطبيقية لاتجاهات العاملات في الشرطة النسائية نحو عمل الشرطة النسائية في الدول العربية"، تناولت هذه الدراسة مسيرة الشرطة النسائية في معظم الدول العربية والنتيجة المتوصل اليها:

أن اتجاه العاملات في الشرطة النسائية في الدول العربية حول العمل الشرطي هو اتجاه قوي وايجابي ومشجع للغاية، كما بينت أن العمل الشرطي لا يؤدي الى اهمال بيتها وأولادها، بل واكدت تفوق ابناء عاملات الشرطة.

كما أوضحت الدراسة أيضا أنها لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو العمل الشرطي تعزي لاختلاف كل من الخبرة، طبيعة العمل المستوى التعليمي وكذا الحالة الاجتماعية.

وهذا الاتجاه الايجابي بتطابق مع نتائج درستنا الحالية.

وفي دراسة أجنبية لسيلزر وآخرون (1996)

تهدف الى الكشف عن الرغبة افراد في مشاركة المرأة في المهام العسكرية والتي توصلت نتائجها الى ان نسبة 46% منم من شجعوا عمل المرأة في المهام العسكرية في مقابل 6% لم يدلو بالموافقة او عدم الموافقة أي اتخذوا موقف الحياد، ومن جهة أخرى فإن نسبة الاناث فاقت نسبة الرجال في اشتراك المرأة في هذا القطاع، وأن ذوي المستويات التعليمية أعلى أيدوا عمل المرأة في هذا المجال أكثر من هؤلاء ذوي مستويات الاقل.

من الملاحظ في هذه الدراسة تدخل نتائجها بشكل جلي مع نتائج دراستنا الحالية، فالإيجابية واضحة بشكل كبير نحو عمل المرأة في المهام العسكرية والتي تعتبر ملازمة لسلك الشرطة ايضا اوضحت وجود فروق في الاتجاهات بين الجنسين وهذا ما تبينه النتيجة دراستنا.

أيضا هناك زيادة تفهم هذا الموضوع بالنسبة لذوي المستويات التعليمية الاعلى وهذا موافق لدراستنا.

خصصنا هذه الدراسة مع الطلبة الجامعيين الذين وصلوا الى مستوى تعليمي وثقافي يؤهلهم للتطرق لمثل هذه المواضيع ومناقشتها وابداء رأيهم واتجاهاتهم نحوها.

- في المقابل هناك دراسات كانت نتائجها سلبية نحو اتجاه افراد لعمل الشرطة:

- كدراسة عمر الطيب ومحمد الطيب وآخرون: بعنوان ايجابيات وسلبيات عمل المرأة في الشرطة ن وكان الهدف من هذه الدراسة هو البحث عن الايجابيات والسلبيات والاثار الناتجة عن أداء المرأة في العمل الشرطي، حيث توصلت الى نتائج مفادها:

- أن ضباط الشرطة لا يوافقون على عمل المرأة في هذا السلك، كما لهذا السلك من سلبيات، كما فشلت المرأة الشرطية في العمل الجنائي بالأقسام، حيث عارض ضباط الشرطة ظهور المرأة الشرطية في الطرقات لتنظيم حركة المرور.

وكانت هذه الدراسة منافية لنتائج دراستنا الحالية.

كذلك هناك دراسة أجنبية " **لفيجا** " سنة 1998 بعنوان العاملات في الشرطة النسائية كما يراها نظراؤها الرجال والتي كانت نتائجها تقر بأن:

- أن غير المألوف عمل النساء في مجال القوى الامنية لاعتبارات الجنس.
- كما يؤكد الرجال أن النساء يفشلن في تأكيد جدارتهن وتوقعاتهن كجنس لطيف في اختيار العمل المناسب ويعرض انثتهن للأخطار خاصة أن كانت متزوجة ولديها أطفال.
- و في نفس سياق الدراسة السابقة الذكر قام كل من " **هولدواي والسيد باركر**" سنة 1998 كان مفادها: أن ثلث العاملين في الفرق الامنية من الرجال يرون ان المرأة التي تبقي في البيت ترعي اولادها أفضل من الام العاملة، كما أن نسبة 8% من النساء و19 % من الرجال يوافقون على انه من الصعب على الامهات مزاولة أعمال خطيرة مقابل 4% من النساء ضد هذا الرأي.

كل من هذه الدراستين جاءت نتائج غير مطابقة لنتائج دراستنا الراهنة.

ملاحظة: من الملاحظ أن الدراسات التي توصلت الى أن اتجاهات ايجابية نحو عمل المرأة في الشرطة ايجابية كانت قديمة نسبيا حيث امتدت من 1979 الى سنة 1996، مقارنة بالدراسات التي توصلت الى ان الاتجاهات سلبية والتي تعتبر احدث من الأولى وآخرها تمت في سنة 2001 وهذا يثير تساؤل في أذهاننا كما إذا كانت الاتجاهات نحو عمل المرأة الشرطية تتجه نحو السلبية رغم التطور العلمي والتكنولوجي ما يستدعى الباحثين الى التعمق في دراسة هذا الموضوع.

3.النتائج العامة:

هدفت دراستنا الحالية الى رصد اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية في إطار دراسة ميدانية شملت عنية من الطلبة ضمن تخصصين (علم الاجتماع / وعلم النفس) مقبلتين على التخرج من سنة 3 ليسانس، من خلال التعرف على طبعة اتجاهاتهم نحو الشرطية إن كانت ايجابية أم سلبية، وفقا لمتغير الجنس والتخصص، وعليه تم التوصل الى النتائج التالية:

1- لدى الطلبة الجامعين المقبلتين على التخرج اتجاهات ايجابية نحو المرأة الشرطية وذلك يعزي للمستوى التعليمي والثقافي ومستوى الوعي لديهم.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات على التخرج نحو المرأة الشرطية وفقا لمتغير الجنس حيث كانت الذكور اكثر ايجابية من الاناث وهذا راجع لزيادة مستوى الوعي ونظرا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الحالية.

3- توجد فروق ذات دلالة احصائية في اتجاهات الطلبة نحو المرأة الشرطية وفقا لمتغير التخصص، حيث كان طلبة علم الاجتماع اكثر ايجابية من طلبة علم النفس وهذا قد يرجه اتجاهات

خلاصة الفصل:

بعد الانتهاء من جمع المادة العلمية حول الموضوع وإثراء الجانب النظري، إنتقلنا الى الجانب الميداني من الدراسة، والتي قمنا بعرض نتائجها ومناقشتها، حيث قمنا بعرض النتائج وتفسيرها على ضوء الاستجابات أفراد العينة، ثم قمنا بمناقشة النتائج في ضوء الفرضيات حيث قمنا بتجزئتها بدءا من الفرضية العامة فالفرضيات، بعدها تمت مناقشة النتائج المتحصل عليها وفقا لفرضيات الدراسة وبالموازاة لذلك مناقشتها على ضوء الدراسات السابقة، وعلى اثر كل ما سبق ذكره ثم صياغة النتائج العامة المستخلصة من الدراسة، وتبقى هذه النتائج مقتصرة على دراستنا والعينة المأخوذة ولا تتعداها.

خاتمة

الخاتمة:

تعتبر الاتجاهات من أهم المواضيع التي تدرس في علم النفس الاجتماعي، وذلك لما تلعبه في حياة الأفراد، إذ تكسبهم خلال نموهم اتجاهات نحو الأفراد والجماعات والمؤسسات والموضوعات الاجتماعية.

وبما أن الطلبة فئة مهمة في المجتمع، وطاقته المحركة أصبح من الضروري دراسة هذه الفئة والاهتمام بكل جوانبها الظاهرة منها والمستترة، فالطلبة لهم آراء وأفكار نحو العديد من المواضيع التي من شأنها تنمية المجتمع.

ولا شك في أن تغير الأوضاع في الحياة مس جوانب عدة ، منها تغير دور المرأة والذي استدعى اتجاهات نفسية إيجابية وسلبية من أفراد المجتمع وهذا راجع لمشاركتها في العمل السياسي والاجتماعي.

وباقتحامها سلك الشرطة أصبحت موضع حديث المجتمع، وبما أن الشباب هم نخبة هذا المجتمع ، ففي هذا السياق جاءت دراستنا الحالية لتناول طبيعة اتجاهات الطلبة المقبلين على التخرج نحو الشرطية كون الطلبة فئة تمتاز بدرجة من الوعي والادراك، وقد تناولت دراستنا عينة مقصودة من تخصصين [علم النفس وعلم الاجتماع] بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قالمة.

وبعد تفريغنا للنتائج تم التوصل إلى أن اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الشرطية إيجابية، والتي قد تعود إلى المستوى الثقافي والادراكي للطلبة ، مما يجعلهم يتقبلون عمل المرأة وفقا لرغباتها وميولاتها، أو ، قد ترجع الى ضرورة وجود مرأة العاملة في المجتمع خاصة مع تغير الأوضاع، وفي ظل العولمة ووسائل الاتصال، أصبحت المرأة تحتل بل تنافس الرجل في مقاعد كانت حكرا عليه، أو قد ترجع هذه الإيجابية إلى عوامل اخرى ، تحتاج الى دراسات جديدة، كون الموضوع قيد الدراسة لا يزال أرضية خصبة، إذ تعتبر دراستنا هذه امتداد لدراسات سابقة شبيهة بها، ومنطلق لدراسات لاحقة أكثر تعمقا وتفصيلا.

الاقتراحات في ضوء الصعوبات:

في ظل ما توصلت اليه هذه الدراسة من اتجاهات إيجابية للطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية ، و بالرغم من هذه الإيجابية ، إلا أنها تبقى نسبية ، كوننا حصرنا العينة و التخصص ، بالإضافة إلى حداثة موضوع الدراسة و في هذا السياق نقترح :

- تكثيف الدراسات الخاصة بالمرأة الشرطية .
- إثراء مكتبة الجامعة بالمراجع الخاصة بهذا المجال (الشرطة).
- ضرورة وجود إتفاقية بين الجامعة و قطاع الشرطة لتسهيل مهمة البحث على الطلبة و الباحثين .
- فتح قطاع الشرطة لمواقع إلكترونية لنشر مجلات التي يتعذر الحصول عليها من أجل الاستفادة منها.
- إجراء بحوث في الموضوع في ظل متغيرات أخرى .

و ختاما نأمل أن تفتح نتائج البحث الحالي المجال للمزيد من الدراسات المماثلة.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- ابراهيم عبده ،الدسوقي. (2004). *وسائل الاتصال الجماهيرية والاتجاهات الاجتماعية*. ط1. الاسكندرية: دار الوفاء.
- ابراهيمي، اسماء. (2015). *الضغوط المهنية وعلاقتها بالتوافق الزواجي لدى المرأة العاملة*. رسالة دكتوراه بجامعة محمد خيضر بسكرة.
- أحمد زكي، بدوي. (1982). معجم *مصطلحات العلوم الاجتماعية*. ط1. بيروت: مكتبة لبنان.
- أحمد علي، حبيب. (2008). *علم النفس الاجتماعي*. ط1. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- احمد مصطفى، خاطر. (2004). *استخدام المنهج العلمي في بحوث الخدمة الاجتماعية*. د ط. الاسكندرية: المكتبة الجامعية.
- بركات، عبد العزيز. (2012). *مناهج البحث الاعلامي*. ط1 القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- بغدادي، صفية. (1999). *علاقة الشرطة بالمواطن*. مذكرة لنيل رتبة مفتشة شرطة.
- بلخير، عائشة. (2001). *القلق النفسي اثره على مردودية موظف الشرطة*. مذكرة تخرج خاصة بمفتشات الشرطة.
- بوبكر، عائشة. (2015). *الضغط النفسي وعلاقته بصراع الادوار لدى المعلمات المتزوجات حسب متغير نمط الشخصية*. اطروحة دكتوراه بجامعة قسنطينة.
- بورغدة، وآخرون. (2014). *المرأة العربية العنف والتميز الى المشاركة السياسية*. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة.
- تريكي، حسان، وحجام، العربي. *الابعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية*. جامعة سطيف. جامعة الطارف.
- جابر، نصر الدين، ولوكيا، الهاشمي. *مفاهيم سياسية في علم النفس الاجتماعي*. ط2. جامعة منتوري: مخبر التطبيقات النفسية والتربوية.
- جابر، واخرون. (2006). *المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة*. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- جاجان جمعة، الخالدي، ورشيد حسين احمد، البرواري. (2013). *الاحتراق النفسي لدى المرأة*. ط1. عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.
- جمال عباس احمد، عثمان. (2009). *مسؤولية رجال الشرطة*. د ط. الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.
- جودة، بني جابر. (2004). *في علم النفس الاجتماعي*. د ط. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- جودت عزت، عطوي. (2015). *اساليب البحث العلمي*. د ط. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الحارث عبد الحميد، حسن، وغسان حسين سالم، داني. (2006). *علم النفس الامني*. د ط. لبنان: دار العربية للعلوم.
- حيدر خضر، سليمان. (2007). دوافع العمل لدى المرأة العاملة دراسة ميدانية في جامعة الموصل. *مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية. المجلد 14. العدد4.*
- خالد مصطفى، فهمي. (2007). *حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والشريعة الاسلامية والتشريع الوضعي*. د ط. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- خليل عبد الرحمن، المعايطة. (2007). *علم النفس الاجتماعي*. ط2. الاردن: دار الفكر ناشرون وموزعون.
- ذياب، البدانية. (2013). *استخدام SPSS في طرق البحث والاحصاء الاجتماعي*. ط1. عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.
- رابح، الحاج. مجلة الشرطة *العامة للأمن. العدد 55.*
- راضي محمد، الكبيسي. (2000). *اتجاهات الابناء نحو ابائهم المعوقين*. ط1. الاردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- راضي، الوقفي. (1998). *مقدمة في علم النفس*. ط3. عمان: دار الشرق للنشر والتوزيع.
- رجاء محمد، ابو علام. (2006). *مناهج البحث*. ط5. مصر: دار النشر للجامعات.
- رشيد حسين أحمد، البرواري. (2013). *الاتجاهات النفسية نحو عمل المرأة السياسي والاجتماعي وعلاقتهما بالتنشئة الاسرية*. د ط: دار جرير للنشر والتوزيع.

- ربحي مصطفى، عليان، وعثمان محمود، غنيم. (2000). *مناهج واساليب البحث العلمي*. ط1. عمان. دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- سخسوخ، حنان. (2001). من اين يأتي الضغط النفسي داخل الشرطة. *جريدة اليوم*.
- سلاطنية، بلقاسم. (2009). *اسس البحث العلمي*. ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- سلمى أحمد محمد، عبد الله. (2014). *الضغط النفسي والاجتماعي للمرأة العالمة بقوات الشرطة لولاية الخرطوم وعلاقتها ببعض المتغيرات الديمقراطية*. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في علم النفس. جامعة الرباط الوطني.
- سلوى محمد، عبد الباقي. (2002). *علم النفس الاجتماعي*. د ط: جامعة حلوان.
- سليمان عبد الواحد، ابراهيم. (2016). *الصحة النفسية وتطبيقاتها في المؤسسة التربوية للمعلم والمتعلم*. د ط: دار المنهاج للنشر والتوزيع.
- سميح، ابو مغلي، وحافظ، سلامة. (2002). *علم النفس الاجتماعي*. ط1. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- سناء، الخولي. (2003). *التغيير الاجتماعي والتحديث*. د ط: دار المعرفة الجامعية.
- سناء، الخولي. (2004). *الاسرة في عالم متغير*. د ط. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- السيد علي، شتا. (2010). *قياس الاتجاهات الاجتماعية*. د ط: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع.
- سيد محمد، الطواب. (2007). *علم النفس الاجتماعي الفرد والجماعة*. د ط. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- الشرطة. (2008). *مجلة دورية أمنية ثقافية تصدر عن المديرية العامة للأمن الوطني. العدد 86*.
- شعبان علي حسين، السيسي. (2009). *علم النفس*. د ط: دار الهناء التجليد الفني.
- شوقي، عبد الكريم. صفحات من تاريخ الشرطة الجزائرية. *مجلة الشرطة*.
- صقر بن محمد، المقيد. (2009). *الشرطة النسائية وتطبيقاتها في الدول العربية*. د ط. الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر.
- طارق، كمال. (2005). *اساسيات في علم النفس الاجتماعي*. د ط. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعية.

- طارق، كمال. (2007). *علم النفس المنهجي والصناعي*. د ط. اسكندرية: مؤسسة شباب جامعية.
- عامر، مصباح. (2010). *علم النفس الاجتماعي في السياسية والاعلام*. ط1. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- عبد الباسط متولي، خضر. (2014). *ادوات البحث العلمي وخطة اعداده*. ط1. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- عبد الحافظ، سلامة. (2013). علم النفس الاجتماعي. ط1: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- عبد الحليم محمود، السيد. (2004). *علم النفس الاجتماعي المعاصر*. ط 2. مصر: ايتراك للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمن محمد، العيسوي. (1974). *دراسات في علم النفس الاجتماعي*. د ط. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- عبد الرحمن محمد، العيسوي. (2004). *سيكولوجية النساء*. ط1. لبنان.
- عبد الرحمن محمد، العيسوي. (2006). *في علم النفس الاجتماعي التطبيقي*. د ط. الاسكندرية: دار الجامعية.
- عبد العظيم ناجي، مرشد. (2006). *تعديل السلوك العدواني للطفال العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة*. ط1. مصر: مكتبة زهراء الشرق.
- عبد الفتاح محمد، دويدار. (2012). *دينامية الجامعة*. د ط. اسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- عبد القادر فرج، طه، وآخرون. معجم *علم النفس والتحليل النفسي*. ط1. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- عبد القوي سالم، الزبيدي، وعبد العزيز، الحمادي. (2012). الاتجاهات عمل المرأة في المجال العسكري. *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا. المجلد الثالث. العدد7*.
- عبد اللطيف محمد، خليفة، وعبد المنعم شحاتة، محمود. *سيكولوجية الاتجاهات*. د ط: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد الهادي، جندي. المرأة الشرطية مهام واحترافية. *دراسة على فعالية دور المرأة في جهاز الشرطة*.

- عبير طايل فرحان، البشابشة. (2008). *درجة ممارسة المرأة القيادة للمهارات الابداعية في عملها*. ط1. عمان: دار الجامد للنشر والتوزيع.
- عماد، لعلاوي. (2012). *مفهوم العمل لدى العمال وعلاقته بدافعيتهم في العمل الصناعي من خلال اشباع الحوافز المادية*. دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه بجامعة قسنطينة.
- عمر، نصر الله. (2016). *أساسيات مناهج البحث العلمي وتطبيقاته*. ط1. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- غازي، عناية. (2008). *منهجية اعداد بحث علمي*. د ط. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- فايز محمد، الدويري. (2013). *الامن الوطني*. د ط. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- فتحي عبد العزيز، ابو راضي. (2003). *مبادئ الاحصاء الاجتماعي*. د ط. مصر: دار المعرفة الجامعية.
- فؤاد البهي، السيد، وسعد، عبد الرحمن. (1999). *علم النفس الاجتماعي*. د ط. الجزائر: دار الفكر العربي.
- فيروز مامي، زرارقة. (2014). *مشكلات وقضايا سوسيولوجية معاصرة*. ط1. عمان: دار الايام للنشر والتوزيع.
- كامل علوان، الزبيدي. *علم النفس الاجتماعي*. ط1. عمان: دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع.
- كاميليا ابراهيم، عبد الفتاح. (1984). *سيكولوجية المرأة العاملة*. د ط. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- لورنس بسطا، زكري، وآخرون. (2012). *اتجاهات الطلاب ازاء تعاطي المخدرات*. د ط: دار الكتب والوثائق العمومية.
- ماجد محمد، الخياط. (2010). *اساليب البحوث الكمية والنوعية في العلوم*. ط1. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
- مايسة احمد، النيال . (2002). *التنشئة الاجتماعية*. د ط. اسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- مجموعة من المؤلفين. (2014). *الشرطة وحقوق الانسان*. ط1. الرياض: دار الجامد للنشر والتوزيع.
- محامدية، ايمان، وبوطوطن، سليمة. (2013). الاتصال وجودة الحياة في الاسرة. *ملتقى وطني 2. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة*.

- محجوب حسن، سعد. (2014). *الشرطة ومنع الجريمة*. ط1. الرياض: دار الجهاد للنشر والتوزيع.
- محمد جاسم، العبيدي، وياسم محمد، ولي. (2009). *المدخل الى علم النفس الاجتماعي*. دط: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- محمد حسن، غانم. (2010). *مدخل الى سيكولوجية المرأة*. ط1. القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد شحاتة، ربيع. (2001). *علم النفس الاجتماعي*. ط1. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- محمد عاطف، غيث. (2006). *قاموس علم الاجتماع*. د ط. اسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع.
- محمد عبد العزيز، الغرباوي. (2007). *الاتجاهات النفسية*. د ط. دار أبنادين للنشر والتوزيع.
- محمد مصطفى، زيدان . *علم النفس الاجتماعي*. د ط. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد منير، حجاب .(2003) .*الموسوعة الإعلامية*. ط1 .القاهرة: دار الفجر للنشر.
- محمد، شفيق . (1997). *الانسان والمجتمع*. د ط. إسكندرية: المكتب الجامعي الحديث
- محمد، مرسي. (2004). *الشرطة والاستقرار الأمني*. د ط: جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف.
- محمد، مزيان. *مبادئ في البحث النفسي والتربوي*. ط2. الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع.
- محمد، مسلم. *منهجية البحث العلمي*. ط2: دار الغرب للنشر والتوزيع.
- مرابط، سعيدة. (2014). *الاجهاد المهني وعلاقته بصراع الادوار لدى المرأة العاملة الجزائرية*. مذكرة لنيل شهادة ماجستير. جامعة قسنطينة 2.
- مرسي، مراد. (2006). *مواضيع علو النفس وعلم النفس الاجتماعي*. د ط. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- مريم، ابو غابش. (2007). المرأة في الادارات الحكومية (التحديات والافاق). *ملتقى حول المرأة. تونس*.
- مصطفى حسين، باهي، ومنى احمد، الازهري. (2006). *ادوات التقويم في البحث العلمي*. د ط. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

- مقدم، عبد الحفيظ. (2003). *الاحصاء والقياس النفسي والتربوي*. ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ناصر محمد ابراهيم، المكران. (2004). *المناخ التنظيمي وعلاقته بالأداء الوظيفي دراسة مسحية على ضباط قطاع قوات الامن الخاصة بمدينة الرياض*. بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الادارية. الرياض.
- نبيل جمعة صالح، النجار. (2007). *الإحصاء في التربية والعلوم الإنسانية*. د ط. عمان. الأردن: دار حامد للنشر و التوزيع.
- نبيل، عبد الهادي. (2011). *تشكيل السلوك الاجتماعي*. ط1. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

الملاحق

الملحق رقم (1): يمثل دليل المقابلة

دليل المقابلة:

قمنا بإجراء مقابلة اثناء الدراسة الاستطلاعية مع مجموعة من الطلبة عددهم 21 طالب، 20 طالبة وطالب واحد. قسم العلوم الاجتماعية لجمع معطيات اكبر حول موضوع الدراسة التي سنعتمد عليها في تصميم الاستمارات التي تساعدنا في التعرف على متغيرات الدراسة.

وقد تم طرح عليهم ثلاثة اسئلة وهي كالاتي:

- ما رايك في المرأة الشرطية ؟
- هل يمكن ان تنجح المرأة في سلك الشرطة ؟
- في رايك ما هو الهدف من التحاق المرأة الى سلك الشرطة ؟

الملحق رقم (2): اسماء الاساتذة المحكمين و الرتبة العلمية الخاصة بهم.

أسماء المحكمين	الرتبة العلمية
بهتان عبد القادر	دكتور محاضر "ب"
إغمين نذيرة	دكتورة محاضر "ب"
بن صغير كريمة	دكتورة محاضر "ب"
مشطر حسين	دكتور محاضر "ب"
حواوسة جمال	دكتور محاضر "ب"
العافري مليكة	دكتور محاضر "ب"
هامل أميرة	ماجيستر
بن صويلح عفاف أسيا	ماجيستر
بوتفنوشات حميدة	أستاذة مساعدة

الملحق رقم (3): استمارة التحكيم المقدمة للمحكمين(قبل التعديل)

الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي1945

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

فرع علم النفس

تخصص :علم النفس الاجتماعي

يشرفنا ان نتقدم لكم بجزيل الشكر على جهودكم المبذولة، ونحيطكم علما باننا بصدد القيام بدراسة ميدانية في اطار بحث مكمل لنيل شهادة الماستر في علم النفس الاجتماعي تحت عنوان "**اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية**" ونظرا لخبرتكم العلمية نود وضع هذه الاستمارة بين ايديكم لتحكيمها، و هذا بغرض التأكد من مدى مصداقية البنود في قياس موضوع دراستنا، وكذا من حيث السلامة اللغوية وتعديل ما ترونه انتم يستحق التعديل.

مع فائق الاحترام والتقدير...

و شكرا لحسن تعاونكم معنا.

إعداد الطالبتين:

- العيدي مروة.
- سعيدي سهيلة.

إشراف الأستاذة:

الدكتورة قرايرية حرقاس وسيلة

بيانات خاصة بالأستاذ المحكم:

الاسم واللقب: .....

السنة الدراسية: 2017/2016

❖ فرضيات الدراسة:

- **الفرضية العامة:**

- اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية سلبية.

- **الفرضيات الجزئية:**

- لا توجد فروق دالة احصائيا بين اتجاه الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية تعزى لمتغير الجنس (ذكر /أنثى)
- لا توجد فروق دالة احصائيا بين اتجاه الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية تعزى لمتغير التخصص (علم النفس / علم الاجتماع).

الرقم	العبارة	مدى وضوح العبارة			مدى ملائمة العبارة		
		واضحة	واضحة الى حد ما	غير واضحة	ملائمة	ملائمة الى حد ما	غير ملائمة
1	أرى أن عمل المرأة في الشرطة يؤدي بها إلى إهمال أولادها و زوجها						
2	لا أتقبل عمل المرأة في سلك الشرطة لأنه يكسبها صفات رجولية						
3	إن عمل المرأة في الشرطة يمنعها من ارتداء الحجاب في أوقات العمل						
4	أحبذ مكانة المرأة في المجال التربوي فقط						
5	من حق المرأة العمل في اي وظيفة يمارسها الرجل بما في ذلك سلك الشرطة						
6	تتعرض المرأة الشرطية إلى مضايقات وتحرشات من قبل زملاءها خاصة بحكم أنها معنية بالمناوبات الليلية						
7	أشعر أن المرأة الشرطية لا يمكنها حماية المجتمع						
8	عمل المرأة في سلك الشرطة يجعلها جافة المشاعر						
9	أرفض المناوبات الليلية في عمل المرأة وبالتحديد في الشرطة						
10	لو كنت مسؤولا لمنعت المرأة من						

	العمل في سلك الشرطة						
11	يسعدني أنه تم فتح مجالات لتدريس الشرطة النسوية						
12	أحترم المرأة الشرطية						
13	عمل المرأة في الشرطة يزيد من احترام الناس لها						
14	أعجب بالمرأة التي تؤدي مهنة مختلفة عن المعتاد						
15	أشجع الذكور على العمل في الشرطة وليس الإناث						
16	عمل المرأة في الشرطة يكسبها تسهيلات في حياتها						
17	المرأة بإمكانها التفوق في العمل الشرطي						
18	يضايقني رؤية امرأة شرطية						
19	أشعر أن المرأة الشرطية تتعامل بعاطفتها في حين هذا القطاع يلغي العاطفة						
20	المرأة لا تستطيع استعمال السلاح						
21	أوافق أن المرأة الشرطية يمكنها خدمة استقرار المجتمع						
22	إن عمل المرأة في سلك الشرطة يتنافى والقيم و الأخلاق						
23	أخجل أن تكون لي أخت شرطية						
24	تتعرض المرأة الشرطية للإهانات اللفظية						
25	نظرة المجتمع للمرأة الشرطية						

	نظرة دونية						
26	أرى أن الزي الرسمي للشرطية لا يتناسب مع عاداتنا وثقافتنا						
27	مشاركة المرأة في سلك الشرطة يتنافى والدين						
28	أشعر أن عمل المرأة في الشرطة يجعلها تتطاول على زوجها						
29	أشجع المشاركة النسوية في سلك الشرطة						
30	عمل المرأة في الشرطة لا يتنافى مع أنوثتها						
31	ارى ان المرأة لا تستطيع القيام بالتدريبات نتيجة البنية الجسدية.						
32	ارفض الزواج من امرأة شرطية.						
33	أرى أن مشاركة المرأة سلك الشرطة هو امتداد لمشاركتها في العمل النضالي إبان الثورة						
34	أغضب عند إيقافي من طرف شرطية						
35	أتحاشى التعامل مع شرطية						
36	أرفض الامتثال لأوامر شرطية						
37	عمل المرأة في الشرطة يساعدها على تربية جيل منضبط						
38	أشعر أن المرأة الشرطية متحدية لنظرة المجتمع						
39	اعتقد أن المرأة بإمكانها التوفيق بين عملها في الشرطة وتربية أبنائها						
40	المهام الشرطي صعب بالنسبة						

	للمرأة لتركيبتها البيولوجية						
41	أشجع ابنتي مستقبلا على الالتحاق بسلك الشرطة						
42	أشعر أن عمل المرأة في الشرطة يجعلها متسلطة						
43	الشرطية بإمكانها تحمل الارهاق والقلق أكثر من الرجل						
44	يمكن أن تكون المرأة الشرطية زوجة ناجحة						
45	أرى أن العمل في الشرطة يعزز ثقة المرأة في نفسها						
46	أؤمن أن سلك الشرطة يحتاج إلى العنصر النسوي						

الملحق رقم(4): يمثل استمارة الاتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية في صورته النهائية.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

جامعة 8 ماي1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

فرع علم النفس

تخصص علم النفس الاجتماعي

استمارة بحث:

موضوع الدراسة :اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية

أولا –البيانات الأولية:

الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

التخصص: علم النفس ☐ علم الاجتماع ☐

أخي الطالب....أختي الطالبة....

إليك هذه الاستمارة التّي تتألف من عدد من العبارات التي تتناول اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المرأة الشرطية .

بعد قراءة كل عبارة من عبارات الاستمارة بعناية، يمكنك التعبير عن رأيك وذلك بوضع علامة (X) تحت إحدى الخيارات الخمسة حسب شعورك (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة)

السنة الدراسية: 2017/2016

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
01	أرى أن عمل المرأة في الشرطة يؤدي بها إلى إهمال أسرتها					
02	لا أتقبل عمل المرأة في سلك الشرطة لأنه يكسبها صفات رجولية					
03	إن عمل المرأة في الشرطة يمنعها من ارتداء الحجاب في أوقات العمل					
04	أحبذ مكانة المرأة في المجال التربوي مقارنة بقطاع الشرطة					
05	من حق المرأة العمل في اي وظيفة يمارسها الرجل بما في ذلك سلك الشرطة					
06	تتعرض المرأة الشرطية إلى مضايقات وتحرشات					
07	أشعر أن المرأة الشرطية لا يمكنها حماية المجتمع					
08	عمل المرأة في سلك الشرطة يجعلها جافة المشاعر					
09	أرفض المناوبات الليلية في عمل المرأة وبالتحديد في الشرطة					
10	لو كنت مسؤولا لمنعت المرأة من العمل في سلك الشرطة					
11	يسعدني أنه تم فتح مجالات لتدريس الشرطة النسوية					
12	أحترم المرأة الشرطية					
13	عمل المرأة في الشرطة يزيد من احترام الناس لها					
14	أعجب بالمرأة التي تؤدي مهنة مختلفة عن المعتاد					
15	أشجع الذكور على العمل في الشرطة وليس الإناث					
16	عمل المرأة في الشرطة يكسبها تسهيلات في حياتها					
17	المرأة بإمكانها التفوق في العمل الشرطي					
18	يضايقني رؤية امرأة شرطية					
19	أشعر أن المرأة الشرطية تتعامل بعاطفتها في حين هذا القطاع يلغي العاطفة					
20	المرأة لا تستطيع استعمال السلاح					
21	موافق أن المرأة الشرطية يمكنها خدمة استقرار المجتمع					

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
22	إن عمل المرأة في سلك الشرطة يتنافى والقيم و الأخلاق					
23	أخجل أن تكون لي أخت شرطية					
24	تتعرض المرأة الشرطية للإهانات اللفظية					
25	أنظر إلى المرأة الشرطية نظرة دونية					
26	أرى أن الزي الرسمي للشرطية لا يتناسب مع عاداتنا وثقافتنا					
27	مشاركة المرأة في سلك الشرطة يتنافى والدين					
28	أشعر أن عمل المرأة في الشرطة يجعلها تتطاول على زوجها					
29	أشجع المشاركة النسوية في سلك الشرطة					
30	عمل المرأة في الشرطة لا يتنافى مع أنوثتها					
31	أرى أن العمل في الشرطة يعزز ثقة المرأة في نفسها					
32	أؤمن أن سلك الشرطة يحتاج إلى العنصر النسوي					
33	أرى أن مشاركة المرأة سلك الشرطة هو امتداد لمشاركتها في العمل النضالي إبان الثورة					
34	أغضب عند إيقافي من طرف شرطية					
35	أتحاشى التعامل مع شرطية					
36	أرفض الامتثال لأوامر شرطية					
37	عمل المرأة في الشرطة يساعدها على تربية جيل منضبط					
38	أشعر أن المرأة الشرطية متحدية لنظرة المجتمع					
39	اعتقد أن المرأة بإمكانها التوفيق بين عملها في الشرطة وتربية أبنائها					
40	المهام الشرطي صعب بالنسبة للمرأة لتركيبتها البيولوجية					
41	أشجع ابنتي مستقبلا على الالتحاق بسلك الشرطة					
42	أشعر أن عمل المرأة في الشرطة يجعلها متسلطة					
43	الشرطية بإمكانها تحمل الارهاق والقلق أكثر من الرجل					
44	يمكن أن تكون المرأة الشرطية زوجة ناجحة					

الملحق رقم (5): يمثل جدول نتائج الثبات.

عدد افراد العينة الاستطلاعية لحساب ثبات الاستمارة	X	Y	X^2	Y^2	X.Y
1	85	85	7225	7225	7225
2	71	71	5041	5041	5041
3	87	50	7569	2500	4350
4	41	47	1681	2209	1927
5	92	88	8464	7744	8096
6	39	51	1521	2601	1989
7	82	75	6724	5625	6150
مجموع	497	467	38225	32945	34778

الملحق رقم(6) : يمثل مخرجات spss (النتائج)

Fréquences

[Jeu_de_données1] C:\Users\PC\D

Statistiques

الاكتئاب

N	Valide	100
	Manquant	0
Moyenne		142,0400
Ecart type		30,92445
Minimum		88,00
Maximum		215,00
Somme		14204,00

Test T

Statistiques de groupe

	الجنس	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
الاكتئاب	ذكر	22	165,8182	26,03228	5,55010
	أنثى	78	135,3333	28,94180	3,27701

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
									Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Inférieur	Supérieur
الاكتئاب	Hypothèse de variances égales	,228	,634	4,455	98	,000	30,48485	6,84218	16,90676	44,06294
	Hypothèse de variances inégales			4,730	36,969	,000	30,48485	6,44534	17,42497	43,54472

Test T

Statistiques de groupe

	التخصص	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
الاكتئاب	علم النفس	55	133,6182	32,13080	4,33252
	علم الاجتماع	45	152,3333	26,22369	3,90920

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
									Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Inférieur	Supérieur
الاكتئاب	Hypothèse de variances égales	2,737	,101	-3,143	98	,002	-18,71515	5,95479	-30,53223	-6,89807
	Hypothèse de variances inégales			-3,207	98,000	,002	-18,71515	5,83545	-30,29542	-7,13488

الملخص:

حاولت دراستنا الحالية الكشف عن طبيعة اتجاهات طلبة علم النفس وطلبة علم الاجتماع، لكلية العلوم الاجتماعية بجامعة 8 ماي 1945 تجاه المرأة الشرطية، حيث طبقت الدراسة على عينة تتكون من 100 طالب منهم 55 طالب من علم النفس، و45 طالب من علم الاجتماع.

وقد استخدمنا المنهج الوصفي من أجل الدراسة وما نحاول كشفه في بحثنا هذا اختزلناه على شكل تساؤل رئيسي:

ما هي طبيعة اتجاه الطلب الجامعيين تجاه المرأة الشرطية ؟

وقد اخترنا الاستمارة كأداة لجمع البيانات، ثم استخدمنا برنامج spss لترجمة النتائج، وأخيرا توصلنا الى أن اتجاهات الطلبة كانت إيجابية نحو المرأة الشرطية.

الكلمات المفتاحية: اتجاهات، الطلبة الجامعيين، المرأة الشرطية

Résumé :

Notre étude actuelle tente de révéler la nature de l'attitude des étudiants de sociologie et de psychologie de la faculté des sciences sociales de l'université 8 Mai 1945 à l'égard de la femme policière.

L'étude a été faite sur un échantillon de 100 étudiants et étudiantes (psychologie : 55 / sociologie : 45) ; et pour faire notre enquête, on a opté pour la méthode descriptive.

Ce que cette recherche tente de résoudre, on l'a résumé sous forme d'une problématique principale :

Quelle est la nature de l'attitude des étudiants universitaires à l'égard des femmes policières, selon le sexe et la spécialité ?

Et on a choisi le questionnaire, comme un outil d'investigation (récolte des données), et puis on a utilisé le SPSS pour interpréter les résultats obtenus. Et finalement l'attitude des étudiants envers la femme policière a été positive.

Mots clés : l'attitude, les étudiants universitaires, la femme policière.

Summary:

Our current study tries to reveal the nature of the attitude of the students of sociology and psychology of the Faculty of Social Sciences of the University 8 May 1945 with regard to the police woman.

The study was made on a sample of 100 students (psychology: 55 / sociology: 45); And to make our inquiry, we have opted for the descriptive method.

What this research tries to solve, it has been summarized in the form of a main problem:

What is the nature of the attitude of university students towards police women, by gender and specialty?

The survey was chosen as an investigative tool (data collection), and then the SPSS was used to interpret the results obtained. And finally the attitude of the students towards the woman police was positive.

Keywords: attitude, university students, policewoman.